PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصّص اقتصاد نقدي و مالي

بعنوان:

أثر آليات تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التنافسية
-دراسة حالة مؤسسة لكسكيز-

❖ من إعداد الطالبتين:

✍ خطيب مريم

✍ عفاني فتيحة

❖ تحت إشراف:

✍ أ. غماري سهيلة

❖ أعضاء لجنة المناقشة:

✍ أ.زروقي وسيلة	أستاذة مساعدة –أ–جامعة تلمسان-	رئيسة
✍ أ. غماري سهيلة	أستاذة مساعدة –أ–جامعة تلمسان-	مشرفة
✍ أ.طالب دليلة	أستاذة مساعدة –أ–جامعة تلمسان-	ممتحنة

السنة الدراسية: 2015/2014

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الدعـــاء

يا ربّ ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

يا ربّ ... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة و أن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا ربّ ... إذا جردتني من المال فأترك لي الأمل ، وإذا جردتني من النجاح فأترك لي قوة العناد، حتى أتغلب على الفشل، و إذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا ربّ ... إذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار و إذا أساء لي الناس أعطيني شجاعة العفو.

يا ربّ ... إذا نسيتك لا تنساني.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علّمني العطاء بدون انتظار..والدي العزيز

إلى معنى الحب و معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .....أمي الحبيبة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة..... إخوتي

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى جميع أساتذتي من الابتدائية إلى الجامعة

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله و من أحببتهم بالله.....زملاء الدراسة

إلى كلّ الذين التقيت بهم في درب الحياة، وقضيت معهم أياما لا تنسى

وستبقى خالدة في ذاكرتي.

مـــريـــم

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه،إلى من علمني العطاء بدون انتظار،إلى أبي الحبيب.

إلى ملاكي في الحياة، إلى عبير فؤادي ونور حياتي،إلى أمي الغالية غاية بقائي وارتقائي.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثرني على نفسه أخي جيلا لي.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي، إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة أختي فاطمة

وزوجها محمد.

إلى آخر من تشرفت بضيافها رحم أمي و ازدادت الحياة بوجودها أختي الكتكوتة رجاء.

وإلى كل الأهل و الأقارب وإلى الأحبة والأصدقاء كل باسمه

إلى من عرفت و صادقت و أحببت...إلى كل من هم في ذاكرتي و ليسوا في مذكرتي.

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

فتيحة

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

كلمة شكر

إلهي لا يطيب الليل إلّا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلّا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلّا برؤيتك .....الله جل جلاله

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة... إلى نبيّ الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم

قال علي ابن أبي طالب:

محبّة العلم دين يدان به، يكسب الإنسان الطاعة في حياته و جميل الأحدوثة بعد وفاته، والعلم حاكم و المال محكوم عليه...مات خزّان المال و هم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة و أمثالهم في القلوب موجودة

نتوجه بالشكر الجزيل و التقدير الكبير و العرفان الجميل إلى:

الأستاذة الدكتورة "غماري سهيلة" على تفضّلها الإشراف على هذا البحث،وعلى توجيهاتها وإرشاداتها

والى كلّ أساتذة جامعة تلمسان

كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا، فلهم منّا كل الشكر والعرفان

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

المحتويات

مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأوّل:الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	01
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	02
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	08
خلاصـــة	31
الفصل الثاني: سياسات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	32
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التمويل	33
المبحث الثاني:الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
خلاصـــة	88
الفصل الثالث: تمويل برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية التنافسية	
تمهيد	89
المبحث الأول :برامج الدعم	90
المبحث الثاني:التنافسية و الميزة التنافسية	125
خلاصة الفصل	138
الفصل الرابع: الجانـب التطبيقـي	
تمهيد	140
المبحث الأوّل: المنهجية المتبعة في دراسة الحالة	141
المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة	143
خاتمة عامة	170

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

مـــقـــدمـــة عـــامـــة

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية، لذا يعدّ موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ونظرا للتحديات التي فرضتها عملية التنمية الاقتصادية العالمية ، فقد تولدت الحاجة إلى إيجاد قطاع قوي و قادر على المنافسة يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن هذا المنطلق أصبحت هذه الأخيرة حاليا من أهمّ الأدوات التنموية التي تُمكِّن من إحداث نقلة نوعية في التنمية، وهو ما أثبتته تجارب عدة دول بل أصبحت الشّكل المهيمن من المؤسسات في الكثير من الدول، وقد أثبتت الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه.

الجزائر كمثيلتها من الدول سعت ومنذ استقلالها إلي دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلي ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني. و يعود الاهتمام المتجدد بهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاستقطابها لعدد عمال أكبر، و بالتالي توجيه قدر أكبر من الاستثمارات نحو هدا القطاع.،

في حين معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقليدية و ضعيفة الديناميكية وغائبة عن الكثير من الفروع الإستراتيجية، وبالرغم من أنّ لها قدرة هائلة في تنمية الاقتصاد ككل، إلاّ أنّ معظم هذه المؤسسات في الجزائر لازالت تعاني من عقبات حادة خصوصا الجانب التمويلي ، حيث يعتبر التمويل أهمّ العناصر التي تعمل على نجاح أو فشل الاستثمارات الخاصة أم العامة على حدّ سواء ، وعليه كان لابدّ من البحث عن مصادر التمويل ودراستها من أجل التعرف على أحسن هذه المصادر لتحقيق نمو اقتصادي لهذه المؤسسات والخروج من مشاكلها؛وبلورة رؤية موضوعية للمحاور التي يمكن أن تنطلق منها سعيا وراء استنباط الطرق الكفيلة بزيادة إنتاجها وتحقيق ميزتها التنافسية في ظل التحولات الراهنة وتحديات العولمة. و عليه كان لزاما على الدولة القيام بإصلاحات متتالية للنهوض بها حيث عملت على وضع سياسة تمويلية تعمل على توفير الموارد المالية في الوقت المناسب و بأقلّ تكلفة ممكنة ، و تمّ ذلك من خلال تجسيد لمختلف الأطر القانونية والتشريعية و الإجراءات التنظيمية ،كان ذلك بداية من إنشاء وزارة خاصة بهذا النوع من المؤسسات سنة 1993 ثمّ وضع قانون لترقيتها سنة 2001 من خلال تفعيل دور مختلف الوكالات الوطنية (ANSEJ ; ANGEM ; CNAC; ANDI) و الصناديق (...FGAR ; CGCI ;FCR) المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع ، حيث يعتبر الهدف الأساسي لهذه الآليات العمل على تكثيف النسيج الصناعي لهذه المؤسسات بغرض تنمية الصادرات خارج المحروقات و إحلال الإنتاج المحلي محلّ السلع المستوردة.إلاّ انّ أهداف

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

هذه الآليات لا يمكن أن تتحقّق إلاّ إذا استعملت مواردها بأحسن الطرق و لا يتمّ ذلك إلاّ من خلال متابعتها ومراقبتها

لذلك وسعيا لتحقيق هذا الهدف تمّ تدعيم منظومة الإصلاحات من خلال عدد من البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 استطاعت أن تحتلّ مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني . حيث أنّ الجزائر رصدت مبالغ مالية هامة ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو التي شرعت في تنفيذها سنة 2001 لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمصدر استراتيجي لتحقيق التنمية ،من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات وإنشاء هيئات عديدة لتوفير الاحتياجات الضرورية للمؤسسات، و نتيجة لسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك استجابة لتحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو- جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية؛ وقد اعتبرت برامج التأهيل في الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية الحتمية لترقية المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، كون هذه البرامج تساعد المؤسسات المعنية بالتأهيل إلى تحقيق الكفاءة والفعالية إضافة إلى زيادة قدرتها التنافسية، من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة والمساهمة في تحسين أدائها، وتعتبر عملية التأهيل عملية معقدة ومكلفة جدا ومستمرة في الزمن، حيث لا يمكن تنفيذها إلا بعد توفر الموارد التمويلية اللازمة لذلك، وفيما يتعلق بتمويل برامج التأهيل، بالنسبة للبرامج الأوروبية فقد نتجت عن عمليات الشراكة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وانصب التمويل المتعلق بالتأهيل في الإعانات والقروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة بشروط مخفضة من طرف البنوك المحلية والأجنبية خاصة ، أمّا بالنسبة للبرامج الوطنية فمبالغ التمويل كانت موجهة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية المسئول عن تمويل برامج التأهيل.

إلا أنّه و بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلّا أنّه لا يزال يواجه العديد من المشكلات والمعوقات التي تقف حائلا دون وصول هذا القطاع إلى مستوى مثيلاتها من الدول ،على رأسها الجوانب المتعلقة بالتمويل و الإجراءات الإدارية و التنظيمية هذا من جهة؛ و من جهة أخرى فيما يخص اعتماد المواصفات القياسية العالمية و حيازة شهادة المطابقة معها في مجال الجودة خصوصا والجزائر على عتبة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

بناء على ما سبق ذكره تتبلور إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

❖ **ما هو أثر آليات التمويل والدعم في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟**

و انطلاقا من التساؤل المحوري الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ و ما هو واقعها في الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما هي آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- ✓ كيف تساهم الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين قدرتها التنافسية؟
- ✓ هل يعتبر التأهيل ضرورة أم اختيار للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؟
- ✓ هل برنامج التأهيل أحسن خيار لمؤسسة "لكسكيز" لتعزيز ميزتها التنافسية؟

***الفرضيات:**

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جزء لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد الوطني؛

2- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تجعلها أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي إلّا أنّها تعاني من عدّة مشاكل تعيق هذا النموّ و على رأسها التمويل؛

3- ساهمت آليات التمويل و الدعم المقدمة من طرف الدولة في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4- التأهيل عملية تتطلّب المتابعة و التجديد لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** الدراسات السابقة:**

- أوبختي نصيرة، "تقييم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحويل الى اقتصاد السوق "دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان ،أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014. حيث تناولت الإشكالية التالية: هل المؤ ص و م الناشطة في الجزائر نتيجة التحوّل لاقتصاد السوق قادرة على مواجهة المنافسة الدولية؟ و يمكن حصر أهمّ النتائج فيما يلي:
بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لا زال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى خاصة الأوروبية؛

لتحقيق قدرة تنافسية للمؤ ص و م لا بدّ من تبني إستراتيجية مناسبة تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتمّ تبنيها من قبل الحكومة؛

لنجاح الخطط و السياسات المعزّزة للقدرة التنافسية لا بدّ من وجود إرادة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة و القطاعين العام و الخاص و المجتمع المدني؛

- العايب ياسين ،"إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية "-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،أطروحة الدكتورة ،جامعة منتوري قسنطينة، 2010 -2011 ، تهدف هذه الدراسة إلى بحث العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر و من ثم بحث إشكالية عدم قدرة المؤ ص و م على الدخول إلى سوق لتمويل و اعتمد في دراسته على مختلف المداخل و النظريات المفسرة لهيكل تمويل المؤسسة الاقتصادية ثم تطرق إلى تحديد المراحل التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و مختلف المشاكل و الصعوبات المرتبطة به ومع ذكر لأهم التدابير والإصلاحات لعلاج هذه المشاكل،و في لأخير الخروج بنموذج يسمح بأخذ صورة واضحة عن أسباب وجود إشكالية في تمويل المؤ ص و م.
- بن حراث حياة ،"سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتورة - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2012 -2013 . حيث تناولت الإشكالية التالية: ما هي السياسات التي اعتمدتها الدولة لتنمية قطاع المؤ ص و م الجزائرية و ما مدى فعالية تطبيقها؟ أمّا بخصوص أهمّ النتائج فهي كما يلي:

ما تكرسه الدولة من أجل المؤ ص و م مهم لكن مساهمة هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني ضئيلة للغاية ويسيطر عليها قطاع المحروقات ؛

بالنسبة للصيغ الملائمة لتمويل المؤ ص و م تبيّن أنّه لا يمكن الاعتماد فقط على صيغ التمويل المصرفي في حين توجد صيغ أخرى؛من طرف الدولة

أمّا بخصوص آليات التمويل المخصصة لهذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل و لم تحقّق الأهداف المرجوة.

- قريشي يوسف،"محددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.بحثت هذه الدراسة في سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقامت بحصر مختلف معوقات نشأتها وتطورها خاصة المرتبطة بمسألة التمويل منها، وبينت الدراسة أن الهيكل المالي للمؤسسة هو إجابة دقيقة لسياسة التمويل في الجزائر، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المعبر عنه بنسبة الإقراض الإجمالي و متغير المردودية وقطاع النشاط والحجم وعلاقة طردية مع متغير حجم الضمانات، بينما لم تكن لمتغير معدل النمو دلالة إحصائية في تفسير نسبة الاستدانة الكلية .أما فيما يتعلق بالمتغير التابع الثاني المعبر عنه بمعدل الاقتراض طويل الأجل فقد كشفت نتائج النموذج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير حجم الضمانات ونوع

القطاع، في حين لم تكن لبقية المتغيرات الأخرى دلالة إحصائية. وبالنسبة للمتغير التابع الثالث المعبر عنه بمعدل الإقراض قصير الأجل، فلقد ظهرت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير حجم الضمانات والمتغير التابع في حين
كانت لمتغير الحجم، المردودية ونوع القطاع علاقة عكسية.

- برجي شهرزاد،"إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة ميدانية ولاية مستغانم"، مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان2011 -2012. حيث تناولت الإشكالية التالية: ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة ،وكيف يتم استغلالها؟ وقدمت عدّة نتائج أهمّها:
يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات؛
بمركزية منح القروض؛ انخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لضعف مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تعتبر أيضا من الأسباب المعرقلة للتمويل المصرفي؛ انتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي والتنظيمي؛ تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة.
- ابتسام بوشويط،" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)"،مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،2010/2009،
حيث تناولت الإشكالية التالية :فيما تتمثل آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
حيث توصلت إلى النتائج التالية، وسنذكر أهمها:
كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛
برامج التأهيل الثلاثة لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها.

***أهمية الموضوع:**

إنّ دراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أصلا دراسة جزء هام من إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، كذلك لاعتبار هذه المؤسسات قاطرة في التنمية وتحقيق مختلف الطموحات الاقتصادية في إطار السياسات الدولية المنتهجة حيث القاعدة الوحيدة في النمو والتطور هي المنافسة وتنوع استراتيجياتها و أساليبها ،ومن هنا وجدت المؤسسات نفسها في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب المبررات التنافسية لإمكان تحسين موقعها النسبي في الأسواق أو حتى مجرّد المحافظة عليه في بيئة شديدة التنافس .

***أهداف الموضوع:**

-تسليط الضوء على العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-التعرف على واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، ما حققته وما هي أهمّ المعوقات والتحديات.

-التعرف على مصادر التمويل مع تقييمها، و دراسة سبل تعزيزها؛

- معرفة إمكانيات المؤ ص و م على المنافسة وطنيا و أجنبيا؛

-إبراز دور الدولة في تدعيم هذه المؤسسات و تعزيز تنافسيتها من خلال البرامج التنموية خاصة على مستوى التمويل للنهوض بها في سبيل الانفتاح على العا لم الخارجي.

*أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ أهمية المؤسسات الصغير و المتوسطة في خلق الثروة؛ و خلق فرص الشغل ممّا يساعد في القضاء على البطالة ؛
- ✓ سهولة إنشاء و تسيير هذه المؤسسات بالمقارنة بالمؤسسات الكبرى و دورها في التنمية الاقتصادية ؛
- ✓ لاعتبار الموضوع من انشغالات الساعة راهنة ؛
- ✓ الاهتمام الحكومي بالمؤ ص و م من خلال المنظومة المؤسساتية المتخصصة في تنمية هذا النوع من المؤسسات ؛
- ✓ إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و محاولة تسليط الضوء على العلاقة بين آليات التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثرها في ترقية تنافسية هذه المؤسسات.

* منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف البحث و للإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ الاستعانة بالمناهج المستعملة في البحوث العلمية : المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري في إبراز مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المفاهيم الواردة، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في سرد أحداث تاريخية كمراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال، أمّا بالنسبة للجانب التطبيقي فتمّ الاعتماد على منهج دراسة الحالة (الدراسة الميدانية) بغرض إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي.

*صعوبات الدراسة:

تركّزت الصعوبات أساسا في دراسة الحالة أين واجهتنا مشاكل عدة، منها صعوبة الوصول إلى المؤ ص و م و مع صعوبة التواصل مع مسيريها ، وكذا صعوبة الحصول على بعض المعطيات والبيانات ، بالإضافة لتضارب وتناقض بعض المعلومات مع بعضها البعض. و من جهة أخرى صعوبة الحصول على بعض التفسيرات من المؤسسة محل الدراسة باعتبارها سرية

*هيكل البحث:

على ضوء الفرضيات و الأهداف الأساسية للبحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ تقسيم البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تناول مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛حيث قسم إلى مبحثين الأول تطرق إلى أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعريفها؛أهميتها ؛خصائصها؛أهدافها أما المبحث الثاني تمّ التعرف فيه على الإطار التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعريفها وفق المشرّع الجزائري، ثم تعرّض لواقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني مع ذكر أهمّ معوقات و مشكلات هذه المؤسسات.

الفصل الثاني: من خلاله تمّ التطرق إلى آليات التمويل، و قسّم بدوره إلى مبحثين بحيث تناول المبحث الأول مفهوم التمويل وأهميته؛ أشكاله و مصادره، في حين تعرض المبحث الثاني للإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قد ألقي الضوء على آليات تمويل هذه المؤسسات مع تقييم لحصيلة هذه الآليات منذ نشأها و إلى غاية سنة 2013.

الفصل الثالث: اهتم هذا الفصل بتمويل برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأثرها على ترقية التنافسية ،حيث تناول المبحث الأول أثر البرامج الاستثمارية على المؤ الص و ا لم مع التركيز على برامج تأهيل هذه المؤسسات الوطنية و الأوروبية، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة التنافسية و الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من حيث المفهوم؛الأهمية؛ المصادر ،محددات الميزة التنافسية ،و معايير الحكم عليها.

الفصل الرابع: تم تخصيصه للدراسة التطبيقية التي تتعلق بدراسة حالة لمؤسسة متوسطة خاصة تنشط بقطاع المشروبات الغازية وتقع بولاية تلمسان هي مؤسسة "لكسكيز"وفي الختام استخلاص للنتائج و طرح الاقتراحات و التوصيات.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصل الأول

الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصـل الأول:الإطـار العـام للمؤسسـات الصغيـرة و المتوسطـة.

تمهـــيد:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوة و تطور مؤسسات الدول ،و مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني لكل دولة، ممّا يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لها و الملاحظ أنّ الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كونها تمارس دورا فعالا في تشغيل العمالة، وتوفر فرص عمل واسعة جدّا ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة،وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني،كما أنها أحد مصادر الابتكار و التقدم التكنولوجي، حيث أنها تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها .

لذلك أصبحت هذه المؤسسات محط اهتمام من قبل أفراد المجتمع، وقد قامت العديد من الدول بدعم وتشجيع هذا القطاع، و على غرار هذه الدول قامت الجزائر توجيه مزيد من الاهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترات القليلة الماضية. و هذا ما يطرح عدّة تساؤلات حول إطارها القانوني، طبيعة نشاطها و تسييرها، كيفية إنشائها و مدى أهميتها. وللتعرف أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من العناصر الأساسية التي تحرّك عجلة الاقتصاد الذي أصبحت الدول تولي أهمية كبيرة لنموه ودفعه إلى الأمام ،حيث عرف تعريف مؤ ص و م اختلاف من دولة إلى أخرى، لكن رغم ذلك هناك اتفاق على أهم خصائصها الّتي تبرز أهميتها ودورها الفعّال في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها:

يصعب تقديم تعريف شامل لها بسبب بعض العوائق،و بالتالي فقد عرفت من عدة جهات ،بتعاريف متشابهة في المعايير و متقاربة في المضمون،وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف ا لم الص وا لم و أهميتها.

الفرع الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف المعايير الّتي يتم الاعتماد عليها لتعريف و تصنيف المؤسسات من دولة إلى أخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية.

_فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها:"تلك المؤسسات الّتي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها مابين 10إلى 50 عامل"[1]

_ تعريف اللجنة الأوربية:"المؤسسة الصغيرة هي الّتي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا(أجيرا)، أما المؤسسة المتوسطة فهي تشغل بين 50 إلى 249 عاملا أجيرا وتتميز باستقلاليتها"

_تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(فرنسا):"المشاريع الصغرى و المتوسطة هي تلك الّتي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية الاجتماعية التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة"[2]

_ إما منظمة العمل الدولية:"فقد حددت مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة وهي:[3]

1-معيار العمال و الموظفين.
2-معيار رأس المال.
3-معيار المبيعات و الإيرادات.
4-معيار الإنتاج.
5-معيار التقنية المستخدمة.
6-معيار استهلاك الطاقة.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إنّ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية[4]:

---

[1] المكتب الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المختارة،أفريل ، 2008،ص63.

[2] د.ليث عبد الله الفقهيوي،أ.بلال محمود الوادي،"المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية " ،دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص10.

[3] د.خبابة عبد اللّه،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2013،ص28.

[4] د.خبابة عبد الله ،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره،ص35-36.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصّة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛
- إحداث التوازن الجهوّي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهّل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
- تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق بعض التكامل لأن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية،ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الو.م.أ نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة؛
- تفاعلها مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية؛
- الإبداع والابتكار؛
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأنّ العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية .

المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إذا لم يكن هناك تعريف موحد للم الص و ا لم فإن هناك مجموعة من الخصائص و الأهداف التي يتفرد بها هذا النوع من المؤسسات و التي سيتم التعرف اليهما في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: خصائصها:

تتمثل فيما يلي:[5]

- **سهولة التأسيس:** الراجع لانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لإنشائها وتشغيلها، و ذلك في ظل تدني حجم المدخرات للمستثمرين في هذه المشروعات و هذا ما يتناسب مع البلدان النامية بسبب ضعف دخل أفرادها.
- **الاستقلالية في الإدارة:** غالبا ما يكون مالك المؤسسة هو مديرها وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، بالإضافة إلى سهولة التنظيم المستخدم.
- **الاعتماد على الموارد الأولية المحلية:** ممّا يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية.
- **جودة الإنتاج:** إنّ التخصص الدقيق لهذه المؤسسات في مجال عمل محدد يسمح لها بتقديم منتوج ذوجودة عالية اعتمادا على المهارة الحرفية و المهنية و تصميم المتوج وفقا لأذواق المستهلكين،وعليه فهي تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المتوجات.

[5] أ.بوخاوة إسماعيل- عطوي عبد القادر- "التجربة التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"- الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات ص وم وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس –سطيف 25-2003/05/28.ص836-837.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

· **إتاحة فرص العمل:** لاعتبار تكلفة خلق فرص عمل فيها منخفضة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، كذلك بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشخيص غير معقدة.

· **المرونة و القدرة على التكيف مع المتغيرات المستجدة:** ممّا يؤدي إلى تحقيق التوازن العملية التنموية .

· **توفير الخدمات للمشاريع الكبرى بتوفير مستلزمات معينة:** حيث تتم هذه العملية وفق العقود.

· **قصر فترة استرداد تكاليف استثمار المشروع:** لارتفاع معدل دوران البضاعة و المبيعات، ممّا يقلل مخاطر الاستثمار فيها.

الفرع الثاني: أهدافها:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة إلى تحقيق الأهداف التالية:[6]

الديمومة: إن العلاقات من ملاك ومسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهدفون إلى أن تعيش هذه المؤسسات تحت إدارتهم، إذ ينظرون إليها على أنها أملاك الأسرة، و بالتالي لا بد أن تبقى تحت إشراف أفراد الأسرة.

الاستقلالية: هي السبب الرئيسي لتواجد هذه المؤسسات، إذ أن العديد من المقاولين يسيرون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التغلب على العوائق الاجتماعية و الاقتصادية.

مصدر للدخل: إذ تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى مصادر الدخل لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

النمو: كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة تهدف الى ان تصبح كبيرة ،فهو هدف عادي بالنسبة لهاته المؤسسات، اذ أن عدم النمو يعبر عن صعوبة في التسيير أو عوائق تنظيمية.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتم تحديد أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة أربعة معايير وهي:[7]

*حسب الطبيعة القانونية .

*حسب طبيعة توجيه هذه المؤسسات.

*حسب طبيعة المنتجات.

*حسب طبيعة النشاط.

أوّلا - تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية : يتم تصنيفها الى:

المؤسسات الفردية: هي التي يقوم بها شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي والمنظم والمدير، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها،وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح

[6] LAURENT.P, BOUARD.F, (1997) , "Economie d'entreprise", Tome 2, Les éditions d'organisation, Paris .P202

[7] أحمد بوراس، " تمويل المنشآت الاقتصادية"،دار العلوم للنشر،عنابة،2008 ص115.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المحقَّقة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضًا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط، ومسؤولياته غير المحدودة.[8]

و المؤسسة الفردية بهذا الشكل تمثل الشكل المسيطر للمؤسسات الخاصة في مستهلّ الثورة الصناعية،

و حتى منتصف القرن التاسع عشر؛ حيث حدث ابتداءً من هذا التاريخ تطور هام في ازدياد أهمية الشركات المساهمة التي أصبحت أكثر أشكال المؤسسات الخاصة تطورًا في وقتنا الحالي، وإن كانت قائمة الآن في كثير من الدول المتخلفة.[9]

-**مؤسسات الشركات** : هي مؤسسات التي يشارك فيها مجموعة من الأشخاص في رأس المال هذه المؤسسة حسب قدراته ورغبته واتفاق الشركاء الباقيين ،ويمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين :شركات الأموال ،شركات الأشخاص .

❖ شركات الأموال: هي تلك الشركات التي تقوم على الأموال التي يمكن الادارة تجميعها واستثمارها، حيث يقسم رأسمالها الى أسهم قابلة للتداول ،يحصل عليها كل من لديه القدرة على دفع قيمتها وكل شخص هو ملتزم تجاه الغير بمقدار مساهمته في رأس المال .[10] وهي تتضمن أربعة أنواع[11]:

*المؤسسات ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة EURL:

هي الشركة الّتي تتكون من شخص واحد لا يملك صفة التاجر ويتحدد مبلغ رأسمالها الاجتماعي الأدنى 100.000 دج،وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ،في حين مسؤولية رئيس المؤسسة لا يعتبرمسؤولا عن أملاك وديون الشركة ،بل مسؤولية محدودة في نطاق رأس المال فقط.

*الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL:

هي الشركات التي تخضع التسجيل في السجل التجاري وتتمتع بشخصية معينة تتكون من شريكين على الأقل بحصص متساوية يجب أن يكون لديهم الكفاءة معين و لا يملكون صفة التاجر ويتحدد مبلغ رأس مالها الاجتماعي الأدنى ب 100.000 د ج ولا يعتبر الشركاء مسؤولون عن الديون إلا في حدود حصصهم.

*شركات المساهمة SPA:

هي شركة لا يقل فيها عدد المساهمين عن سبعة أشخاص على الاقل وتجسد في شكلين:

✓ الشركة التي تدعو الجمهور للادخار، حيث رأسمالها عن 5 ملايين د ج.

✓ الشركة التي لا تدعو للادخار لا يقل رأسمالها عن 1 ملايين د ج.

[8] سمير علام، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2001، ص99.

[9] عادل أحمد حشيش، "أصول الاقتصاد السياسي : مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد دار النهضة العربية، بيروت،1992،ص 129.

[10] ناصر دادي عدون،"اقتصاد المؤسسة،دار المحمدية"،الجزائر ،1998،ص57.

[11] دليل استثمر، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ولاية معسكر، 2011، ص 21.

*الشركة ذات التوصية بالمساهمة SCA :

هي شركة لها نفس شركة المساهمة ويتحدد رأس مالها الاجتماعي الادنى ب.1.000.000 د ج .

❖ شركات الأشخاص:هي "الشركات التي تعتمد على شخصية الشركاء والثقة والمتبادلة بينهم،وليس على مايقدموا به من مساهمات عينية أو نقدية"[12] وتأخذ الأشكال التالية :

*شركات التضامن :هي" من أهم شركات الأشخاص ،وتتكون من شركاء مسؤولين شخصيا وبتضامن عن كل الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد ويعتبر كل الشركاء بمثابة مسيرين ويكتسبون صفة التاجر"[13].

*شركة التوصية :" لديهم نفس طبيعة شركاء التضامن،إلا أن الشركاء الموصون مسؤولون بمقدار حصصهم المقدمة في رأس مال الشركة ولا يتدخلون في الادارة والتسيير و على عكس الشركاء المتضامنون "[14].

ثانيا:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة التوجيه:

تنقسم إلى:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية: هي تلك المؤسسات الممارسة للمهن الحرفية و التقليدية التي تكون موجهة لمتطلبات الحياة اليومية ،كونها تنتج سلعا استهلاكية وفلا حية ذات طابع تقليدي وهي تعتمد على أدوات بسيطة لتنفيذ عملها قد تلجأ أحيانا في عملها الى العامل الأجير.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى:هي المؤسسات التي تقوم بانجاز بعض العمليات التي تكون تابعة للمؤسسات الكبيرة،حيث أنها تقوم بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسات الكبيرة الذي يمكن أن يوجه إلى الاستهلاك النهائي.[15]

ثالثا:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات: و هي كالآتي:[16]

مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:هذه المؤسسات التي تعمل على إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع "كالملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية، ورق النسيج وغيرها، ويعتمد هذا النوع من المؤسسات على استعمال المواد الأولية المتوفرة و التقنيات البسيطة و اليد العاملة الكثيفة.

مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: تدرج ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة (على سبيل المثال) للمعدات الفلاحية ،قطع الغيار ،أجزاء الآلات ومواد البناء.....الخ، حيث أن المؤسسات الكبيرة هي كثيرة الطلب لهذه المنتجات التي تستخدمها في عدة صناعات كالصناعة الميكانيكية، و الصناعة البلاستيكية والكهربائية.

---

[12] دليل استثمر بمعسكر، مرجع سبق ذكره، ص22.

[13] يوسف قريشي،"سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005 ص 20.

[14] أحمد بوراس ، " تمويل المنشآت الاقتصادية "،مرجع سبق ذكره،ص 56.

[15] صموئيل عبود،"اقتصاد المؤسسة" ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ص41.

[16] المرجع نفسه،ص 58.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصل الثاني

آليـات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفصل الثاني: آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد:

يعتبر التمويل العصب المحرك لنجاح المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إنشائها وتوسيع نشاطها،كما أن فشل هذه المؤسسات يعود بدرجة الأولى إلى عملية التمويل التي أصبحت مشكلا و عائقا يقف أمام تحقيق مختلف أهدافها.

و نظرا لما يكتسيه موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية قصوى في الاهتمامات المعاصرة، لتعدد مصادر التمويل و تنوعها ،واختلاف التكلفة و المخاطر ،وخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المالية ،وكل أساليب التمويل المتاحة ،و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل بصفة عامة و الصيغ التمويلية المتاحة في الجزائر بصفة خاصة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل.

المبحث الثاني: الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التمويل.

تعتبر مسألة التمويل من المسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمنشآت الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا من تأسيسها وأثناء تطويرها وتنميتها وتحقيق كيانها ومكانتها في السوق.

المطلب الأول:تعريف التمويل وأهميته:

تعتمد المؤسسات في توفير مستلزماتها الإنتاجية و تسديد جميع مستحقاتها و نفقاتها على عملية التمويل باعتبارها أهم عامل يؤدي إلى تحقيق ذلك، و عليه سيتناول هذا المطلب تعريف التمويل ، و مدى أهميته في المؤسسة.

الفرع الأول:تعريف التمويل:

هناك مجموعة من التعاريف و هي كالآتي:

* تعريف 1 : "التمويل هو مجموعة من الأسس ،الحقائق التي تعمل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواءا كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية"[1].

* تعريف 2: هو"الحصول على الأموال لغرض استخدامها لإنشاء أو تطوير مشروع وتحديد أفضل مصدر للأموال من خلال التكلفة والعائد".[2]

* تعريف3:"يعتبر التمويل من المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسيعها أي كل موارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية " .

الفرع الثاني:أهمية التمويل:

التمويل هو عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال لأن جميع المؤسسات تحتاج لأموال من أجل نشاطها، فبدون التمويل تظلّ خطط الشركة على أوراق دون تنفيذ وبهذا تتجلى أهميته فيما يلي[3]:

-إنّ التمويل يحرك عجلة الإنتاج سواء للمنتجات أو الخدمات، حيث يسمح بشراء مستلزمات الإنتاج ؛ الأصول المتداولة والثابتة.

-تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال تحويل الأموال من الأطراف التي لديها فائض إلى الأطراف التي لديها عجز مالي.

-كما يساعد وظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء .

وبشكل عام فان التمويل هو الدورة الدموية للمؤسسات.

---

[1] رفيق حسن،" قرارات الاستثمار و سياسات التمويل في المشروع" ،دمشق،1989،ص12.

[2] أحمد بوراس ،" تمويل المنشآت الاقتصادية "،مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] هيثم محمد الزغبي، "الادارة المالية و التحليل المالي" ،دار الفكر للنشر و التوزيع ،الاسكندرية، 2000،ص77.

المطلب الثاني: أنواع التمويل:

تتجسد أنواع التمويل فيما يلي[4]:

من حيث الفترة الزمنية:

* تمويل طويل الأجل:مدته أكثر من 10 سنوات كالقروض المصرفية، السندات...
* تمويل متوسط الأجل:تكون مدته اقل من السنة و 10 سنوات كالقروض المصرفية...
* تمويل قصير الأجل:مدته لا تتجاوز سنة كالقروض البنكية و التمويل التجاري ،أذونات الخزينة...

ومن التمويل قصير الأجل نجد:

* تمويل المصرفي:وهو الذي حصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
* تمويل التجاري:وهو الذي حصل عليه من التجار.

من حيث المصدر:

* تمويل داخلي: يكون مصدره من المؤسسة نفسها أو من مالكيها مثل:بيع الأصول أو تأجيرها.
* تمويل خارجي: يكون مصدره خارج المؤسسة أو بعيد ن مالكيها ،كالاقتراض البنكي ،التمويل التجاري، السندات[5]..

من حيث الغرض الذي يستخدم أجله:

* تمويل الاستغلال:هي تلك الأموال الّتي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل ،و الّتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.
* تمويل الاستثمار:ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات الّتي يترتب عنها مشروع استثماري جديد، أوالتوسع في المشروع الحالي.

المطلب الثالث: مصادر التمويل:

من أجل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عليها اللجوء لمصادر مختلفة لتمويل نشاطاتها التي تقسم كالآتي:

① التمويل الداخلي:

أو ما يطلق عليه التمويل الذاتي و هو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة حيث يضمن زيادة الأصول الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

---

[4] ماجد أحمد عطا الله ،" إدارة الاستثمار" ،الطبعة الاولى ،دار الصفاء للنشر،2010 ص 21.

[5] المرجع السابق،ص26.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

1.مفهوم التمويل الذاتي:

"يعرف على أنه بإمكانية المؤسسة تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها و هو من الوسائل طويلة الأجل في التمويل"[6] أي توفير السيولة النقدية اللازمة من داخل المشروع نفسه دون الاعتماد على الآخرين و بعبارة أخرى يعرف على أنه "تلك الموارد الجديدة المحققة بواسطة نشاط المؤسسة و المحتفظ بها بشكل دائم من أجل تمويل عملياتها المستقبلية"[7]. ويحسب بالعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + الاحتياطات + المؤونات + الأرباح المحتجزة

2. مصادر التمويل الذاتي:

يتكون التمويل الذاتي المتعلق بالمؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة من العناصر التالية:

أ- الإهتلاكات:

هي تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث عن عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن التطور التكنولوجي أو آثار أخرى. و للإهتلاك أهمية بالغة تتمثل أساسا في الاحتفاظ على رأس المال من خلال استرجاع كل ما تم إنفاقه من أموال لشراء الأصول وإعادة تمويل استثمارات المؤسسة.

ب-المؤونات:

هي عبارة عن مخصصات مالية تحددها المؤسسة و تحجزها في إطار القانون لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، و تنتج هذه المؤونات من مؤونات تدني قيم الأصول (ماعدا الاستثمارات و مؤونة الأخطار و التكاليف)[8].

ج-الاحتياطات:

تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة و التي تقتطعها من الأرباح المحققة و غير الموزعة والتي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة.[9]

د- الأرباح المحتجزة:هي عبارة عن الجزء من حقوق الملكية الذي تستمد المؤسسة من ممارسة عملياتها المربحة، ويتمثل في الجزء المتبقي من الأرباح العامة بعد تجنب الاحتياطات المختلفة و التوزيعات المقدرة[10].

---

[6] توفيق حسون ،"الإدارة المالية"،منشورات جامعة دمشق،2005،ص45.

[7] COHEN .E,(1999)Gestion financière de l'entreprise, 9éme edition, DUDON, Paris, France, , P: 194.

[8] بن حراث حياة،"تقييم الاستثمار على مستوى المؤسسات و البنوك" ،رسالة ماجستير،مستغانم،الجزائر،ص 203.

[9] ناصر دادي عدون ،" تقنيات مراقبة التسيير" ،مطبعة دار البعث ، الجزء الأول، الجزائر،1990،ص26.

[10] سمير محمد عبد العزيز،"اقتصاديات الاستثمار ،التحليل المالي"،مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر التوزيع،الإسكندرية،1986،ص180.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

②التمويل الخارجي:

نظرا لضعف إمكانية إبقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل الداخلي الذي غالبا لا يخدم أهدافها المتوسطة و الطويلة المدى فإنها تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية حتى تتمكن من حل مشاكلها المالية و تمويل مختلف احتياجاتها،و من بين أهم المصادر الخارجية التي قد تجعل نشاط هذه المؤسسات ناجحا و التي تلجأ إليها بكثرة هي:

1)الاقتراض من الأصدقاء و الأقارب:أحيانا ما يلجأ أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية تأسيس المشروع إلى الاقتراض من العائلة و الأقارب لتجنب مختلف الإجراءات الإدارية ،التنظيمية و القانونية و ما قد يترتب عنها من مصاريف ضخمة و استغراق وقت طويل حيال ذلك بالإضافة إلى الفوائد التي تنتج عن القروض[11].

لكن في الواقع قلما ينجح هذا النوع من الاقتراض و يفي بالغرض و ذلك نظرا للمشاكل التي تنجم عنه ،مثلا عدم قدرة صاحب المشروع على إرجاع الأموال المقترضة لأصحابها في الآجال المحددة ،أو طلب المقرض المشاركة مع صاحب المشروع في الإدارة أو الملكية أو إقناعه بتشغيل بعض أفراد العائلة أو الأصدقاء و غير ذلك من المشروط و الأعباء غير المتوقعة.

كما أن الحصول على هذه الأموال سواء كان المشروع قائما أو جديدا يخلق علاقة مالية ذات طابع شخصي تتضارب مع الاستقلالية المالية للعمل التجاري حيث يصبح متخذ القرار في مواقف صعبة لأنها تتطلب منه اعتبارات شخصية بصورة مستمرة كما يشعر الأقارب و الأصدقاء الممولين بضرورة التدخل وتقديم النصح و الإرشاد و أحيانا الإصرار على إجراءات معينة بهدف تأكيدهم و تأييدهم لمصالحهم في الشركة و يمكن أن تكون هذه التوصيات غير متوافقة مع أهداف و رغبات العمل التجاري[12].

2)الائتمان التجاري:هو عبارة عن مصدر قصير الأجل أكثر استخداما من المؤسسات المتوسطة نظرا للمزايا التنافسية التي يقدمها لها، حيث تحصل عليه المؤسسة من طرف الموردين و يتمثل في قيمة المشتريات بغرض بيعها أو استخدامها في دورة الاستغلال.[13]

لكن في بعض الأحيان يصعب هذا النوع من التمويل على المؤسسات الصغيرة حيث يصبح مكلفا خاصة عندما يرتبط الأمر بارتفاع الأسعار بنسب كبيرة أو عدم قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات في الوقت المناسب.[14]

---

[11] جهاد عبد الله عفانة،قاسم موسى أبو عبيدة،"إدارة المشاريع الصغيرة"،دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2004،ص95.

[12] عبد الغفور و آخرون،"إدارة المشروعات الصغيرة"،دار الصفاء للنشر و التوزيع،2001،الأردن،ص80.

[13] منير ابراهيم هندي،"الاوراق المالية و اسواق المال"،مركز الدالتا للطباعة،الاسكندرية،2000،ص532.

[14] سعيد عبد العزيز عثمان،"دراسة جدوى المشروعات"،الدار الجامعة،الاسكندرية، 2003 ،ص153.

3)الائتمان المصرفي:و يقصد به تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، و يلتزم بسدادها خلال فترة زمنية متفق عليها لا تزيد عن سنة، و ذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترضين يتمثل في الفوائد و العمولات و المصاريف[15].

③المصادر المستحدثة:

في ظل تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحاجتها للأموال من أجل انطلاق نشاطها ،تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على التمويل المدى،و من بينها:

أولا:التمويل الإجاري:LE CREDIT BAIL (Leasing)

يعرف على أنه عملية إجار القيم المنقولة حيث يقوم مالك الأصل بمنح طرف آخر حق استخدامه لفترة متفق عليها ،وذلك مقابل قيمة إجارية محددة دون الالتزام بشرائه،و يلتزم على المستأجر بسداد القيمة الاجارية بالدورية على أساس شهري أو ربع سنوي بدفعات متساوية حسب ما يتم الاتفاق عليه في عقد التأجير.[16]

كما يعرف على انه عبارة عن عقد بمقتضاه يتم تأجير معدات و عتاد و تجهيزات لقاء إقساط دورية مع فرصة تملكها عند عقد تسديد تمام المبلغ المقرر لها، أي عندما يبلغ مجموع الأقساط المدفوعة المبلغ المأجور المتفق عليه في العقد[17].

أنواعه:تتمثل في:

أ-الائتمان الإيجاري التمويلي :

حسب المادة الثانية من الأمر رقم 96-09 المتعلق بالائتمان التأجيري، يعتبر ائتمانا ايجا ريا تمويليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات و المنافع و المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعنى إلى المستأجر،وذلك يعني أن مدة عقد الائتمان الإجاري كافية لكي تسمح لمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضاف إليه مكافأة هذه الأموال المستأجرة. ويتميز بالخصائص التالية:

-لا يقوم المؤجر بخدمات الصيانة للأصول المؤجرة.

-لا يستطيع المستأجر إيقاف عملية الاستئجار وإنما عليه الاستمرار في سداد أقساط الاستئجار في نهاية العقد.

-يكون للمستهلك فرصة تملك الأصل في نهاية مدة الإيجار[18].

ب-الائتمان الإيجاري التشغيلي:

يطلق عليه أيضا بالإيجار العملي أو خدمات التأجير ،حيث يقوم المؤجر بتغطية جانبين معا الصيانة و التمويل،

---

[15] عواطف محسن، رسالة ماجستير بعنوان "إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2008،ص86.

[16] أحمد سعد عبد اللطيف،"الإجار التمويلي"،الطبعة الأولى،2000،ص2-3.

[17] عبد اللطيف بلغرسة،" تطوير دور المشروعات الصغيرة .و المتوسطة و تفعيل أدائها"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية،سطيف،2003،ص10 .

[18] عبد اللطيف بلغرسة،نفس المرجع السابق،ص11.

و يتم مراعاة هذين الجانبين عند تحديد القيمة الإيجارية،وتعتبر الحاسبات و آلات التصوير و السيارات وغيرها من أهم الأصول التي تتضمنها عقود التأجير التشغيلي، ومن خلاله لا يتم استهلاك قيمة الدين الكامل في مدة العقد،وهي تتميز بقابليتها للإلغاء،و لا يتم فيه استهلاك التكلفة الإجمالية للأصل خلال مدة العقد بل تحتاج إلى تمديد.[19]

ج-الائتمان الايجاري الرفعي:

في هذا النوع من التأجير وضع المستأجر لا يختلف كثيرا عن الصيغ السابقة ،فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد. أما بالنسبة للمؤجر فهو يقوم في هذه الحالة بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بواسطة أموال مقترضة وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض ،وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر رغم أن المؤجر هو المقرض الحقيقي ،أما المستأجر هو الذي يستعمل الأصل يوقع بصفته ضامنا للسداد ،ونشير أن هذا النوع من التأجير عادة ما يكون في الأصول الثابتة المرتفعة القيمة[20].

د-البيع ثم الاستئجار:

في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية بنك مثلا، و في نفس الوقت توقع معها اتفاق لاستئجار هذا الأصل خلال فترة زمنية معينة حسب شروط العقد ،يحق للمؤسسة المؤجرة بأن تسترد الأصل عند انتهاء عقد الإيجار[21] و يمثل هذا الشكل صيغة التمويل كالآتي:

الشكل رقم (07): صيغ تمويل البيع ثمّ الاستئجار

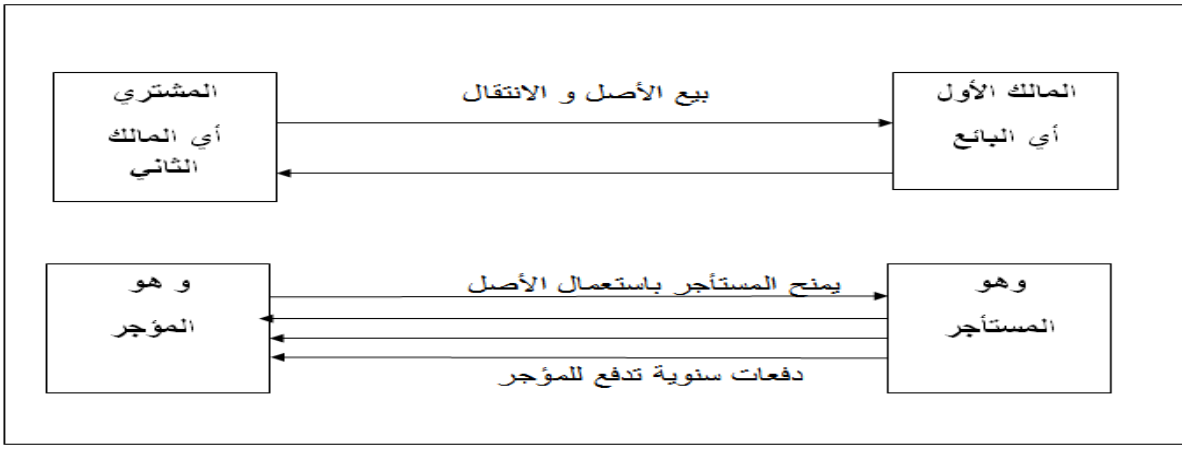

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان المصرفي "،منشأة المعارف ،الطبعة الثانية، الإسكندرية ،مصر 2000ص427 .

[19] أحمد سعد عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص9.

[20] بولعيد بعلوج ،" تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر،8-9 أفريل،2002،ص12-13.

[21] محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ،" الإدارة المالية والتمويل" ،الدار الجامعية-طبع-نشر -توزيع ،الاسكندرية 1999،ص298.

ثانيا: التمويل بشركات رأس المال المخاطر:

هي طريقة تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأموال اللازمة لنموها و سد كل احتياجاتها،و يكون المستثمر في رأس المال المخاطر عبارة عن مشارك عملي يقبل بتحمل جزء من الخطر المحيط بالمؤسسة ،حيث تكون المساهمة مقدرة ب20% على الأقل في رأس مال المؤسسة و لمدة تتراوح بين 5 و 10 سنوات.

الشكل رقم (08): مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر:

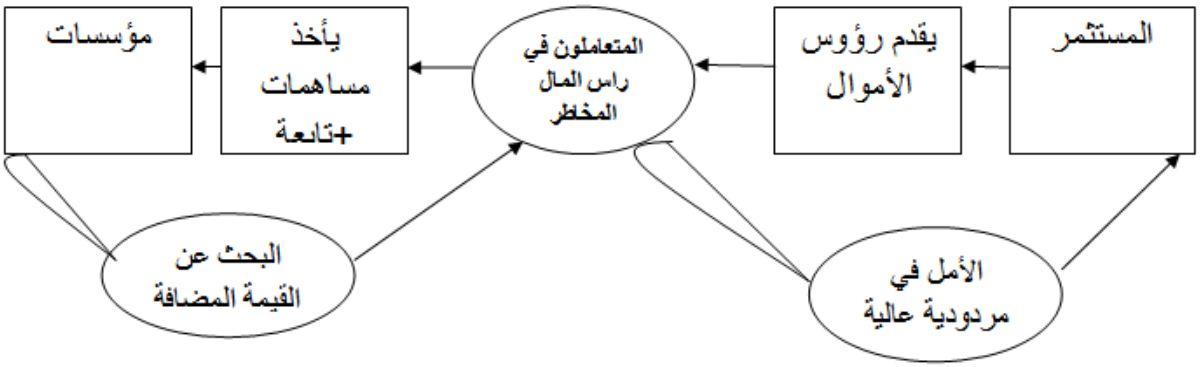

المصدر: روينة عبد السميع ،أ.حجازي إسماعيل ،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر "،الملتقى الدولي ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،في الدول العربية، جامعة بسكرة ،يومي17-18 أفريل ، 2006ص308 .

- يمكن تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر من خلال الشكل :

في مرحلة أولى من نشاط هذا النوع من الشركات ،تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة و مهاراتهم في تجميع الأموال و جذب المستثمرين.

بعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشيح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل.

ثم يتم تصنيف الملفات واختيار المشروعات الأنسب لهذا التمويل وتحديد مرحلة و كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة.

في مرحلة أخرى في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس المال المخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة ،لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق المالي.[22]

- وتسعى شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[23] :

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.

-توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة.

[22] بريش السعيد، "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ،مجلة الباحث/عدد05 /2007،ص8.

[23] BOUTABA Miloud .(2005) ," Nouveaux Instruments de Financement de la PME/PMI", Acts de Séminaire International de financement de LA PME ,27-28 Septembre , ,P :6.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

-بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب.

④التمويل الإسلامي:

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون و الحرية ،حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بهذا لا يربح طرف على حساب آخر.وهناك عدة أنماط للتمويل الإسلامي حيث أنها تأخذ أسس التعامل في الإسلام من جهة و رغبات العملاء من جهة أخرى و هي كالآتي:

1)المضاربة:

تعرف على أنها عقد يقوم بها صاحب المال (المصرف)و المستثمر (المضارب) باستخدامه في عملية الاستثمار بالطريقة المتفق عليها مسبقا،وتتوزع الأرباح بينهما حسب النسب المتفق عليها أيضا،و يمتاز هذا النمط بالمخاطر و المرد ودية المرتفعة،و يتم توزيع حصص الإرباح أو الخسارة على أساس تناسبي ومنها يتحمل البنك الخسارة في حالة فشل المشروع.[24]

2)المرابحة:

هي عملية يقوم بمقتضاها المصرف بشراء سلعة ثم بيعها بهامش ربح متفق عليه وهذا لحاجة العميل لذلك[25]،فهذا الأسلوب التمويلي يحقق الكثير من المزايا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال توفير احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج أو الأموال أو البضائع أو المعدات في أي قطاع تعمل فيه،بالإضافة إلى الاستفادة من تأجيل سداد ثمن الشراء ودفع ما عليها من مستحقات في شكل أقساط أو دفعات مستقبلية وفرصة لتحقيق وفرات مالية تستخدمها لتغطية احتياجات أخرى.

3)المشاركة:

هو عبارة عن اتفاق بين طرفين أو أكثر على المساهمة في تمويل مشروع ما،أو بعبارة أخرى هي شراكة حقيقية بين البنك و العميل يحصل كلاهما على عوائد مبنية على أساس المر دودية بعيدة كل البعد عن أسعار الفائدةو الضمانات كما هو الحال في البنوك التجارية[26].

---

[24] صلاح الدين حسن السيسي،"استراتيجيات وسياسات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة "،دار الفكر العربي، القاهرة،2009، ص219.

[25] أحمد بوراس،"تمويل المنشآت الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ،ص139.

[26] سحنون سمير ،بنوة شعيب،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة شلف،يومي 17-18 افريل 2006،ص 42.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

4)عقد الإجارة:

هي عملية يتم بمقتضاها نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص قد تكون شركة متخصصة في تأجير الأصول اللازمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى شخص آخر و هو صاحب المشروع الصغير و المتوسط بمشاركة المصرف الإسلامي التي يقوم بشراء هذا الأصل و بالمقابل تأجيره لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل.[27]

5)**عقد السلم:** عقد بيع يتم بموجبه تسليم مبلغ حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا ،وفائدته توفير قدر من التمويل للبائع أو المنتج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يتفق عليها، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية بغرض تلبية متطلبات أصحاب المشاريع الصغيرة اللذين هم بحاجة إلى تكاليف لمحاصيلهم الزراعية حتى ميعاد جني المحصول.[28]

6)القرض الحسن:

هو عقد يتم بين طرفين أحدهما المقرض و الآخر المقترض حيث يتم مال مملوك من طرف المقرض إلى المقترض حيث يقوم هذا الأخير بإرجاعه في الزمن و المكان المتفق عليهما.[29]

لكن هذا النوع من القروض لا يتم إلا في نطاق محدود و ضيق ولعدد قليل جدا من العملاء (المحتاجين).

وهناك عدة أساليب تمويل إسلامية أخرى كالمساقاة،المزارعة ،المغارسة وهي قليلة الاستعمال وهي تستخدم في مجال الزراعة فقط،بالإضافة الى التمويل عن طريق الاستصناع الذي يحتاج الى أموال ضخمة.

---

[27] صلاح الدين حسن السيسي،،"استراتيجيات وسياسات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة "،مرجع سبق ذكره ،ص220.

[28] نفس المرجع السابق،ص220.

[29] محمد نجيب بوليف،"تمويل المشاريع الصغرى (من السلفات الصغرى الى صيغ التمويل البديلة)"،دار الفكر العربي للنشر،1998، مصر، ص91.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الثـاني:الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من المعلوم أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة تحديات و عوائق كثيرة ،وعليه يجب العمل على زيادة فعاليتها و تذليل الصعوبات التي تقف في طريقها للرفع من قدراتها التنافسية، و في هذا الإطار قامت الدولة باتخاذ مجموعة من البرامج و الآليات لدعم هذا القطاع و مواجهة هذه العراقيل .

المطلـب الأوّل: تدابير دعم الاستثمـار.

إنّ التوجّه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية والذي بدأ فعليا منذ 1988 المتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة أدى إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يوليو 1993.

لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، خاصة بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995، حيث كان هذا الأخير محفزا أساسيا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسّعها، مما جعل الدولة تتحكم في تسييرها بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة مع نهاية سنة 2001 المتضمّن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذا القطاع. من بين هذه الآليات إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأوّل: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 وهي مكلفة ب:

1-تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

2-تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-إعداد النشرات ا لإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 190-00 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل[30] :

-حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها؛

-ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

[30]المرسوم التنفيذي رقم00 - 190المؤرخ في 11 جويلية 2000 ،المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42 ،ص6 :

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

-ترقية المناولة؛

-التعاون الدولي والإقليمي و الجهوي في مجال المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-تحسين فرص الاستفادة من العّقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛

-إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛

-إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية،
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية؛

-تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

و أنشئت تحت إدارتها مؤسسات متخصصة في ترقية هذا القطاع ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ففي إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 تمّ انجاز 50 مشروع من بينها 33 مركز تسهيل و مشتلة مؤسسة و لم يتمّ استلام سوى 15 مشروعا من مراكز التسهيل و04 مشاتل إلى غاية سنة 2011 في حين يوجد 1638 مركز تسهيل في طور الانجاز. وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 إنشاء 14 مشروع آخر من بينها 04 مركز تسهيل و10 مشاتل بموجب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 2003/02/23.[31]

1/ المشاتل و حاضنات الأعمال: (Pépinières des enterprises)

يعرف المشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/23، الحاضنات (المشاتل)بأنها" :مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وتأخذ ثلاثة أشكال هي:

*أ-المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب ا لم ص م في قطاع الخدمات.

*ب-ورشة الربط : وهي تختص بالتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

*ج-نزل المؤسسات : يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث[32].

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري،[33]

[31] بن حراث حياة" سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، مرجع سبق ذكره،ص168 .

[32] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/23 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية –الجزائر 2004. المادة 02 ص46-47

[33] المرجع السابق، المادة 27

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

كما حدّد المشرع، أهداف هذه المؤسسات والوظائف المكلفة بانجازها، والتي تصب في إطار تقديم المساعدة للم ص م فيما يخص توفير الأماكن لإنشائها وتقديم الخدمات لها.

أ)أهداف المشاتل[34]:

-تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛

-المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛

-تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛

-تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛

-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛

-تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛

-العمل على أن تصبح المؤسسات على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي؛

ب)وظائف المشاتل:[35]

-استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

-تسيير وإيجار المحلات.

-تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.

-تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على تدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.

نلمس الاختلاف بين الحاضنة و المشتلة فتعبر الأولى عن هياكل الاستقبال والدعم المرافقة للمشروعات الناشئة في حين تعبر الثانية عن هياكل إيواء حديثة النشأة، وبصفة عامة فدعم الحاضنات للمؤسسات يكون قبل الإنشاء أمّا بالنسبة للمشاتل فبعد الإنشاء لكن عادة توفر الحاضنات الدعم قبل وبعد الإنشاء.[36]

- ✓ تتنوع مجالات تخصص المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات لتشمل عدة مجالات منها: الاتصال؛ إعادة تدوير النفايات؛ تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ الصناعة الغذائية. بالإضافة لمشاريع الابتكار على سبيل المثال:نظام التموضع العالمي (GPS) ؛الطاقة الشمسية.....

---

[34] المادة 03-الجريدة الرسمية، العدد 13 المؤرخ في 2003/02/26، ص 04.

[35] مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير في الاقتصاد الجزائري "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة"-العدد 03(2004). ص31-32.

[36] ا.د بربش السعيد- ا.طبيب سارة " دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية"- الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- يومي 18 و 19 أفريل 2011 –ص07 .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الجدول(20): عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة					
	2011	النسبة %	2012	النسبة %	السداسي الأول 2013	النسبة %
عنابة	9	27,27	8	27,58	9	19,56
وهران	13	39,39	9	31,03	15	32,60
غرداية	9	27,27	3	10,34	12	26,08
برج بوعريريج	2	6,06	9	31,03	10	21,73
المجمـوع	33	100	29	100	46	100

مشاتل المؤسسات	2012		السداسي الأول 2013	
	عدد المؤسسات المنشاة	عدد مناصب الشغل المستحدثة و /أو المتوقعة	عدد المؤسسات المنشاة	عدد مناصب الشغل المستحدثة و /أو المتوقعة
عنابة	8	32	9	28
وهران	8	32	15	32
غرداية	3	19	12	11
برج بوعريريج	9	280	10	237
المجمـوع	28	363	46	308

يبرز تحليل حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات التقييمات التالية:

	قدرة احتضان المشاريع	عدد المشاريع المحتضنة	معدل الاستيعاب	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المستحدثة و/أوالمتوقعة
2012	47 مشروع	29	%61,70	28مؤسسة(%96,55 من المشاريع المحتضنة)	363
السداسي الاول 2013	47 مشروع	46	%97,98	---	308

المصدر:اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد22 و23.

إنّ معيار نجاعة مشاتل المؤسسات يرتكز أساسا على عدد المشاريع المحتضنة لدى المشاتل. في سنة 2011 بلغت عدد المشاريع المحتضنة 33 مشروع ،و كانت ولاية وهران صاحبة أكبر عدد بنسبة %39,39 تلتها عنابة و غرداية بنفس العدد؛ في حين حققت برج بوعريريج أقلّ عدد بنسبة %6,06.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

في سنة 2012 بلغت عدد المشاريع المحتضنة 29 مشروع من أصل 47 مشروع ما نسبته 61,70%؛ هذا انخفاض بنسبة 12,12% مقارنة بسنة 2011، و قد حققت ولايتي وهران وبرج بوعريريج أكبر عدد قدر ب09 مشاريع ما نسبته 31,03% تلتها عنابة ب 08 مشاريع و أقلّ غدد لولاية غرداية ب 03 مشاريع. بالمجموع فقد تمّ إنشاء 28 مؤسسة من أصل ال29 مؤسسة المحتضنة ما نسبته 96,55% ما صاحبه خلق ل363 منصب شغل.

بالنسبة للسداسي الأوّل لسنة 2013؛ تمّ احتضان 46 مشروع من أصل 47 مشروع أي بنسبة 97,98% ،اكبر عدد من المشاريع احتضنته ولاية وهران(32,60%) تلتها غرداية ؛برج بوعريريج و عنابة بنسب 26,08%، 21،73%، 19،56% على التوالي. فيما يخص المؤسسات المنشأة فقد تمّ إنشاء 46 مؤسسة من أصل 46 مؤسسة محتضنة ما وفّر 308 منصب شغل، في حين أنّه في للسداسي الأوّل لسنة 2012 فقد تمّ إنشاء 27 مؤسسة مع خلق 424 منصب شغل.

2/مراكز التسهيل:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/23 تعرّف مراكز التسهيل:" هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.."[37] تمثل مراكز التسهيل هياكل دعم للم ص م والغاية من استحداثها هي تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تختلف عن الحاضنات من حيث أهدافها، والتي تشمل ما يلي:

-تطوير ثقافة التقاول؛

-وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

-تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛

-إنشاء فضاء للالتقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛

تبقى المراكز التي دخلت حيز التنفيذ تسجل تحسنا في نتائج النشاطات خاصة فيما يتعلق بمرافقة حاملي المشاريع و كذا انجاز مخططات الإعمال. فيما يخص مجالات المشاريع التي يتم مرافقتها في متعددة تشمل: قطاع البناء والأشغال العمومية؛ الخدمات؛ صناعة النسيج؛ الصناعة الغذائية؛ الصيد؛ الصناعة؛ الصناعة التقليدية و الحرف؛ الخشب..

[37] المادة 02-الجريدة الرسمية-العدد 13-مرجع سبق ذكره- ص18

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الجدول(21): نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

مراكز التسهيل	عدد حاملي المشاريع الذين تمّ استقبالهم		عدد حاملي المشاريع الذين تمّ مرافقتهم		عدد مخطط الأعمال المنجزة		عدد المؤسسات المنشاة		عدد مناصب الشغل المستحدثة و/أوالمتوقعة	
	2012	السداسي الاول	2012	السداسي الاول	2012	السداسي الاول	2012	السداسي الاول	2012	السداسي الاول
تيبازة	452	368	142	90	46	61	24	17	90	57
وهران	1155	325	455	325	47	13	301	204	494	964
أدرار	107	36	58	22	29	12	22	10	67	27
برج بوعريريج	569	232	448	191	16	21	59	21	394	380
إليزي	328	98	174	64	22	03	13	/	220	25
جيجل	427	277	368	239	03	02	34	02	125	31
تمنراست	65	37	39	17	/	/	12	02	31	07
النعامة	484	175	244	114	02	05	84	02	31	121
تندوف	242	163	36	39	22	15	11	12	56	33
الجلفة	236	313	29	10	02	/	02	/	75	/
سيدي	75	21	59	21	53	21	25	21	142	74
البليدة	40	18	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	**4180**	**2063**	**2052**	**1132**	**242**	**153**	**587**	**291**	**1544**	**1719**

المصدر: اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 22 و23.

من خلال الجدول أعلاه يوجد 12 مركز تسهيل تبرز ما يلي:

بالنسبة لسنة 2012:

- ✓ استقبال4180 حامل مشروع، تطور قدره 54% مقارنة ب 2011 بث كان العدد 2721 حامل مشروع، أكبر عدد سجله مركز وهران قدّر ب1155 حامل مشروع؛
- ✓ بلغ عدد المشاريع التي تمّ مرافقتها 2052 مشروع تطور بنسبة177% مقارنة بسنة 2011، و قد رافق مركز وهران ما نسبته 22,17% من العدد الإجمالي؛

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- ✓ عدد مخططات الأعمال المنجزة قدّر ب242 مشروع، أي ما نسبته 11,79% من العدد الإجمالي و ثلاث أضعاف مقارنة بسنة 2011؛
- ✓ أنشئ ما نسبته 28,60% من عدد المشاريع التي تمّ مرافقتها أي ما يعادل 587 مؤسسة جديدة؛ مما أدى إلى خلق 1544 منصب شغل؛

بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2013:

- ✓ 2063 حامل مشروع استقبل في المراكز أي بزيادة 12,85% بالمقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 ؛
- ✓ 1132 مشروع تمّ مرافقته، بزيادة تقدّر ب15,98% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 أين تمّ مرافقة 976 مشروع،
- ✓ 153 عدد مخطط الأعمال المنجزة أي انخفاض بنسبة 21,13% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 ما يساوي 194 مشروع؛

291 مؤسسة منشأة ما يقارب 26% من المشاريع المرافقة، ما صاحبه خلق ل1719 منصب شغل بزيادة قدرت ب 138,41% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012.

3/المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003):

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين ا لم ص م وجمعياتها المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه :[38]

-ضمان الحوار والتشاور الدائم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل المتعلقة بالتطور الاقتصادي وترقية ا لم ص م؛

-تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛

-جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

الفرع الثاني: وكالات الدعم الحكومي:

إنّ صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 كانت له عدة نتائج ايجابية في مجال الاستثمار في قطاع المؤ ص وم و قامت السلطات بإنشاء مجموعة من الوكالات و ذلك بهدف تهيئة مناخ الاستثمار و ترقية قطاع المؤ ص

[38] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم03/80إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 13، 2003،ص22 .

*تأسست هذه الوكالة طبقا للمادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/08 و تعمل هذه الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها و اتخاذ قرارات الرفض أو القبول بشأنها. لكن تمّ تعويضها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2001.

** جاءت لتكمل نشاط APSI تأسست عن طريق القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1994/05/15 تقوم بتوفير المناخ الملائم للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي.

وم. و بغية تنشيط الاستثمار تمّ إنشاء وكالات منها: "وكالة ترقية و متابعة الاستثمار *APSI" و"لجنة دعم مواقع الاستثمارات و ترقيتها **CALPI"، ومن جانب الدعم و التمويل فقد تمّ إنشاء الوكالات التالية:

1/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تأسست طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت سلطة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها[39]، جاءت هذه الوكالة لتكمل عمل APSI و CALPI ، ولها 48 فرع على المستوى الوطني.أنشئت خلفا "لصندوق مساعدة تشغيل الشباب (FAEJ)" باشرت عملها في سنة 1997 و قبل انتهاء هذه السنة تلقت أكثر من 16961 طلب إنشاء و منحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع و هو ما يعني وجود فكر المقاولة و روح المبادرة لدى الشباب الجزائري[40]. تهتمّ الوكالة بدعم المؤسسات خاصة المصغرة منها بحيث يتضمن جهاز إنشاء هذه المؤسسات نوعين من الاستثمار[41]:

- ♣ استثمار الإنشاء: يتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز الوكالة؛
- ♣ استثمار التوسيع: يتعلق بالاستثمارات المنجزة عن طريق مؤسسات منجزة في طور التوسيع؛

- **مهام الوكالة:**

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296بالمهام التالية[42]:

- ∴ تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- ∴ إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- ∴ تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية و تشريعية؛
- ∴ تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي الإنشاء والتوسع؛
- ∴ تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- ∴ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

بالإضافة لهذا تشرف الوكالة على "صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة" (FCMGR التابع لها، لأجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية.

---

[39] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08.

[40] العايب ياسين ،"إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "- أطروحة الدكتورة ،جامعة منتوري قسنطينة -2010 2011 ،ص221 .

[41] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[42] العيد قريشي،عمر قريد، "متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان" :فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و التنفيذ"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،أفريل 16/17/18-أفريل/2012،ص10.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

◈ بالنسبة لاستثمار الإنشاء:

فيما يخصّ شروط الاستفادة من دعم الوكالة[43] :

∴ أن يكون الشاب بطالا؛

∴ أن يتراوح عمر المستثمر ما بين 19 و 35 سنة و يصل ل40 سنة بالنسبة للمسيّر، ويتعهد بخلق 03 مناصب شغل دائمة (بما فيها الشركاء)؛

∴ أن يملك المستثمر تأهيل مهني ذات علاقة بالنشاط المرتقب؛

∴ أن يقدّم مساهمة شخصية غي تمويل المشروع؛

- **التركيبة المالية:**

بعدما كانت الوكالة تعتمد على ثلاث صيغ للتمويل (الذاتي؛ الثنائي؛ الثلاثي) في حدود مبلغ يتراوح بين أقل أويساوي 2.000.000 دج و 10.000.000 دج، تمّ تعديل الصيغ حيث أصبحت توجد صيغتان للتمويل كما يلي:[44]

♣ التمويل الثنائي MIXTE: و يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع (Promoteur) التي تتباين حسب مستوى الاستثمار، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، وهذا النوع من التمويل يحمل مستويين:

♣

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

المساهـمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%71	%29

المستوى الثاني:

مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المساهـمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%72	%28

[43] www.ansej.org.dz

[44] المرجع السابق

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

♣ التمويل الثلاثي TRIANGULAIRE : : و يشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع (Promoteur) ، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، بالإضافة إلى قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب أصحاب المشاريع، وهذا النوع من التمويل يحمل مستويين:

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%1	%29	%70

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%2	%28	%70

- **الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية:**[45]

كما تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات والامتيازات الجبائية نستعرضها فيما يلي:

أ) في مرحلة الإنجاز:

الإعانات المالية :

تتمثل الإعانات المالية فيما يلي:

- الإضافة للقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع:

قرض بدون فائدة يقدر ب500.000 دج موجّه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات و التدفئة و التكييف والزجاج و دهن العمارات وميكانيك السيارات.

قرض بدون فائدة يقدر ب 500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

[45] منشورات ANSEJ

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000 دج موجّه للشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية و مساعدي القضاء والخبراء المحاسبين و محاسبي الحسابات و المحاسبين المعتمين و مكاتب الدراسات و المتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية و الري.
- هذه القروض الثلاثة لا تجمع، و تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع اللذين يلجئون للتمويل الثلاثي و في مرحلة إحداث النشاط فقط.

- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي:في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

الولايات / القطاعات	ولاية الهضاب العليا والجنوب	الولايات الأخرى
القطاعات ذات الأولوية*	%95	%80
قطاعات أخرى	%80	%60

* الفلاحة، الري، الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية و الصناعة التحويلية.

ا لامتيازات الجبائية :

- الإعفاء منTVA للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على الاكتسابات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس للمؤسسات المصغرة؛

ب)مر حلة الاستغلال :

- الامتيازات الجبائية الممنوحة المؤسسة لمدة3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة ؛
- الإعفاء الكلى من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال عل الأقل لمدة غير محددة؛
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:

* 70% خلال السنة الأولى من الضرائب؛
* 50% خلال السنة الثانية من الضرائب؛
* 25% خلال السنة الثالثة من الضرائب؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات؛

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛

◈ بالنسبة لاستثمار التوسيع:[46]

فيما يخصّ شروط الاستفادة:

∴ جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 06سنوات في المناطق الخاصة؛

∴ تسديد نسبة 70% من القروض البنكية؛

∴ تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي؛

∴ تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛

∴ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛

∴ تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

- **التركيبة المالية:** كما هو الحال في استثمار الإنشاء؛
- **الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية:** نفس الإعانات الممنوحة لاستثمار الإنشاء ما عدا القروض بدون فائدة الإضافية(قرض الكراء،قرض ورشات متنقلة، وقرض مكاتب جماعية).

2/الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت في 2001/08/20 بموجب الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تضمّ كل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار* و إصدار التراخيص. جاءت لتحلّ محلّ APSI بحيث تمّ من خلالها تخفيض آجال الرفض و القبول للطلبات المستثمرين من 60 يوما على 72 ساعة،كما تختلف عنها من حيث اللامركزية في التسيير(إنشاء هياكل على المستوى الوطني) واتخاذ القرارات، مع تبسيط إجراءات الحصول على المزايا،بالإضافة إلى مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار[47].

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي[48]:

♣ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع؛

---

[46] نفس المرجع السابق.

[47] WWW.andi.dz

[48] العايب ياسين" إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "-مرجع سبق ذكره.ص214

* الوزارات؛ البنك المركزي؛مديرية الجمارك؛ إدارة الضرائب ؛الأملاك العمومية؛ البلدية؛ البيئة و التشغيل؛ المركز الوطني للسجل التجاري.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات ، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا .

✓ **الهيئات المكملة للوكالة:**[49]

المجلس الوطني للاستثمار CNI: و يرأسه رئيس الحكومة و هو مكلف بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية و أولويات الاستثمار .
- تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات .
- تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات .

الشباك الموحد : و هو تابع للوكالة , يقوم بتقديم الخدمات الإدارية و ذلك بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ، منها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية السكن والتعمير ،و مديرية التشغيل ،مديرية الخزينة ،البلديات المعنية ،والهيئات التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات و إنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

صندوق دعم الاستثمار :و هو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

✓ **شروط الاستفادة من الوكالة:**

∴ كلّ شخص طبيعي أو معنوي؛ عام أو خاص؛ وطني أو أجنبي؛

∴ يمارس النشاطات الإنتاجية للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتيازات أو الرخصة، استثمار جديد ،توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، الخوصصة الجزئية أو الكلية؛

∴ المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون على شكل مساهمات عينية أو نقدية؛[50]

✓ **التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة:**

وتتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فيما يلي[51]:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.

---

[49] برجي شهرزاد، "إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"-مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2011-2012.ص205

[50] WWw.andi.dz

[51] المادة 09- 11 من الأمر 01/03 الصادر في 20 أوت 2001 ،المتعلق تطوير الاستثمار.

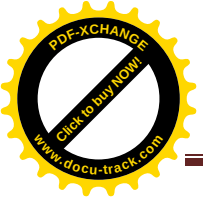
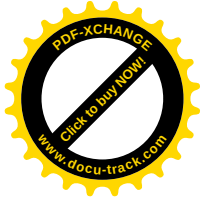

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.
- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

3/الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر04 بموجب المرسوم-14 المؤرخ في 2004/01/22 .و عدّل بالمرسوم الرئاسي 06-193 الصادر في 2006/05/31،التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل الإشراف العملي عليها، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام، حيث يمنح القرض المصغر للمقيمين منعدمي أو ضعفاء الدخل، بغرض استخدامه في الأنشطة المنتجة .وهي تتولى [52]:

∴ تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار؛

∴ وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي؛ والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر ،وهذا أهم وجه للاختلاف بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

∴ تتمثل المساهمة الشخصية في إطار شروط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الممنوح من طرف جهاز القرض المصغر، و القروض موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي ولقد لخصه التشريع في شراء المواد الأولية والعتاد الصغير فحسب.

بالإضافة لذلك تهتم الوكالة ب:[53]

∴ تسدد القروض الممنوحة بين سنة و5 سنوات؛

∴ إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع؛

∴ إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام و التحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة؛

---

[52] المرسوم الرئاسي رقم 13-04 الصادر في 2004/01/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر، المواد2-5-6-7.

[53] مشري عبد الناصر "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"-مذكرة ماجستر- جامعة فرحات عباس (سطيف)-2011/2008.ص101

*بعد أن كانت قيمة القرض 30.000 دج بمساهمة شخصية 10% و مساهمة الوكالةب 90%بدون فوائد.

∴ تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط؛

*تملك الوكالة هيئة تحت اسم **"صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة"** الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.لأجل ضمان المهام المسندة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي 49 تنسيقيته ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات السريعة المناسبة.[54]

✓ **شروط الاستفادة من الوكالـة:**

∴ أن يكون المقترض يبلغ 18 سنة فما فوق؛

∴ تكوين الملف الإداري الكامل؛

∴ عدم امتلاك أي دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة؛

∴ إثبات مقرّ الإقامة؛

∴ التمتع بالكفاءات التي تتلائم مع المشروع المرغوب إنجازه؛

∴ عدم الاستفادة من أي جهاز آخر؛

∴ القدرة على دفع المساهمة الشخصية في حالة التمويل الثلاثي؛

∴ دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛

∴ الالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد إلى البنك و الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فائدة الخاص بالوكالة حسب الجدول الزمني؛

✓ **التمويل المقدم من طرف الوكالة:**

تقدم الوكالة نوعين من التمويل: التمويل الممنوح من الوكالة بمفردها، و التمويل الثلاثي بعد أن كانت تقدم تمويل ثنائي و ثلاثي.

التمويل الممنوح من الوكالة بمفردها:

يمنح صاحب المشروع قرضا دون مساهمته بدون فائدة 100%، تبلغ قيمته 100.000 دج كحدّ أقصى بعد أن كانت 30.000دج مع مساهمة شخصية 10% و ذلك في حالة شراء المواد الأولية،

[54] WWW.ANGEM.DZ/DISPOSITIF

- التمويل الثلاثي:

البيان	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قروض بدون فائدة
المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)	%1	%70	%29
المناطق الأخرى	%1	%70	%29

يتعلق هذا التمويل بالمشاريع التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج بعد أن كانت لا تتعدى 40.000دج .

- **الامتيازات و كيفية التسديد:**

و بالنسبة للمرسوم الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، فقد عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير2004 بالمرسوم التنفيذي رقم 134-11 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة2011 وشروطه هي :[55]

- رفع سقف التمويل بالنسبة للتمويل الثنائي الخاص بشراء المواد الأولية من 30 ألف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري وبدون فوائد.
- المساهمة الشخصية التي كانت 10% أصبحت تساوي (0) صفرا.
- فترة التأجيل أصبحت سنة بدلا من ثلاثة (03) أشهر.
- فترة التسديد أصبحت أربع (04) سنوات.
- رفع سقف التمويل من 400 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري بالنسبة لشراء عتاد صغير لإنشاء نشاط محدد.
- المساهمة الشخصية أصبحت 1% بدلا من (ما بين 3% و5%).
- فترة التسديد أصبحت ثلاث (03) سنوات بعدما كانت تتراوح ما بين 6 أشهر وسنة.
- قروض غير مكافأة إلى غاية 95%.

4-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم188-94 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان

[55] الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم : 11/103و11/104 المؤرخين في 06 مارس 2011.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم[56]. وتحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)[57].

كما كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03/514المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة [(58)].

✓ **شروط الاستفادة من الصندوق[59]:**

- ♣ أن يتراوح سن المستفيد ما بين 35-50 سنة.
- ♣ مقيم بالجزائر.
- ♣ عدم ممارسة نشاط خاص منذ سنه.
- ♣ امتلاك مهارات وتأهيلات لها علاقة بالنشاط المرغوب فيه.
- ♣ أن لا يمارس نشاطا لحسابه الخاص
- ♣ مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل
- ♣ لا يشغل منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة.
- ♣ لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط.
- ♣ أن يكون قادرا على المساهمة الشخصية (نقدية أو عينية) في تركيب مشروعه المالي.

بدءا من سنة 2010 تم اعتماد إجراءات جديدة سمحت للشباب البالغ من العمر 30 إلى 50 سنة بالاستفادة من هذا الجهاز و الذي يحتوي مجموعة من التسهيلات و الامتيازات خاصة سقف التمويل و المقدر بـ 10 ملايين دج عوضا عن 5 ملايين دج وكذا إمكانية

---

[56] زكرياء مسعودي /-حميداتو صالح /-زلاسي رياض- عنوان المداخلة :دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر- ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012ص08 .

[57] د. محمد الناصر حميداتو- العيد غربي " إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " للملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18-19 أفريل 2012جامعة قاصدي مرباح ورقلة.ص11

[58]- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

[59] WWW.CNAC.DZ/Dispositif http://www.elmouwatin.dz/?Fiche-CNAC

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

توسعة القدرات الإنتاجية من سلع وخدمات للمتعاملين الذين يملكون نشاطا مسبقا وذلك كما يلي:

-تمثل المساهمة الشخصية 2% من المبلغ الاستثمار الإجمالي(عينا أو نقدا).

-تقدر السلفة غير المكافئة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ 28% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

- بالنسبة للقرض البنكي بالفائدة المخفضة على الاستثمارات فتكون في المستويين كالتالي:

-80% من المعدل المدين (للاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الري ،الصيد البحري)؛

-60% من المعدل المدين (لباقي القطاعات)؛

-95% للاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب و الهضاب العليا.

بالإضافة لذلك يقدم الصندوق إعانات مالية بدون فوائد تتراوح بين 500.000 دج (للبطال صاحب شهادة في التكوين المهني) و 1.000.000 دج (للبطال صاحب شهادة تعليم عالي) و ذلك لكراء المحل؛ اقتناء ورشات متنقلة ؛إيواء مكتب جماعي..

✓ **المساعدات والامتيازات الممنوحة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[60] :**

-قرض بدون فائدة؛

-مرافقة شخصية من خلال منشط مستشار تتم عبر الاستشارة والمساعدة :

-في تركيب المشروع

-الدعم أمام لجنة الاعتماد و الانتقاء(CSVF).

-الاستشارة و المساعدة طيلة مرحلتي إنجاز و بعث واستغلال المشروع

-الامتيازات الجبائية:

في مرحلة الإنجاز:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

-نسبة مخفّضة بـ 5 % من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

-الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناءات العقارية في نطاق إحداث النشاط؛

-الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات، رسوم ختم العقود و المستندات الخاصة بالاقتراض بفوائد مخفضة أو مضمونة من طرف الدولة؛

[60] المرجع السابق.

في مرحلة الاستغلال:

1)الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات

2)الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية لمدة ثلاث (03) سنوات

3)الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة تتراوح ما بين 06 إلى 08 سنوات.

4)الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح ما بين 06 إلى 08 سنوات.

5)إرجاء لمدة 03 سنوات لتسديد القرض البنكي خلال 05 سنوات مقبلة؛

6)إرجاء لمدة سنة لدفع الفوائد البنكية؛

✓ **كيفية التمويل:**

يقدّم الصندوق تمويل ثلاثي يقسّم كالآتي:

-البطال صاحب المشروع : مساهمة نقدية أو عينية.

-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: قرض بدون فائدة.

-البنك: قرض مخفض الفوائد (يتم التعامل مع البنوك الحكومية المعتمدة: CPA-BNA-BDL-BADR-BEA).

5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- (ANDPME) :

تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير ا لم ص م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 المؤرخ في 2005/05/03 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

مواصلة السعي لتطوير وترقية قطاع ا لم -ص م، أسندت لها المهام التالية[61]:

-تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-التنسيق بين الهيئات المعنية بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

-ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[61] قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 18/17 أفريل 2006 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ، ص06.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

-مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج؛

-منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي؛

-بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

-توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

✓ **شروط الاستفادة من الوكالة[62]:**

-مؤسسة جزائرية تشغل أكثر من 10 عمال دائمين؛

-أن تكون المؤسسة قد اشتغلت سنتين على الأقل؛

-أن يكون للمؤسسة هيكل مالي متوازن؛

✓ **الاعانات و الامتيازات:**

✓ فيما يخص المساعدات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME فهي تتمثل في:

-إعانة مالية بنسبة 80٪ فيما يخص التشخيص القبلي و البعدي و ذلك في حدود مبلغ 500.00 دج و 2.500.000 دج كتكلفة إجمالية قصوى.

-إعانة مالية بنسبة 80٪ بالنسبة للاستثمارات غير المادية التي لا تتجاوز تكلفتها مبلغ 3.000.000 دج .

-إعانة مالية بنسبة 10٪ بالنسبة للاستثمارات المادية التي لا تتجاوز تكلفتها مبلغ 15.000.000 دج

بالإضافة الى مساعدات و إعفاءات جزئية على الفوائد و القروض البنكية المتعلقة بعدة مجالات استثمارية.

[62] WWW.ANDPME.DZ

الشكل رقم(9):الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.ANDPME

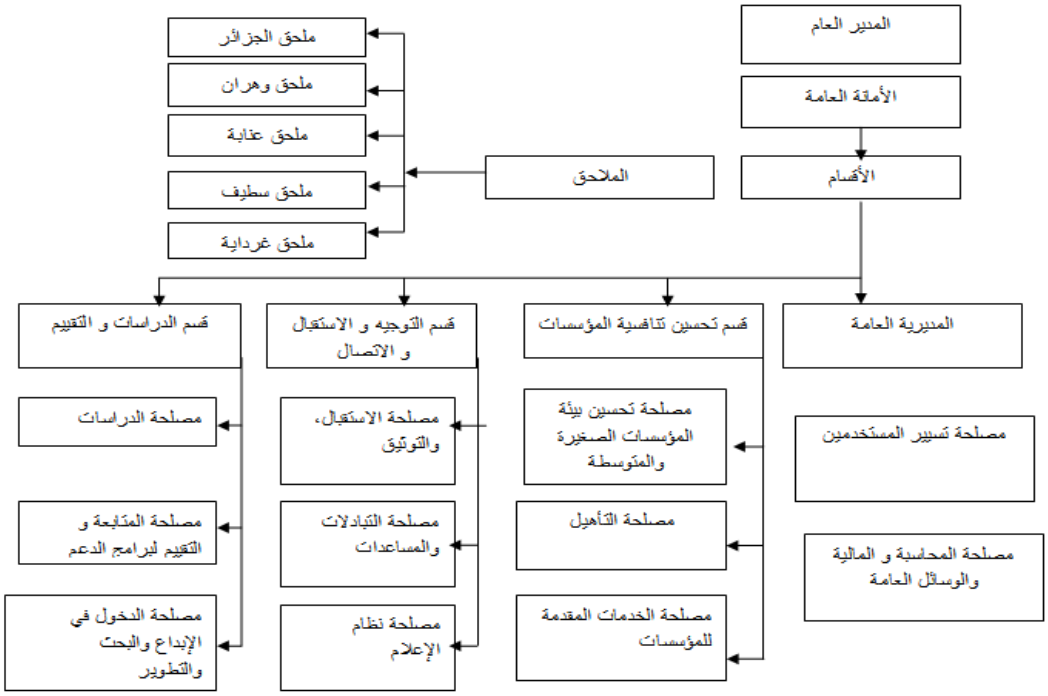

Source :PROGRAMME NATIONAL DE MISE à NIVEAU ANDPME ; 21/10/2014.P05

4/بورصات المناولة و الشراكة:

تدخل المناولة(sous- traitance) ضمن الثقافة الصناعية؛ وتعرّف بأنها :"جميع العلاقات التعاملية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمّى: منفّذة الأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين".[63] و تعرّف بورصات المناولة و الشراكة بأنّها :"جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي، أنشأت سنة 1991 و تتكون من المؤسسات العمومية و الخاصة[64]. و لها العديد من المهام[65]:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل لطاقات المناولة؛
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛

[63] أ.قلش عبد الله –أ.مطاي عبد القادر "الأهمية التنافسية للمناولة الصناعية و أثرها في المنافسة"- مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات المحروقات في الدول العربية –ص22

[64] صالح صالحي، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري "،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير،العدد 03-جامعة سطيف،ص39 .

[65] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-نشاطات الوزارة –مجلة فضاءات العدد 02 –جانفي 2002،ص13 .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

•تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛

•المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛

•ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛

•تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛.

•تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض و الصالونات؛

- و تتمثّل نشاطاتها في تقديم المعلومات التقنية و الصناعية، وبنك معلومات محدث، فالبورصة بمثابة وسيلة تنظيم عروض و طلبات المناولة والمنتجات، إضافة إلى ذلك وسيلة لتقديم المساعدة ما بين الشركاء.

◈ إنشاء بورصات المناولة و الشراكة تمّ بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في اطار مشروعين هما[66]:

♣ مشروع PNUD-DP/ALG /01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.

♣ مشروع PNUD/ALG /95/004 الموقع في 09 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق و الغرب.

أمّا بورصة المناولة و الشراكة للجنوب فتمّ إنشاؤها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثمّ أدمجت في مشروع PNUD/ALG /95/004.

وفي 22 أفريل 2003 أسس المجلس الوطني للمقاولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-03.

وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في كل من :الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، غرداية.

[66]السيد طاهرسليم "استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية وتطوير المناولة الصناعية " المؤتمروالمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية 2006-09-15/12، ص05-06 .

المطلب الثاني: تدابير دعم التمويل:

من أجل تشجيع الاستثمار على العموم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخصوص عملت الدولة على وضع سياسة تمويلية تعمل على توفير الموارد المالية في الوقت المناسب و بأقلّ تكلفة ممكنة ،وتمّ ذلك من خلال تجسيد لمختلف الأطر القانونية و التشريعية و الإجراءات التنظيمية ، من خلال تفعيل دور مختلف الوكالات الوطنية و الصناديق المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع.

الفرع الأول:صندوق ضمان القروض FGAR :

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وجاء ذلك تطبيقا للمادة 14 من القانون 01- 18.

وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، تتكون مخصصات هذا الصندوق أساسا من مساهمة الدولة.

✓ **أهداف الصندوق و مهامه[67]:**

من بين أهداف الصندوق ضمان القروض الأساسية للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[68]،و الهدف الأساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل الحصول على تمويل بنكي على المدى الطويل لتحمل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بمنح ضمانات للبنوك على القروض التجارية لاستكمال التركيب المالي لمشروع المؤسسة تعلق الأمر بإنشاء أو تطوير المؤسسة.

و فيما يخصّ المهام فهي كالتالي[69]:

التدخل في منح القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة للاستثمارات في مجال :

- خلق المؤسسة، تجديد التجهيزات، توسعة المؤسسة،
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول الموارد الموضوعة تحت تصرفه،
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة،
- التكفل ومتابعة عملية الاقتراض محل النزاع،

---

[67] WWW.FGAR:DZ/EL MOUWATIN

[68] المادة 14- القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

[69] الوكالة الوطنية لتطوير الصناعات الصغيرة المتوسطة http://www.fgar.dz/ http://www.mipmepi.gov.dz/

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- متابعة الأخطار التي تنجر عن منح الضمانات من قبل الصندوق،
- الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمانات. وفي هذا الإطار يمكن له طلب كل الوثائق التي يعتبرها مهمة واخذ كل القرارات التي تصب في منفعة الصندوق،
- ضمان متابعة البرامج الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية،
- ضمان المرافقة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من ضمان الصندوق،
- ترقية الاتفاقيات الخاصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات، البنوك والمؤسسات المالية،
- إطلاق والإشراف على كل مشروع شراكة بين الهيئات التي تنشط في إطار ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ضمان ومتابعة الأخطار الناجمة عن ضمان الصندوق و منح شهادات الضمان لكل عمليات التمويل،
- اتخاذ كل التدابير أو فتح تحقيقات حول تقييم أنظمة الضمان المعمول بها،
- إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية،
- العمل على بذل الجهود في كل ما يتعلق بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار ضمان الاستثمارات،

✓ **المشاريع المعنية و غير المعنية بالتمويل:**

المشاريع المعنية بالتمويل	المشاريع غير المعنية بالتمويل
الأولوية تمنح للمؤسسات التي تقدم مشاريع في : صناعة الأملاك أو العروض الغير متوفرة في الجزائر، خلق أقوى قيمة مضافة للمنتجات المصنوعات، تخفيض نسبة الواردات، الرفع من نسبة الواردات، استعمال الموارد الطبيعية المتوفرة بالجزائر مع منح الأولوية لتحويل المواد الأولية المحلية، تمويل يتماشى مع عدد مناصب الشغل، توظيف متخرجي معاهد التكوين المهنية، المدارس التقنية والجامعات، انجاز مشاريع في المناطق التي تعرف تواجد كبير لليد العاملة، تطوير الكفاءات الجديدة، خصوصا الاقتصاد الجديد، الابتكار عن طريق التكنولوجيا.	المشاريع التي استفاد تركيبها المالي من تدابير أو إجراءات دعم من قبل السلطات العمومية، المشاريع التي لا تستجيب لمعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا ما حدد في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تستثنى من تدابير القانون : البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمينات، المؤسسات التي تملك أسهم في البورصة، الوكالات العقارية، شركات الاستيراد والتصدير وكل الشركات التي تنشط في التجارة، كل مشروع رامي إلى إعادة تمويل ديون قديمة، كل مؤسسة يمكن أن تشكل نشاطها خطرا على البيئة والنظام البيئي؛

✓ آلية منح الضمان[70]:

-يغطي الصندوق الو طني لضمان القروض قيمة رأس مال القرض الممنوح من البنك وتحدد النسبة لكل مشروع ويشار عليه في شهادة الضمان المقدم من الصندوق للبنك.

-أما سقف الضمان فلا يتعدى 80 بالمائة من قيمة القرض. ويتم احتساب النسبة لكل مشروع حسب التكلفة والأخطار.

-أما القيمة الأدنى للضمان فهو 5 مليون دينار والقصوى 50 مليون دينار جزائري.

-القيمة القصوى للضمان لكل مشروع (50 دينار جزائري) تمثل الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع.

-المدى القصوى للضمان محدد ب 7 سنوات بالنسبة لقرض الاستثمار الكلاسيكي و10 سنوات بالنسبة لقرض الإيجار المالي.

وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 25 مليون دينار ألى 50 مليون دج بقرار من مجلس إدارة الصندوق، و في 'طار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطلاق مشاريع واسعة وكبيرة بضمانات مالية، منحه الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج"MEDA"ميدا_ منحة بلغت قيمتها 20 مليون أورو سلمت لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تمويل وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصل قيمة ضمان المؤسسات التي يتكفل صندوق ضمان القروض بضمانها ماليا بفضل المبادرة المندرجة في إطار الشراكة إلى 15 مليار سنتيم ،و بهذا يكون صندوق ضمان القروض قد مكن البنوك من ضمان قروضها ماليا ا في حالة فشل المشروع أو خسارة المؤسسة، وهذا ما يعطي دفع اً للبنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.[71]

الفرع الثاني: صندوق ضمان القروض للاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI :

هو شركة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري، تمّ انشاؤه بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في2004/04/19 ،بدأ نشاطه الفعلي في بداية سنة2006 .يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دج حيث تساهم الخزينة العمومية ب60% و البنوك العمومية* ب40% [72]. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) في19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.

[70] WWW.mimpepi.gov.dz

*BNA-CPA-BADR-BDL-BEA-CNEP

[71] آمال فيطس" :صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ رفع قيمة ضمان المشاريع إ لى 05 ملايير سنتيم" ،جريدة الخبر، بتاريخ10/03/ 2007 ،االعدد 4957،تاريخ التحميل 24 فيفري 2015.

[72] WWW.CGCI.DZ

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق يفرض عليها توجيه القرض البنكي في تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء وتجديد المعدات،[73] واستثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية استفادتها من الضمانات التي يقدمها، مثل قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية[74] حدد التشريع الحد الأقصى للقروض المؤهلة للحصول على الضمان بمبلغ500 مليون، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان على المخاطر المغطاة من الصندوق بمبلغ 250 مليون دج، ويرجح هذا المبلغ بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة لإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وبنسبة 60 % في الحالات الأخرى.

الفرع الثالث:صندوق رأس المال المخاطر:(FCR)

تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس مال 3.5 مليار دينار سنة 2004 ،جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة، وهذا يستجوب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40 % من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين[75]. ويعرف التمويل برأس المال المخاطر(Capital-risque) :" التغير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية، من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول ويوجه القرارات الإستراتيجية للمشروع ويهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل"[76].

[73] المرسوم الرئاسي 134-04 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المادة 04

[74] المرجع السابق، المادة05.

[75] صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي،الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي : 17/ 18 أفريل 2006.ص357.

[76] أ.زلاسي رياض أ.مرزوقي نوال أ.مجيلي خليصة-" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"- الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-05-2013/05/06 -جامعة الوادي،ص15.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

لم يرقى عمل شركات رأس المال المخاطر في الجزائر إلى مستوى تطلعات كل من القائمين على البلاد والمؤسسات لصغيرة ومتوسطة الحجم و شركات رأس المال المخاطر في حد ذاتها، ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الشركات، فظهرت أول شركة سنة 1991 بعد صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية خاصة و هي شركة FINALEP وهي شركة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي وبنك التنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35% من احتياجات المشروع، ثم ظهرت شركة SOFINANCE ،في 04 أفريل 2000، برأسمال 5 مليار دج وهي شركة رأس مال مخاطر متخصصة في تمويل إنشاء و تأهيل المؤسسات ودعمها لفتح رأسمالها والبحث لها عن شركاء خاصة بعد سنة 2003[77].

يعد الصندوق Maghreb Private Equity Fund II (MPEF II) أهم صندوق استثمار في رأس المال المخاطر بالجزائر والذي تم إنشاءه في نوفمبر 2006 بشراكة بين الشركة المالية الدولية SFI،البنك الأوربي للاستثمارBEI،الشركة المالية الايرلندية للتنميةFMO،صندوق الاستثمار السويسري SIFEM،وبعض الشركات المالية الأجنبية، ينشط هذا الصندوق في العديد من القطاعات التي من المحتمل ان تكون لها نتائج واعدة كالصناعات الصيدلانية والاتصالات والتكنولوجيا والصناعات الكيميائية والبتروكيمياوية والبلاستيكية و الخدمات المالية...علما وأن لهذا الصندوق فروعا اخرى في كل من ليبيا، تونس والمغرب.

الفرع الرابع: شركات القروض الإيجاري[78] :

إن أسلوب التمويل ألتأجيري يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصول على تجهيزات وآلات حديثة و أصول ثابتة لا تستطيع الحصول عليها أما لضعف مواردها الذاتية أو عدم القدرة على الاقتراض لعدم توفر شروط الائتمان التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية،و يساعد التمويل ألتأجيري هذه المؤسسات على إحداث وحدات إنتاجية جديدة أو التوسع في أنشطتها القائمة، و بالتالي إعطاء فرصة لتطوير الاقتصاد الوطني و تحريك عجلة التنمية،و إنشاء مناصب الشغل للقضاء على ظاهرة البطالة، والحصول على معدات وأجهزة ذات تكنولوجيا عالية تساعدها على تحسين نوعية المنتوج و القيام بعملية التصدير[79].

---

[77] بريبش السعيد" رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر د ا رسة حالة شركة sofinance، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،2007 ماي ، عدد 5،

[78] عبد اللاوي مفيد د .جميلة الجوزي ناجية صالحي-"الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر"- الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-2013/05/06- جامعة الوادي

[79] أ .خوني رابح أ .حساني رقية " واقع و آفاق التمويل التأجيري في الجزائرو أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،ص4-5.

حيث تم الاعتماد على مجموعة من شركات الاعتماد ألإيجاري في الجزائر والتي ساهمت في إيجاد مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجد منها:

- الشركة العربية للإيجار المالي · 2001
- الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات، قانون 96-09 سنة 1996·
- شركة قروض الإيجار الجزائرية السعودية ASL
- شركة" Maghreb Leasing Algérie " " LMA " تأسست سنة 2006 .

الفرع الخامس:التمويل البنكي:

البنوك : يبلغ عدد البنوك التجارية في الجزائرية 96بنكا (حتى مارس 2011 م)،وهي تقدم مختلف صيغ التمويل المعروفة، وبالنسبة لتعاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي جد متحفظة في ذلك؛ والسبب حسبها أن خطر منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات جد مرتفع نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه المؤسسات (مخاطر الصرف، مخاطر تغير معدلات الفائدة،...)،وحسب تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الضمانات القانونية التي تطلبها البنوك الجزائرية لا تعتبر كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع كون هذه الضمانات ذات طابع عقاري؛ وفي ظل سوق عقارية غير نشطة يكون من الصعب الاعتماد على هذه الضمانات، خاصة وأن أغلب المؤسسات الجديدة لا تمتلك العقارات المقامة عليها بالتالي هذه العقارات هي ضمانات غير كافية .و بالنسبة للبنوك الإسلامية كبنك البركة فهي رغم النتائج الإيجابية التي حققتها لا توجد تشريعات خاصة بها في قانون النقد والقرض فهي تعمل في إطار عمل البنوك التقليدية، وهي تسلك سلوكها.

- زيادة على الصناديق المذكورة أعلاه هناك بعض الصناديق الثانوية المساهِمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير(FPE) ، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNRDA) ، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية(FNPAAT)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)،.. .إلخ .إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة.(CCI) ....

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الثالث:تقييم حصيلة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حظيت المؤ ص وم بالاهتمام الكبير وذلك بإنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات وتحسن أداءها و الرفع من قدرتها التنافسية لضمان ديمومتها عن طريق توفير المناخ المناسب لتنميتها حتى تستطيع البقاء ومواجهة المؤسسات الكبيرة من خلال هيئات لدعم وتمويل قطاع المؤ ص و م. سيتمّ من خلال هذا المطلب تقييم حصيلة آليات التمويل التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بإعطاء تقديم إحصائي لحجم هذه الآليات التي تمّ التطرق لها في المطلب الثاني.

❖ الفرع الأوّل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ:

الجدول رقم (22)ANSEJ:شهادات الجدارة الموزعة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30:

قطاع النشاط	عدد شهادات الجدارة الموزعة (مرحلة الإنشاء)	عدد مناصب الشغل المنشأة	عدد شهادات الجدارة الموزعة (مرحلة التوسع)	عدد مناصب الشغل المنشأة
الخدمات	192939	482307	1112	3167
نقل المسافرين	27377	65636	1361	3199
الصناعة التقليدية	68046	203505	196	633
نقل البضائع	72779	146787	559	1090
الزراعة	106075	278036	159	485
الصناعة	50500	165426	373	1786
البناء، الأشغال العمومية	38696	130100	472	2829
المهن الحرة	8374	20007	267	690
الصيانة	6037	15932	25	85
الصيد البحري	2013	8048	03	13
الري	1214	4687	20	68
نقل التبريد	22289	45851	134	312
المجمـــوع	596339	1.566.322	4681	14357

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013، ص39 .

✓ بلغت عدد شهادات الاستحقاق المسلمة من الوكالة منذ نشأتها و إلى غاية 2013/06/30؛ 601020 شهادة منها 596339 في مرحلة الإنشاء و 4681 في مرحلة التوسع. في مرحلة الإنشاء نجد قطاع الخدمات

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

يحوز على أكبر قسط من الشهادات يليه قطاع الزراعة؛ الصناعة التقليدية و الصناعة و اقل عدد شهادات سلم لقطاع الري، بالمقابل فقد تمّ توفير ما يعادل 1.566.322 منصب شغل في هذه المرحلة 30,9% منها في قطاع الخدمات. بالنسبة لمرحلة التوسع نجد أنّ قطاع نقل المسافرين يحوز على أكبر عدد من الشهادات يليه قطاع الخدمات؛ يليه نقل البضائع ؛البناء و الأشغال العمومية ؛الصناعة ثمّ باقي القطاعات وأقّل عدد شهادات سلم لقطاع الصيد،فيما يخصّ مناصب العمل فقد تمّ خلق 14357 منصب 22,28%منها في قطاع نقل المسافرين.

الجدول رقم (23)ANSEJ:عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30:

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	مبلغ الاستثمار دج
الخدمات	80096	193601	238.327.109.619
نقل المسافرين	17606	41214	42.693.705.477
الصناعة التقليدية	33312	102884	81.128.526.658
نقل البضائع	55156	94184	141.724.543.531
الزراعة	28661	71309	85.065.052.344
الصناعة	12541	40847	52.654.395.493
البناء، الأشغال العمومية	19469	63466	70.650.034.465
المهن الحرة	5505	12922	9.394.488.030
الصيانة	5232	13460	10.544.744.125
الصيد البحري	795	3966	4.945.704.809
الري	475	1888	2.842.119.962
نقل التبريد	11440	21230	27.743.947.725
المجمـــوع	270288	660935	767.714.372.238

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013، ص39.

بلغت حصيلة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة إلى غاية 2013/06/30 270288 مشروع، موزعة على عدّة قطاعات(هناك تطور بنسبة 17,33% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2012)، يحتلّ قطاع الخدمات الصدارة ب 80096 مشروع بقيمة استثمار 238327109619 دج (هذا يبرز ميل أصحاب مشاريع المؤ ص وم إلى إنشاء نشاطات في هذا المجال) يليه قطاع نقل البضائع بعدد 55156 مشروع، ثمّ قطاع الصناعة التقليدية 33312 مشروع ، الزراعة 28661 مشروع ثمّ باقي القطاعات بعدد مشاريع ضعيفة مقارنة بالقطاعات سابقة الذكر، أقّل عدد سجّل في قطاع الري. في حين بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات **767.714.372.238**دج.

الشكل رقم(10): عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30

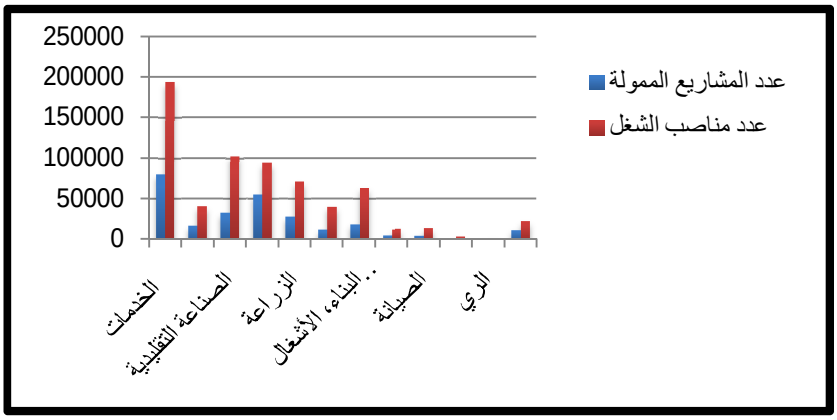

الجدول(24)ANSEJ:توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط إلى غاية: 2013/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدّل النسوي %
الخدمات	80.096	66083	14013	17
نقل المسافرين	17606	17136	470	03
الصناعة التقليدية	33312	27470	5842	18
نقل البضائع	55156	54457	699	01
الزراعة	28661	27331	1330	05
الصناعة	12541	10741	1800	14
البناء، الأشغال العمومية	19469	18974	495	03
المهن الحرة	5505	3120	2385	43
الصيانة	5232	5111	121	02
الصيد البحري	795	783	12	02
الري	475	453	22	05
نقل التبريد	11440	11097	343	03
المجمـــوع	270288	242756	27532	%10

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013، ص40.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

*بالنسبة للذكور: العدد الإجمالي للمشاريع الممولة بلغ 242.756 مشروع، المشاريع الأكثر تمويلا واستقطابا للذكور سجّلت في قطاع الخدمات ما نسبته 27,22% ، يليه قطاع نقل البضائع بنسبة 22,43% ثمّ الصناعة الحرفية و الزراعة ثمّ البناء و الأشغال العمومية بنسبة أقلّ بنسب متقاربة و المركز الأخير يعود لقطاع الري.

*بالنسبة للإناث: العدد الإجمالي للمشاريع الممولة بلغ27.532 مشروع، القطاعات الأكثر توجّها بالنسبة للإناث الخدمات يليها الصناعة الحرفية؛ الأعمال الحرة، و قد تمّ حساب المعدّل النسوي لمعرفة مدى مساهمة المرأة في خلق المؤسسة المصغرة أعلى نسبة سجّلت في قطاع الأعمال الحرة.

❖ الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

الجدول رقم(25):إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.09.2014

القروض الممنوحة	جنس المستفيد		توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط							
	نساء	رجال	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض الممنوحة	404 723	248 640	98 899	247 720	54 928	136 312	113 862	1 121	521	653 363
النسبة %	61,94%	38,06%	15,14%	37,91%	8,41%	20,66%	17,43%	0,17%	0,08%	100%

المصدر: www.angem.Dz

قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية:

الصناعة:

- الغذائية: صناعة العجائن الغذائية ،الكسكس،الخبز، حلويات عصرية و تقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، البوظة، تحميص و رحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني.
- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).
- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.
- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

الفلاحة:

- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن والأرانب و النحل.
- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه و الخضر (التجفيف والتخزين)،مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

الصناعة التقليدية:

- النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

الخدمات:

- الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

المباني و الأشغال العمومية:

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

نشاطات تجارية صغيرة:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ أكبر عدد من القروض منح لقطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 37,39% ، يليه قطاع الخدمات بنسبة 20,66% ثمّ الصناعة التقليدية 17,43% وأقلّ نسبة قدرت ب0,08% خصّت قطاع الصيد البحري. و الشكل التالي يوضّح ذلك:

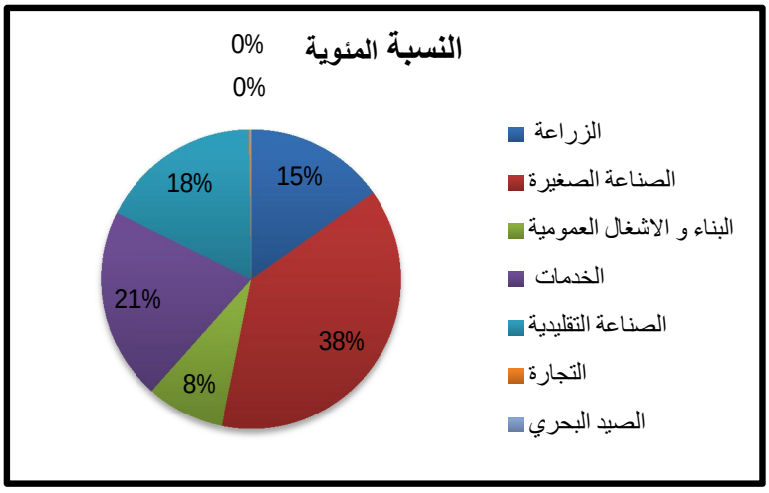

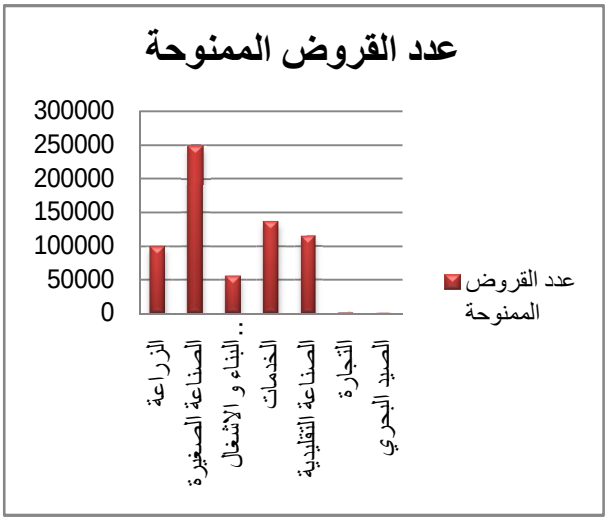

الشكل رقم(11): توزيع القروض حسب قطاع النشاط

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

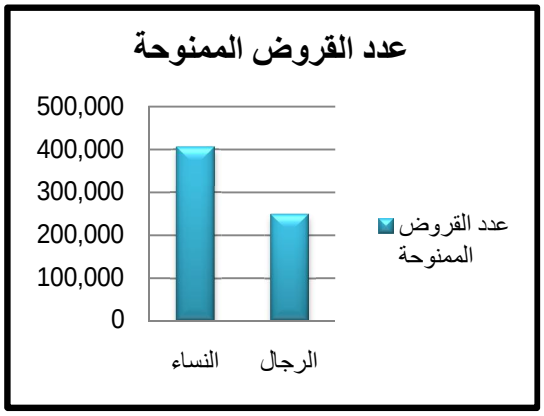

✓ فيما يخصّ توزيع القروض الممنوحة بدون فائدة حسب الجنس ف61,94% من مجموع القروض استفادت منه النساء هذا ما يبرر ارتفاع القروض الممنوحة في قطاع الصناعة الصغيرة و التي غالبا ما تخصّ النساء الماكثات في البيت.

الشكل رقم(12): توزيع القروض حسب الجنس

الجدول رقم(26):توزيع القروض الممنوحة

حسب نمط التمويلANGEM

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	600 642	91,93%	900 963
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	52 721	8,07%	79 082
المجمـوع	653 363	100,00%	980 045

المصدر: www.angem.Dz

بالنسبة للقروض الممنوحة بدون فائدة حسب نمط التمويل فنجد أنّه ينقسم إلى نوعين: الأول الخاص بشراء المواد الأولية و هو النوع الأكثر تمويلا بنسبة 91,93% من المجموع الكلي ،في حين تبقى حصة النوع الثاني الخاص بإنشاء مشروع أقلّ بكثير ما يساوي 8,07%.

بالمقابل نجد أنّ النمط الأول للتمويل خلق 900963 منصب شغل في مقابل 79082 منصب بالنسبة للنمط الثاني من التمويل. و المنحى الموالي يمثّل تطور عدد الوظائف المنشأة منذ نشأة الوكالة:

المنحنى رقم (13):تطور عدد الوظائف المنشأة منذ نشأة الوكالة:

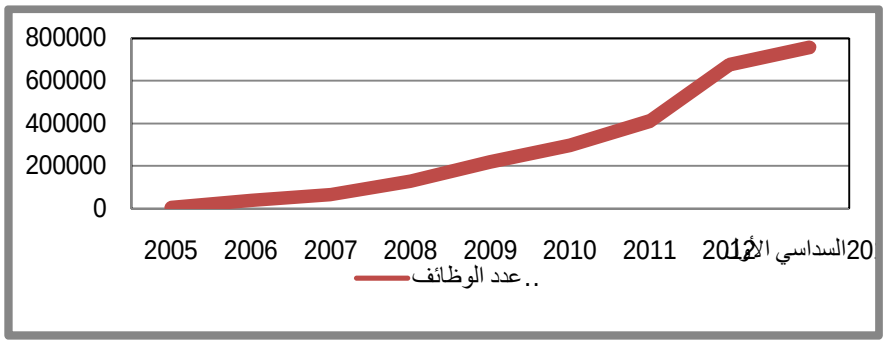

المصدر:اعتمادا على موقع الوكالة

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الجدول رقم (27):حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحةANGEM

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	46 163
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	37 173
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	582
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	736
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	84 654
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	42 924
صالونات عرض/ بيع	15 645
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	143 223

- ✓ تتمثّل هذه المرافقة في الدعم و المساعدة على إنشاء الأنشطة ؛تكوين المقاولين ؛تنظيم صالونات وطنية وجهوية لعرض و بيع المنتجات إذ يتم تنظيم هذه الأخيرة لأجل تمكين المقاولين من بيع منتجهم من خلال معارض لبيع السلع وكذا إنشاء فضاء لتبادل الخبرات ما بين هؤلاء المقاولين.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

❖ **الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:**

الجدول رقم(28)ANDI : تطور عدد المشاريع المصرح بها.

القيمة بمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98 276	1,22%	29 372	3,44%
2003	1 622	3,05%	395 870	4,90%	34 476	4,04%
2004	874	1,64%	240 889	2,98%	24 719	2,90%
2005	843	1,58%	199 128	2,47%	43 597	5,11%
2006	2 145	4,03%	472 505	5,85%	47 748	5,59%
2007	4 323	8,12%	654 665	8,11%	87 983	10,31%
2008	6 687	12,57%	1 325 064	16,41%	92 005	10,78%
2009	7 594	14,27%	462 679	5,73%	68 774	8,06%
2010	6 386	12,00%	395 292	4,90%	64 091	7,51%
2011	6 434	12,09%	1 335 448	16,54%	128 491	15,06%
2012	6 919	13,00%	776 530	9,62%	83 210	9,75%
2013	8 895	16,72%	1 716 136	21,26%	148 943	17,45%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر:http://www.andi.dz

نلاحظ أن حجم التمويل و مناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات. في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع أقلّ من 1% في سنة 2002،ثمّ ارتفع إلى ما نسبته 3,05% في سنة 2003، غير أنّه انخفض للسنتين المواليتين ثم عاد التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ نسبة 14,27% في سنة 2009 ،ليعود انخفاض نسبي للثلاث سنوات الموالية ،وفي الأخير انتهى إلى 16,72% في سنة 2013 و هي السنة التي تحصلت على أكبر حجم تمويل. ونفس الشيء لنسبة تطور مناصب الشغل حيث سجّلت أقّل نسبة في سنة 2004 (2,90%)وأعلى نسبة سنة 2013 (17,45%). و المنحنى الموالي يبيّن تطور المشاريع المصرّحة بها:

المنحنى رقم (14)ANDI :تطور المشاريع المصرّحة بها

الجدول رقم(29)ANDI : توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط:

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	1,38%	85 248	1,06%	43 250	5,07%
البناء	10 124	19,03%	1 206 137	14,94%	219 795	25,75%
الصناعة	6 607	12,42%	4 033 666	49,97%	271 385	31,80%
الصحة	620	1,17%	82 685	1,02%	14 368	1,68%
النقل	29 145	54,78%	725 264	8,98%	147 215	17,25%
السياحة	489	0,92%	886 445	10,98%	43 871	5,14%
الخدمات	5 481	10,30%	665 037	8,24%	93 995	11,01%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,46%	15 500	1,82%
الاتصالات	4	0,01%	350 486	4,34%	4 030	0,47%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: http://www.andi.dz

✓ فيما يخصّ التوزيع حسب قطاعات النشاط نلاحظ أنّ أكبر عدد من المشاريع أنجز في قطاع النقل بنسبة تفوق 50% تلاه قطاع البناء بفارق كبير ثمّ الصناعةوالخدمات و أقّل عدد مشاريع سجّل في قطاع التجارة، بالمقابل قطاع الصناعة صاحب القسط الأكبر فيما يخصّ التمويل حوالي 50%

بمجموع 4.033.666 مليون دج ما صاحبه أعلى معدّل للتشغيل بنسبة 31,80%؛ في المركز الثاني بفارق كبير جدّا نجد قطاع البناء بنسبة 14,94 % من مجموع حجم التمويل و ما نسبته 25,75% من مناصب الشغل المنشأة، وباقي القطاعات سجلت نسب ضعيفة و أقّل النسب سجّلت في قطاعات التجارة ؛الاتصالات؛ الصحة؛ الزراعة على مستوى عدد المشاريع، حجم التمويل و مناصب الشغل. و يوضّح الشكل الموالي توزيع المشاريع حسب القطاعات:

المدرج رقم(15):توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط:

الجدول رقم(30)ANDI : تصنيف المشاريع المنجزة:

القيمة بمليون دينار جزائري

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
انشاء	31 675	59,53%	4 608 708	57,09%	460 202	53,93%
توسيع	20 868	39,22%	2 869 820	35,55%	378 923	44,40%
اعادة هيكلة	2	0,00%	238	0,00%	75	0,01%
اعادة تأهيل	576	1,08%	197 704	2,45%	8 695	1,02%
اعادة تأهيل - توسيع	86	0,16%	396 012	4,91%	5 514	0,65%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: http://www.andi.dz

✓ تنشأ الاستثمارات في إطار الوكالة على 5 أشكال:

إنشاء؛ توسيع؛ إعادة هيكلة؛ إعادة تأهيل؛ و إعادة تأهيل-توسيع،

الشكل رقم (16): تصنيف المشـــاريع المنجزة.

تحتلّ المشاريع الجديدة "إنشاء" و مشاريع "التوسيع" الأولوية بالنسبة لباقي الأشكال الأخرى من حيث عدد المشاريع؛ مبلغ التمويل و مناصب الشغل المنشأة. تلتها على الترتيب: "إعادة التأهيل"؛ "إعادة التأهيل- التوسيع" و"إعادة هيكلة " بنسب في حدود 1% بالنسبة لعدد المشاريع و مناصب الشغل والاستفادة من التمويل كان لا

باختصار، هذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية و ذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الإستراتيجي في حين أن الخوصصة لا تبدو أنها تعطي نتائج مرجوة.

يبدو أن الفكرة الأخيرة في إطلاق ما يسمى بالقطاع المختلط حول الاستثمارات التي تتم بين القطاع العام والقطاع الخاص أنها خيار أكثر جاذبية لكلا الطرفين.

الجدول رقم(31) : توزيع المشاريع حسب الشكل القانوني:

القيمة بمليون دينار جزائري

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الخاص	52 381	**98,45%**	4 663 864	**57,77%**	728 035	**85,31%**
العمومي	757	**1,42%**	2 465 603	**30,54%**	100 085	**11,73%**
مختلط (الخاص و العمومي)	69	**0,13%**	943 015	**11,68%**	25 289	**2,96%**
المجموع	**53 207**	**100%**	**8 072 482**	**100%**	**853 409**	**100%**

المصدر: http://www.andi.dz

الجدول يلاحظ أنّ المساهمة الكبرى في انجاز المشاريع تعود للقطاع الخاص بنسبة 98%، بقيمة مالية تصل إلى 4.663.864 مليون دج،كذلك الأمر بالنسبة لخلق مناصب الشغل فالقطاع الخاص يوفّر ما نسبته 85,31% من إجمالي المناصب المنشأة،

في المقابل، يساهم القطاع العام بحوالي 757 مشروعا فقط ، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 2,465,603 مليون دج ، في حين تبقى نسبة المنصب المنشأة متدنية جدّا في حدود 11%، في الأخير، فإن القطاع المختلط يساهم بحوالي 69 مشروع مع حجم تمويل لا يتعدى 12% من الحجم الإجمالي ما مكّن من استحداث 2,96% فقط من إجمالي المناصب المنشأة. و الدائرة النسبية تظهر توزّع المشاريع على حسب الشكل القانوني.

✓ **حسب مصدر رؤوس الأموالANDI :**

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	٪	القيمة المالية بالمليون دينار	٪	مناصب الشغل	٪
الإستثمارات المحلية	53 207	99,12	8 072 482	79,96	853 409	**90,07**
الإستثمارات الأجنبية	468	0,87	2 022 164	20,03	94 043	**9,92**
المجموع	53 675	100	10 094 646	100	947 452	**100**

المصدر:اعتمادا على معلومات من موقع الوكالة.

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فهي لا تبلغ 1% من مجموع الاستثمارات الكلية في حين بلغت نسبة التمويل 20% التي ساعدت في إحداث حوالي 10% من إجمالي مناصب الشغل.

يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 55,56%حسب العدد، 64,35% حسب قيمة التمويل و 48,05% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط. كما توجد أيضا مجالات أخرى للاختيار في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والسياحة، القطاعات الأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة؛ الصحة؛ الاتصالات و النقل.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

❖ الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

الجدول رقم(32)CNAC : المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		مناصب الشغل		مبلغ الاستثمار دج	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	4470	5,31	10497	6,44	14.799.024.338,88	6,32
الصناعة التقليدية	3113	3,70	8289	5,08	7.314.259.713,40	3,12
البناء، الأشغال العمومية	4202	4,99	14230	8,73	13.714.502.415,09	5,86
الري	169	0,20	598	0,37	1.006.581.463,26	0,43
الصناعة	5136	6,10	14763	9,06	17.858.456.394,23	7,63
الصيانة	466	0,55	1135	0,70	1.087.152.968,77	0,46
الصيد البحري	122	0,14	299	0,18	607.172.455,47	0,26
المهن الحرة	275	0,33	592	0,36	727.583.302,25	0,31
الخدمات	16260	19,32	34947	21,44	55.240.464.955,81	23,60
نقل البضائع	39283	46,67	61324	37,62	97.908.032.816,19	41,83
نقل المسافرين	10668	12,68	16349	10,03	23.807.794.395,90	10,17
المجمـوع	84164	%100	163023	%100	234.071.025.219,25	%100

المصدر:النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السداسي الأول 2013 رقم 23، ص42.

✓ تزامنت بداية نشاط الصندوق سنة 1994 مع ظروف صعبة إثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والمتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة؛ و تسريح العمال الناتج عن إغلاق المؤسسات العمومية.

يلاحظ من خلال الجدول أنّ أعلى نسبة تمويل خصّت قطاع نقل البضائع بنسبة 41,83% ،ما أدّى إلى خلق أكبر عدد من المشاريع في هذا القطاع جاوز الـ 40٪ و ما صاحبه أكبر عدد من مناصب الشغل بلغ 61324 منصب عمل. تلاه قطاع الخدمات حيث خصّص له حوالي نصف القيمة المالية المخصصة للقطاع الأوّل ما أسهم بعدد مشاريع أقلّ بحوالي 19% و خلق مناصب شغل في حدود 21% من العدد الإجمالي، و في المركز الثالث نجد قطاع نقل المسافرين ثمّ الصناعة بنسب أقلّ. بالمقابل تبقى القطاعات الأقّل نسب من حيث التمويل؛ عدد المشاريع و إحداث مناصب الشغل هي الصيد؛ الري و الأعمال الحرة.

الجدول رقم(33)CNAC : المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط و الجنس إلى غاية 2013/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	المعدّل النسوي %
الزراعة	4470	4069	401	09
الصناعة التقليدية	3113	2397	716	23
البناء، الأشغال العمومية	4202	4111	91	02
الري	169	162	07	04
الصناعة	5136	4057	1079	21
الصيانة	466	454	12	03
الصيد البحري	122	122	0	0
المهن الحرة	275	149	126	46
الخدمات	16260	13245	3015	19
نقل البضائع	39283	38698	585	01
نقل المسافرين	10668	10537	131	01
المجموع	84164	78001	6163	%7

المصدر:النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013، ص42.

الملاحظ من الجدول :

بالنسبة للذكور:الاستثمارات الأكثر استقطابا نقل البضائع، بعده الخدمات ثمّ نقل المسافرين و بنسبة أقلّ الصناعة و البناء الأشغال العمومية و أضعف النسب سجّلت في قطاعي الري و الصيد.

بالنسبة للإناث: الاستثمارات الأكثر استقطابا الخدمات بالدرجة الأولى ثمّ الصناعة تليها الصناعة الحرفية، و قد تمّ حساب المعدّل النسوي لمعرفة مدى مساهمة المرأة في خلق المؤسسة المصغرة أعلى معدّل سجّل في قطاع الأعمال الحرّة تلاه الصناعة الحرفية ثمّ الصناعة و أقل نسبة في الصيد و النقل البضائع/المسافرين.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

❖ الفرع الخامس: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

✓ المبلغ الإجمالي للضمانات الممنوحة منذ الفترة أفريل 2004 إلى جوان 2013 ما يقارب 24 مليار دج بما فيها 10,518 ملايير دج التزامات نهائية[80].

الجدول رقم (34) FGAR : الملفات المعالجة منذ 2004 إلى غاية 2013/06/30:

	عروض الضمان*	شهادات الضمان**
عدد الضمانات الممنوحة	930	439
الكلفة الإجمالية للمشاريع دج	84.183.802.862	38.305.084.685
مبلغ القروض المطلوبة دج	51.651.047.040	21.790.098.929
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%61	%57
مبلغ الضمانات الممنوحة دج	23.637.959.461	10.518.397.130
المعدل المتوسط للضمان الممنوح دج	%46	%48
المبلغ المتوسط للضمان دج	25.417.161	23.959.902
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	40.265	18.963
الأثر حسب الشغل المنشأ (دج)		
الاستثمار حسب الشغل	2.090.744	2.019.991
القرض حسب الشغل	1.282.778	1.149.085
الضمان حسب الشغل	587.060	554.680

المصدر :النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013،ص34 .

✓ يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الضمانات الممنوحة قد سجّلت مستوى مرتفع،حيث أن المعدل المتوسط للضمان الممنوح كان في حدود نسبة46% أمّا المعدل المتوسط للتمويل أي نسبة القروض الممنوحة إلى القيمة الإجمالية للمشاريع فقد كان في حدود نسبة 61%، هذا يبيّن أنّ المستثمرون يعتمدون على القروض البنكية بنسبة تفوق مساهمتهم الشخصية . بالقابل الصندوق سيسهّل إنشاء 40.265 منصب شغل بتكلفة لمنصب الشغل الواحد ب: 2.090.744 دج استثمار؛ 1.282.778 دج قروض ؛587.060 دج ضمان.

[80] النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23.ص33

*موافقة مبدئية على هبة الضمان المموّل.

**عرض الضمان متمّم بالتمويل البنكي حيث يصبح التزام نهائي من طرف FGAR .

الجدول رقم(35)FGAR :الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع منذ 2004 إلى غاية 2013/06/30:

	النشأة	التوسيع*	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	416	514	930
الكلفة الإجمالية للمشاريع دج	34.299.015.862	49.884.787.000	84.183.802.862
مبلغ القروض المطلوبة دج	19.471.180.457	32.299.015.862	51.651.047.040
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%57	%65	%61
مبلغ الضمانات الممنوحة دج	7.635.990.181	16.001.969.279	23.637.959.461
المعدل المتوسط للضمان الممنوح دج	%39	%50	%46
المبلغ المتوسط للضمان دج	18.355.746	31.132.236	25.417.161
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	9202	31.063	40.265
الأثر حسب الشغل المنشأ دج			
الاستثمار حسب الشغل	3.727.344	1.605.923	2.090.744
القرض حسب الشغل	2.115.973	1.035.955	1.282.778
الضمان حسب الشغل	829.819	515.146	587.060

المصدر:النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول، 2013 ،ص34

*التوسيع يشمل أيضا مشاريع التجديد و/أو إعادة تجديد التجهيزات.

✓ مجموع المشاريع الاستثمارية المضمونة منذ 2004 هي مشاريع توسعية بنسبة 55%. حيث تمكّن الصندوق من ضمان 416 مشروع لمؤسسات صغيرة و متوسطة في النشأة بمبلغ 7,635 مليار دج و 514 مشروع آخر المؤ ص و م في التوسع بمبلغ 16 مليار دج.

الجدول رقم(36)FGAR :الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية2013/06/30:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	525	56	15191758409	64	26178	65
البناء، الأشغال العمومية	232	25	4801191625	20	9751	24
الزراعة و الصيد البحري	09	01	270660625	01	499	01
الخدمات	164	18	3374348802	14	3837	10
المجموع	930	100	23637959461	100	40265	100

المصدر:النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013، ص35.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

القطاع الصناعي الذي سيطر على ضمانات الصندوق وذلك بنسبة56% من إجمالي الضمانات الممنوحة، وهو ما يعكس توجه الصندوق من حيث التفضيل إلى القطاع الصناعي وخاصة المؤسسات التي تساعد على تطوير التكنولوجيا، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 25%، بعدها الخدمات 18% و أقلّ نسبة 1% تعود لقطاع الزراعة و الصيد.

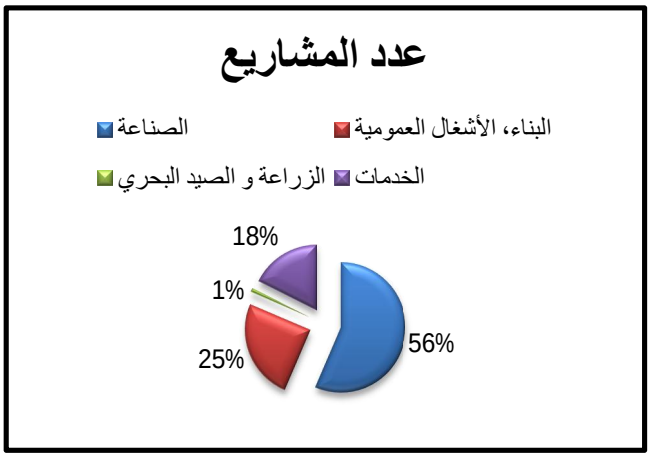

الجدول رقم(37)FGAR: الملفات المعالجة حسب الجهة منذ 2004 إلى غاية 2013/06/30:

المنطقة	عدد المشاريع	استثمار الضمان دج	عدد مناصب الشغل
الشـــرق	230	6.197.589.274	10.478
الوســط	482	11.400.683.054	19.814
الغـــرب	179	5.018.150.455	8644
الجنـــوب	39	1.021.536.678	1329
المجمـــوع	930	23.637.959.461	40.265

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013،ص37.

للإشارة 52% من المشاريع المضمونة منذ أفريل 2004 تتموقع في جهة الوسط، وتحتل جهة الشرق المرتبة الثانية بنسبة 25% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة، بالإضافة إلى أنّ ولاية الجزائر تهيمن على ما نسبته 29,1%.

❖ الفرع السادس: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

الجدول (38): الوضعية العامة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2013/06/30: القيمة بمليون دج

قطاعات النشاط	الملفات		الضمانات		مناصب الشغل المنشأة	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%
البناء، الأشغال العمومية	194	31	4877	25	3536	37
النقل	143	23	1633	08	1087	11
الصناعة	212	34	11421	58	4014	42
الصحة	31	05	1037	05	443	05
الخدمات	41	07	802	04	476	05
المجموع	621	%100	19770	%100	9556	%100

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013،ص38.

نلاحظ تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة البناء، الأشغال العمومية؛ النقل و الصناعة و اللذين يمثّلون ما يقارب 88% من المشاريع المضمونة. و ماليا يمثّل قطاع الصناعة أكثر من النصف بمعدّل 58% متبوعا بقطاع البناء، الأشغال العمومية بمعدل 28%.

الجدول (39): الوضعية العامة حسب الجهات إلى غاية 2013/06/30:

الجهات	عدد الملفات	%
الوسط	220	35
الشرق	247	41
الغرب	90	14
الجنوب	64	10
المجموع	621	%100

المصدر: النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 23، السداسي الأول 2013،ص38.

يأخذ هذا التوزيع بعين الاعتبار المناطق الجغرافية الأكثر حركية اقتصاديا و التي بدورها تشجّع استثمار المؤ ص و م ،حيث مناطق الشرق و الوسط يمثّلان الأغلبية و ذلك بنسب 41% و 35%.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

خلاصــة الفصــل:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل ،كما أن مصير المؤسسة يكون مرتبط بشكل كبير بالخصائص الشخصية لها ،هذه المميزات صعبت من مهمة البنوك في تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات والذي بدوره أدى بالبنوك إلى العزوف أو التردد عن تمويل هذه المؤسسات ، و عليه من أجل تشجيع الاستثمار على العموم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخصوص عملت الدولة على وضع سياسة تمويلية تعمل على توفير الموارد المالية في الوقت المناسب و بأقلّ تكلفة ممكنة ، و تمّ ذلك من خلال تجسيد لمختلف الأطر القانونية و التشريعية و الإجراءات التنظيمية ، من خلال تفعيل دور مختلف الوكالات الوطنية و الصناديق المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع . و عليه يمكن القول أنّ هذه الهيئات لديها هدف مشترك و الذي يتمثّل في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعمها ومساعدتها ، كما أنّ لكل هيئة خاصية معينة وهذا حسب طريقة التمويل المعتمدة و الأموال المخصصة بالإضافة إلى اهتمام كلّ هيئة بفئة أو شريحة معينة .

إلاّ أنّه و بالرغم من الإصلاحات المتتالية التي عرفتها هذه الآليات و التطورات الملحوظة التي شهدتها إلاّ أنّها لا زالت لم تصل للهدف المنشود و هو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بحيث تستحوذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2012 بنسبة 97.04 % وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفصل الثالث

تمويل برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية التنافسية

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفصل الثالث: تمويل برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية التنافسية:

تمهـــيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما بالغا ومتزايدا لدفعه وتطويره،هذا ما دفع الحكومة البحث عن طرق وآليات حديثة وناجعة تمكنها من تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام العديد من الإجراءات والبرامج زيادة قدراته التنافسية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة وما تمثله من رهانات وتحديات أمام مؤسساتنا ،فقد شرعت الجزائر منذ بداية التسعينات في تغييرات اقتصادية هامة وذلك بتبنيها عدّة برامج منها ما هو وطني و ما هو بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وعمدت بذلك على تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية، خاصة في ظلّ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي للاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة .

و عليه سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال بعض المعطيات الإحصائية و محاولة معرفة أهمّ العراقيل التي تعترضه ثمّ الجهود المبذولة لتأهيل هذا القطاع.

و عليه سيتمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثاني:التنافسية و الميزة التنافسية.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

المبحث الأول:برامج الدعم:

لتمكين ا لم ص م من مواجهة التحديات الراهنة على المستويين الداخلي والخارجي، كان من الضروري العمل للقضاء على كل المشاكل التي تعاني منها ولاسيما التمويلية لذلك قامت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهياكل والبرامج للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير قدراتها التنافسية على المستويين المحلي و والدولي. وهذا ما نصّت عليه المادة 02 من قانون 01-18 الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: "ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات تسخّر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك".[1]

المطلب الأول:أثر البرامج الاستثمارية العامة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ركزت سياسة الدولة على جملة من البرامج الاستثمارية العمومية امتدت من الفترة 2001 إلى2014 . سيتناول هذا المطلب لأثر هذه البرامج على ترقية ا لم ص و م.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي.ومن أولويات هذا البرنامج هو التخفيف من حدة البطالة وتوزيع الثروة على كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية،يعدّ البرنامج وسيلة لتمكين ا لم ص م من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة وبغلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي 6,9 مليار دولار أمريكي)تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار(أي ما يعادل 16 مليار دولار)[2]، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(40): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي **الوحدة:مليار دج**

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية%	%8,95	%12,38	%21,52	%40	%17,14

المصدر: ناصر دادي عدون،"البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي"،حالة الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2010،ص289.

[1] القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المادة 02- مرجع سبق ذكره.

[2] أ.د بالرقي تيجاني ، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة2001 -2011 "،دراسة تحليلية تقييميه- أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1.ص07

الشكل رقم(17): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

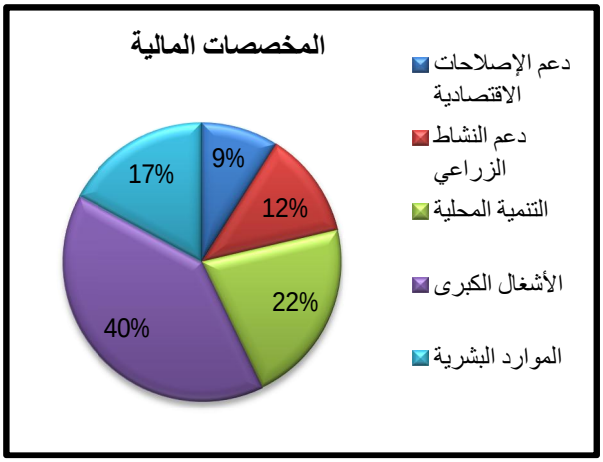

يرتكز البرنامج بصفة خاصة على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسة المحلية، وقد خصص البرنامج مبلغ بقيمة 4 مليار للمؤسسة الاقتصادية، 2 مليار دينار لإعادة تأهيل المناطق الصناعية،و2 مليار دينار المتبقية لتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية المسئول عن تمويل برامج التأهيل[3].

لقد وصل المبلغ الإجمالي للاستثمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج، منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، وأكثر من200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية،يعتبر هذا برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11,9مليار دولار[4].

الجدول رقم(41): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) **الوحدة:مليار دج**

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر:المجلس الوطني الاستشاري و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001،الدورة العامة 20،ص139

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ أكبر نسبة من التمويل وجّهت لأشغال كبرى و هياكل قاعدية بنسبة قدّرت ب40,1% و هذا يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة للخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي نظرا

[3] أ.طبابيية سليمة –أ.عناني ساسية "آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي(2001-2014) " جامعة قالمة- أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1،ص06.

[4] د بالرقي تيجاني ،"تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة2001-2011 ،مرجع سبق ذكره ،ص07.

للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري؛ و كما نلاحظ أنّ أكثر من 50%من مبلغ التمويل استنفذت في السنتين الأوليتين و هذا ينطبق على القطاع الثاني تنمية محلية و بشرية نظرا لأهمية هذا القطاع في تحسين الظروف الاجتماعية، و أقلّ حجم تمويل وجّه لدعم الإصلاحات. و الرسم البياني يوضّح ذلك:

الشكل رقم(18): التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج):

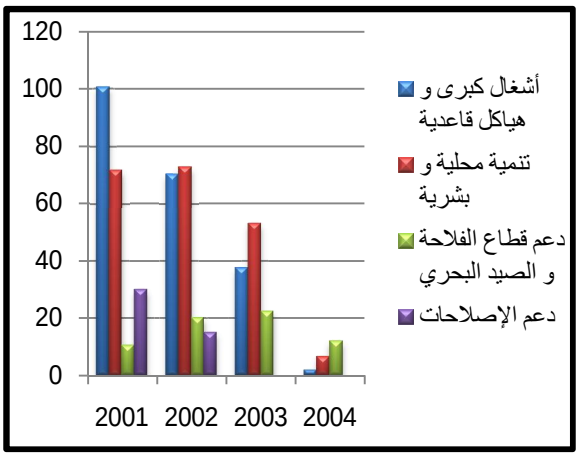

كما تضمن هذا البرنامج بعض السياسات المرافقة التي تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط إنتاج فعال للاستثمارات التي شرع فيها، وأكد على ضرورة تطبيق بعض الإصلاحات العاجلة، وهي[5] :

-ضرورة حماية بعض الفروع، وذلك من خلال الشروع في تدابير إلغاء الرسم النوعي الإضافي والقيمة المحددة إداريا للسلع التي لا تنافس الإنتاج المحلي منافسة كبيرة، ومنع تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها واستغلالها محليا؛

-الاقتطاعات الإجبارية، وذلك بتخفيض بعض الرسوم كالرسم على النشاط المهني وتحويل المنح العائلية تدريجيا نحو صندوق الضمان الاجتماعي؛

-دعم قدرات استغلال المؤسسات من خلال تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية، كتحديد أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة.

- أثر البرنامج على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خلال الفترة 2001-2004):

في ظلّ هذا البرنامج تمّ اعتماد عدّة إجراءات كإنشاء هيئات داعمة و عقد اتفاقيات نذكر منها:

- ✓ انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي و كذلك توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤ ص وم (جوان 2000) ؛
- ✓ برنامج "ميدا 02" (2000-2006) ؛
- ✓ القانون التوجيهي لترقية المؤ ص و م 01-18 المؤرخ في 2001/12/12،
- ✓ برتوكول اتفاق لترقية المالية المشتركة في 2001/12/23 بين قطاع المؤ ص و م والبنوك العمومية (BNA ,BADR ,CPA,BDL,CNMA) هدفه الأساسي الوصول إلى 600 ألف مؤ ص و م؛[6]

[5] أ.زلاسي رياض أ.مرزوقي نوال أ.مجيلي خليصة- مرجع سبق ذكره،ص16.

[6] ا معطى الله وبزازي، "لبرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر "،أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1،ص9/8/7 بالتصرف.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI 2001/08/20 ؛
- ✓ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية (انطلق في 2001)؛
- ✓ إنشاء صندوق ضمان القروض FGAR في 2002/11/11؛
- ✓ في سنة 2003:

∴ اتفاقية TF/ALG/03/002 سنة 2003 و هي مساعدة فنية لتأهيل المؤ ص و م في فرع الصناعات الغذائية بمبلغ 288.976 دولار أمريكي؛

∴ إنشاء مشاتل المؤسسات ؛

∴ إنشاء مراكز التسهيل؛

∴ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة؛

∴ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري؛

∴ إحداث المديريات الولائية للمؤ ص وم ؛

- ✓ في سنة 2004:

∴ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في 2004/01/22؛

∴ إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في 2004/01/22؛

∴ الانطلاقة الفعلية للFGAR ؛

∴ إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات CGCI ؛

*بدون نسيان مساهمة البنوك العمومية في تمويل مشاريع المؤ ص وم في هذه الفترة كما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(42):حجم التمويل المقدّم من طرف البنوك العمومية للمؤ ص و م في الفترة(2000-2004):

البنوك العمومية	حجم التمويل (مليار دج)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
CPA	80,4	1577	33384
BNA	22,1	963	153343
BEA	28,5	299	8350
BDL	8,9	460	4730
BADR	149,7	50961	218985
المجموع	**289,6**	**54260**	**280792**

المصدر:محمد زيدان "الهياكل و الآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي حول :"تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية"، جامعة الشلف-17/16 أفريل 2006. ص511.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ ما مقداره 289,6 مليار دج هو حجم التمويل الممنوح من طرف البنوك العمومية للمؤ ص و م خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي .

للإشارة فقد تضاعف هذا المبلغ 7 مرات منذ سنة 2000 لغاية 2004[7] ،نلاحظ أنّ أكبر حجم تمويل قدّمه بنك BADR (أي القطاع الفلاحي بالخصوص) بمجموع 149,7 مليار دج رافقه أكبر عدد من المشاريع بلغ 50.961 مشروع ممول، و أكبر عدد منصب شغل مخلوق قدّر 218.95 منصب شغل. تلاه بنك CPA ب80,4 مليار دج و 33.384 منصب شغل وهو أقلّ ممّا خلقته مشاريع بنكBNA و ذلك ب 22,1 مليار دج ،و أقل نسبة تمويل و عدد مناصب شغل عادت لبنك BDL .

الفرع الثانـي: البرنامج التكميلي لدعم النموّ (PCSC) (2005-2009):

لقد قدّرت المبالغ الأوليّة المخصّصة له بمبلغ 8705 مليار دينار(حوالي 114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9 680 مليار دينار(حوالي 130 مليار دولار)،بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى .وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار، 40 % منها موجهة لتطوير البنى التحتية (الطرق، النقل، السدود الموانئ ... الخ)ومن أهم المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج :مشروع الطريق السيار(شرق غرب)،مشروع مليون وحدة سكنية، تحديث السكة الحديدية، إعادة تهيئة- الموانئ، بناء السدود .... الخ وغيرها[8]. و الجدول الموالي يبيّن توزيع مخصصات البرنامج على القطاعات:

الجدول رقم(43):توزيع البرنامج التكميلي لدعم النموّ (2005-2009):

القطاعات	تحسين الظروف المعيشية	تطوير المنشآت الأساسية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	مجموع البرنامج الخماسي
المبالغ	1908,5	1703,1	337,2	203,9	50	**4202,7**
%	45,5	40,5	8	4,8	1,1	**100**

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

يلاحظ من خلال الجدول أن 45,5% من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج دعم النمو كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان(السكن الصحة، الماء، الغاز والكهرباء ....الخ)،في حين أن 40,5% من المبلغ الإجمالي كانت موجهة نحو إنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل قطاع الأشغال العمومية وقطاع المياه. في المقابل نرى أنّ مساهمة البرنامج في المحاور الأخرى كانت ضئيلة جدّا خاصة قطاع التكنولوجيا و الاتصال.

[7] المرجع السابق .ص 09

[8] د بالرقي تيجاني "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة2001-2011" ،مرجع سبق ذكره، ص12.

الشكل رقم(19):توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو التكميلي:

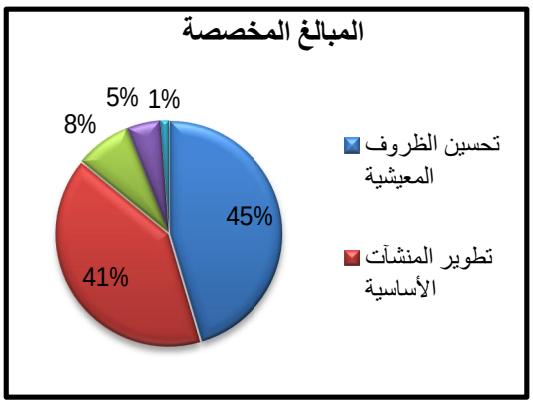

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع الذي سبق إقرارها و تنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي،يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، و قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له قيمة 4.202 مليار دينار،منها4 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية، تستهدف إنشاء 14 مشتلة، إنشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز دور ومتاحف للصناعة التقليدية مع إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية القائمة [9].

- أثر البرنامج على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خلال الفترة2005-2009):

نظرا للنتائج الايجابية المحققة من قبل المؤ ص و م في المرحلة السابقة رغم تواجدها ضمن مرحلة أوليّة ،أتى البرنامج التكميلي لدعم النموّ الاقتصادي ليواصل دعمه لهذا النوع من المؤسسات من خلال المحاور التالية:

- ✓ إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ إنجاز و تجهيز مركز لتطوير المؤ ص و م؛
- ✓ دراسة و إنجاز دور للصناعة التقليدية؛
- ✓ دراسة و إنجاز متاحف للصناعات الحرفية التقليدية؛
- ✓ إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية؛
- ✓ دراسة و إنجاز هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية و الحرف)؛
- ✓ دعم و تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي؛[10]

❖ بالإضافة لهذا فقد رافقت هذه الإجراءات تمّ خلق مجموعة من الهيئات الداعمة و عقد مجموعة من الاتفاقيات نوجزها كالتالي:

- ✓ إنشاء صندوق رأس مال المخاطر 2004؛

[9] أ.طبابية سليمة –أ.عناني ساسية "آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي(2001-2014)"، مرجع سبق ذكره،ص06.

[10] ا معطى الله وبزازي ،"البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر "،مرجع سبق ذكره،ص16.

- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2005؛
- ✓ انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤ ص و م في 2007؛
- ✓ تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2009؛[11]

الفرع الثالث: برنامج توطيد النموّ الاقتصادي أو التنمية الخماسي (2010-2014):

بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار)، اندرج هذا المخطط ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 ،حيث تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300مليار دج.و خلال هذه الفترة تم أيضا إطلاق أكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تطوير قدرتها التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار دينار يستهدف تأهيل 20000 مؤسسة [12] .

- ◈ وهو يشمل شقين اثنين هما:

أ .استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب .إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج(أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)، ويشمل البرنامج الجاري إلى نهاية2009 بمبلغ 9680 مليار دينار و هذا يساوي 47% من إجمالي البرامج الخماسي (130 مليار دولار)،أما البرنامج الجديد بمبلغ 11.534 مليار دينار و تساوي 53% من مجموع البرنامج (أي 155 مليار دينار[13]).

- ◈ تتمثل اهتمامات هذا البرنامج في مجال المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فيما يلي[14]:
- ✓ تبسيط الإجراءات عند التأسيس وتسهيل أمور التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية :حيث ستسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات والتي تزيد من تكلفة وأعباء المستثمر؛
- ✓ التعليم والتكوين لتطوير روح المقاولة : وهذا لأن المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الكبرى الجزائري من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي تقليل الأسعار ومنافسة الأسعار العالمية- هذا على سبيل المثال- ؛

---

[11] أ.طبايبية سليمة –أ.عناني ساسية "آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي(2001-2014) "، مرجع سبق ذكره،ص08.

[12] المرجع السابق ،ص07/06 .

[13] د بالرقي تيجاني ،"تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة2001-2011 ،مرجع سبق ذكره،ص17.

[14] يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد،" تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر" برنامج EDPME،"" - مرجع سبق ذكره، ص03.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- ✓ تقوية إمكانيات الجماعات المهنية وتطوير المهارات :من خلال زيادة تدعيم المؤسسات المهنية وبالتالي زيادة عدد الخرجين حاملي الشهادات ومستواهم العلمي والعملي مما يعطي لهم الفرصة للتقرب للهيئات المسئولة عن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ✓ الابتكار والبحث والتطوير: حيث سعت الجزائر إلى ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل وتهيئة مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار كالجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010التي أعلنت عليها الوزارة المسئولة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 08-323 الصادر في 14 أكتوبر 2008لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تتمثل الجوائز في مبالغ مالية وميداليات وشهادات استحقاق.

◈ إنّ الأهداف المسطرة خلال البرنامج الخماسي الخاصة بالمؤ ص و م يمكننا يجازها فيما يلي[15]:

- ✓ تعتزم السلطات العمومية إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال الفترة 2010-2014؛
- ✓ إنشاء المركز الوطني للتطوير و المناولة؛
- ✓ إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

☜ من ناحية أخرى أقدمت الحكومة على برنامج جديد وطني لتأهيل المؤ ص و م للفترة 2010-2014 : سيتمّ التطرّق إليه لاحقا.

☙ برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 يهدف لخلق 600.000 مؤسسة خلال ال10 سنوات القادمة(2002-2012) بمعدّل 60.000 مؤسسة سنويا ،حيث تنقسّم إلى 30% منها والتي تعتبر كمؤسسات مصغرة في مجال الخدمات بمقدار 3/2 منها مؤسسات مصغرة في مجال الخدمات ،و الباقي عبارة عن مؤسسات و صناعات صغيرة و متوسطة موجّهة إلى إنتاج منتجات مصنعة و نصف مصنعة ،و 70% عبارة عن مؤسسات صغيرة تتخصّص في مجال التكنولوجيا الحديثة. و هذا ما يتطلب ضرورة تهيئة الفضاء الملائم من خلال إعداد خريطة لتواجد المؤ ص و م، حيث تهدف هذه الخريطة أساسا إلى دراسة كثافة نسيج المؤ ص و م و إعادة توزيع انتشار هذه المؤسسات في آفاق 2022 و تراعي في ذلك:

- ∴ التوازن السوسيو-اقتصادي بين مختلف ولايات الوطن؛
- ∴ إظهار المؤهلات الطبيعية و البشرية و الاقتصادية لكل ولاية و في عمليات الاستثمار و سيتمّ ذلك عن طريق:

[15] معطى الله وبزازي، "لبرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر "،مرجع سبق ذكره،ص23.

- إحصاء المؤ ص و م عبر التراب الوطني و توظيف محققين يقومون بعملية جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع على مستوى المديريات الولائية للمناجم والصناعة باعتبارها الممثل الولائي لوزارة المؤ ص وا لم ثمّ القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار والقطاعات المربحة في كلّ ولاية؛
- التمكن من خلق تكتلات مؤسساتية في الأماكن الحضرية و الريفية [16].

- و الشكل الموالي يبيّن مجالات اهتمام هذا البرنامج:

الشكل رقم (20): مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010-2014 بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر:

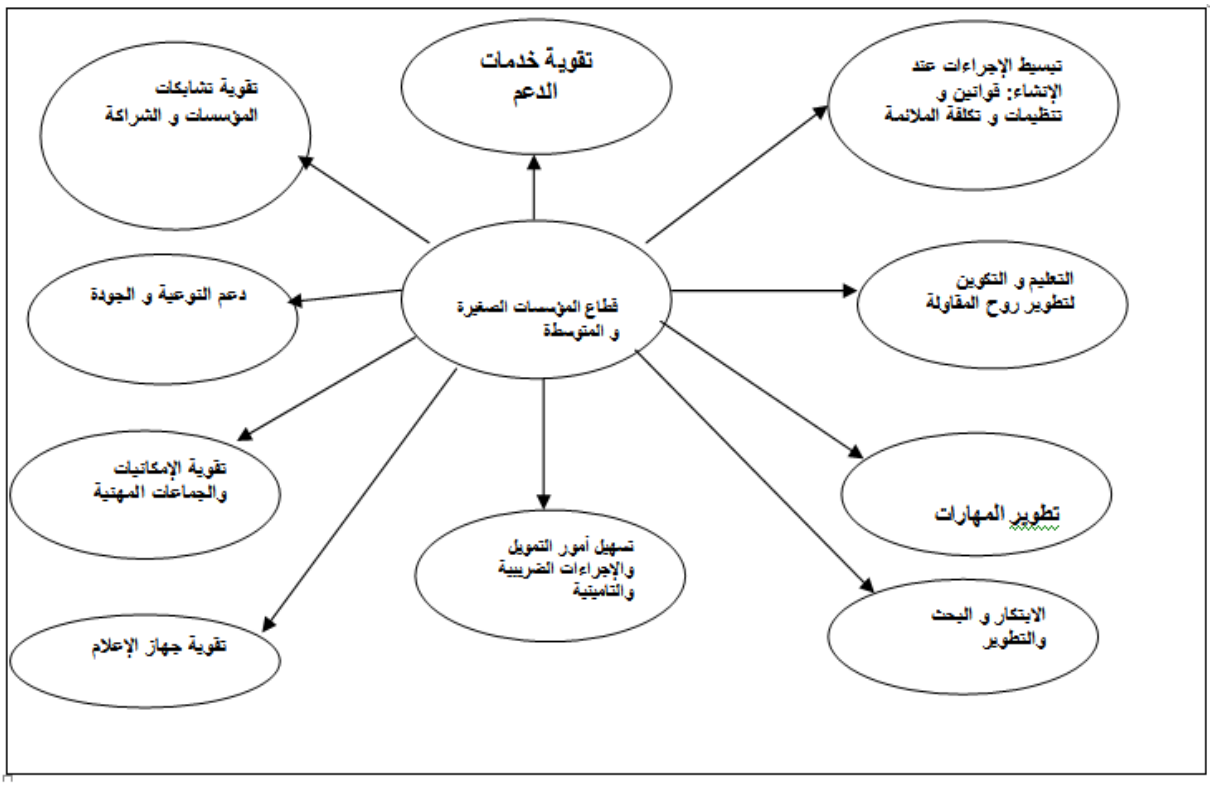

المصدر : مشري محمد الناصر "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة" دراسة (الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاية تبسة)"، مذكرة ماجستر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2008،ص114.

[16] أوبختي نصيرة "تقييم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحويل الى اقتصاد السوق ،دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان – مرجع سبق ذكره ص174.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إنّ مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، أصبح مصطلح التأهيل أو "La mise à niveau " مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...)،

إنّ عملية التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة في ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، وهي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل[17].

وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI سنة" 1995 بأنه عبارة عن "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات "، "ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني "الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر".

وقد حدّدت الجزائر مفهوما مضبوطا لعملية التأهيل وهذا ضمن برنامج **ميدا** لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائريةEDPME سنة" 2006 "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، التفكير الإعلام والتحويل بهدف الحصول على طرق وأفكار وسلوكات جديدة للمقاولين، وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة[18]"

"مفهوم "التأهيل" في النسيج الصناعي مفهوم حديث ، و هو أبعد من أن يكون مشابه لبرامج التصنيع التي اعتمدت غداة الاستقلال، فهدف برامج التأهيل تستجيب في الوقت الحاضر و قبل كلّ شيء إلى الرفع من القدرة التنافسية و ليست غايته القيام بالتصنيع، بل عصرنة المؤسسات و محيطها الاقتصادي في سياق العولمة ، و تشكّل التنافسية جوهر عملية التأهيل و تعمل كلّ المؤسسات التي تستفيد من برامج التأهيل في مختلف الدول على تحسين أدائها التنافسي مقارنة بأقوى منافسيها على المستوى المحلي و العالمي"[19].

---

[17] أ/غدير أحمد سليمة،أ / كيحلي عائشة سلمى، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق "، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2006،ص 04.

[18] يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر" برنامج EDPME، "مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة -17/18-04-2006، ص03.

[19] حسين يحي ،"قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي"،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان 2013/2012،ص40 .

الشكل رقم (21): مسار عملية التأهيل:

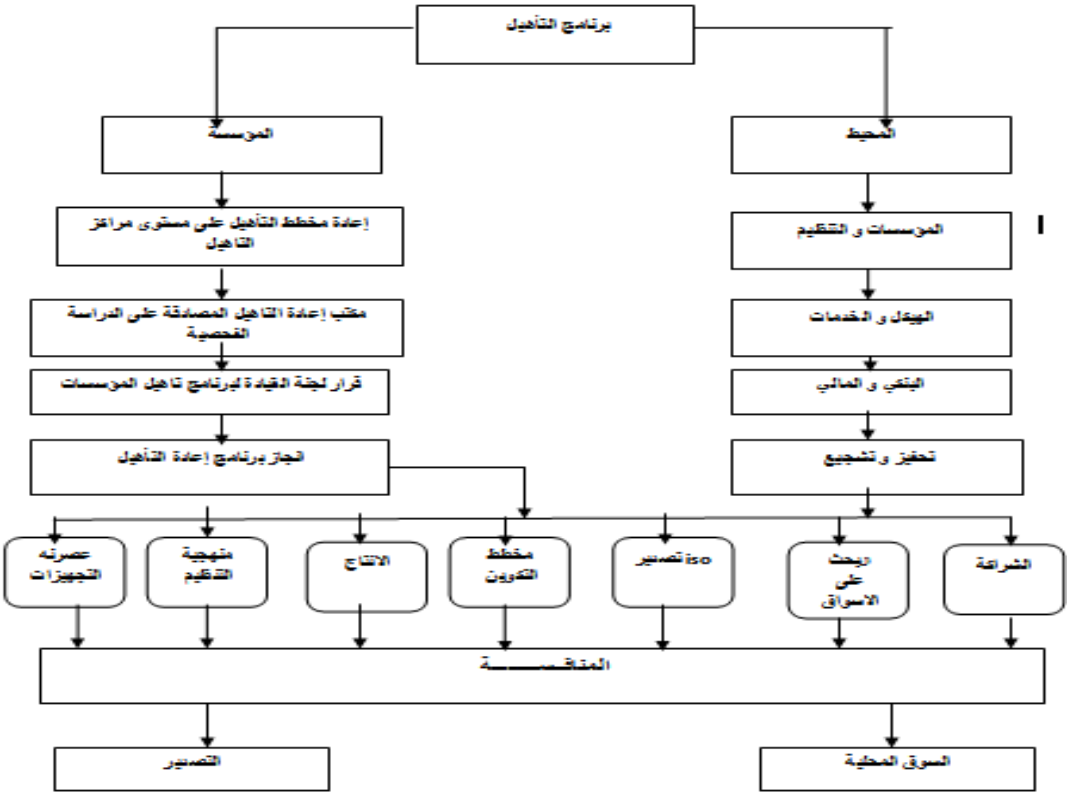

وفيما يلي مراحل عملية التأهيل:

الشكل رقم(22): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات ص و م

مساعدة على التشخيص(نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات).

+

مساعدة على اتخاذ القرار الاستراتيجي.

+

مساعدة على التسيير المبدع.

=

الاستمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم

للحصول على مهارات جديدة= التسيير+ التفويض+ الإبداع.

=

استثمار في الوقت في التكوين وفي السلوكات فضلا عن الآلات.

Source :"Ce qu'il Faut Savoir Sur La mise à niveau ", Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement- PME.2006,P1.

✓ أهداف برنامج التأهيل:

سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها ليس إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن يمكن حصر أهداف التأهيل في المخطط التالي:

الشكل رقم (23): مخطط يوضح أهداف تأهيل المؤسسات ص و م

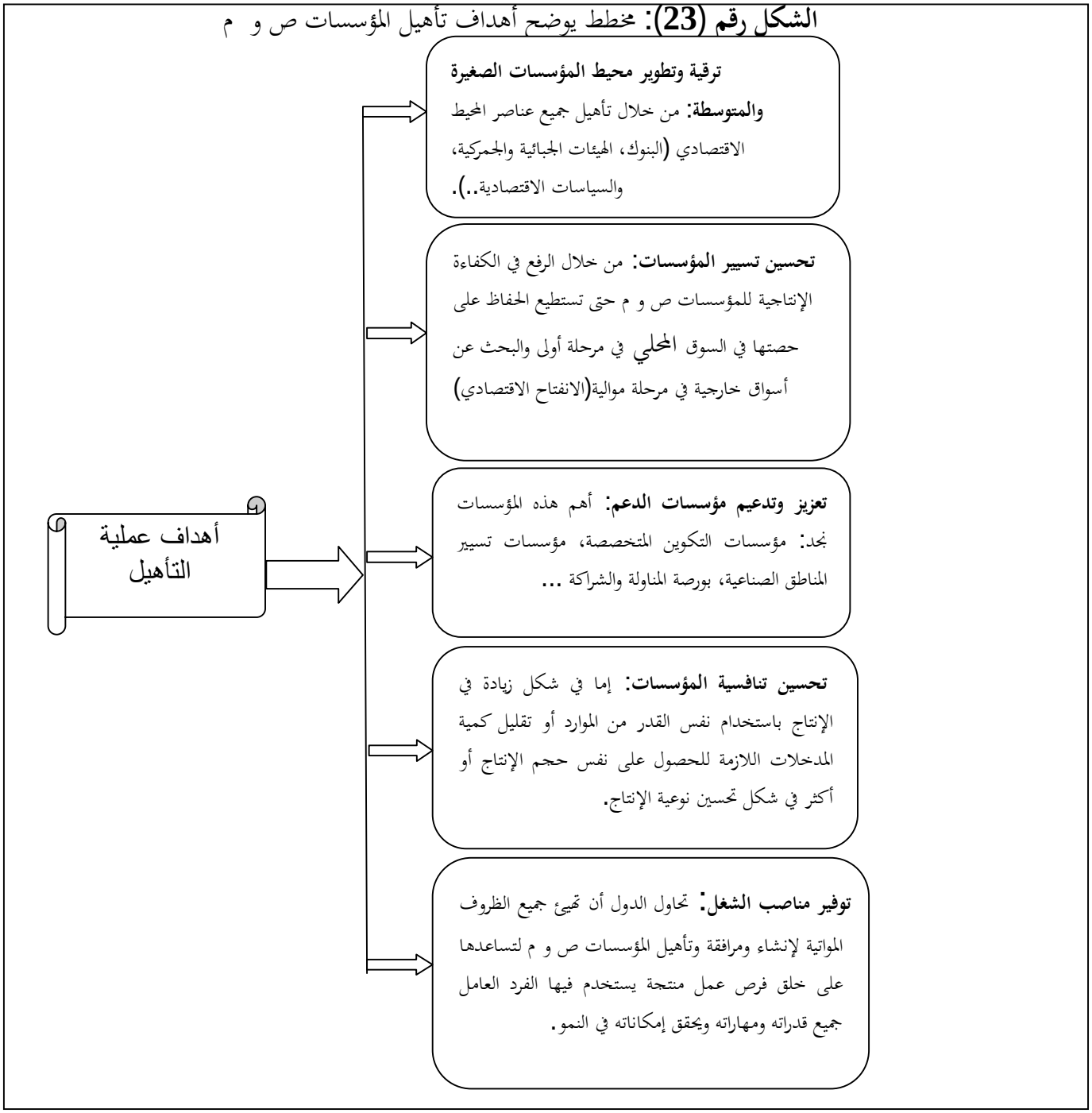

المصدر: أ/غدير أحمد سليمة - أ / كيحلي عائشة سلمى- "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق "- ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 18 و19 أفريل 2012-ص 06.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

✓ متطلبات تأهيل برنامج التأهيل:

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية و يمكننا حصرها فيما يلي:

الشكل رقم (24): مخطط يوضح متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م

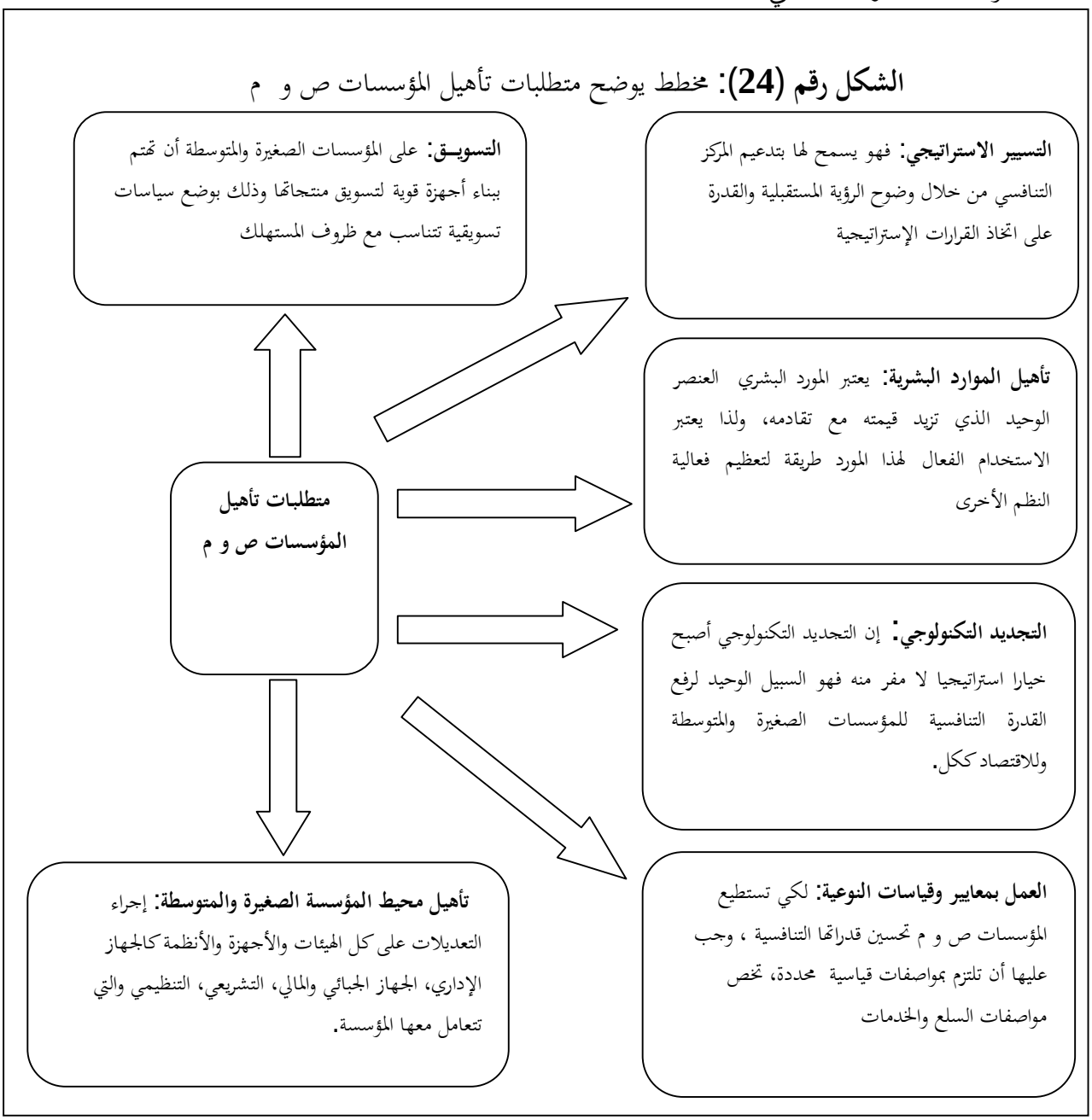

المصدر: أ /غدير أحمد سليمة - أ / كيحلي عائشة سلمى- "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق "- ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 18 و19 أفريل 2012-ص08.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

✓ **دوافع عملية التأهيل:**

نتيجة لسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك استجابة لدوافع تتمثل فيما يلي:

∴ تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو- جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية؛

∴ قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضح، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

∴ عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛

∴ المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار والذي يتمثل في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، إضافة إلى صعوبات أخرى كصعوبة الحصول على التمويل، والصعوبات الجبائية، والصعوبات الإدارية المتمثلة في بطء وتعقيد الإجراءات،وضعف التكوين وانتشار القطاع غير الرسمي.

أمّا من الناحية القانونية نجد أن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر اعتمد على جملة من القوانين والتشريعات، نلخصها في ما يلي[20]:

∴ القانون رقم 11-99 الصادر بتاريخ 199/12/23 المتعلق بقانون المالية 2000 المادة 92 الخاصة بإنشاء حساب توجيه خاص رقم 302 المسمّى صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

∴ المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 2000/07/16 المحدّد لنماذج سير الصندوق ويشكل لجنة وطنية للتنافسية الصناعية، يرأسها وزير الصناعة، وتضم ممثلي 07 قطاعات وزارية وممثل الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية؛

∴ المنشور الوزاري رقم 2001/08/06)وزارات الصناعة و المالية(المحدد لنماذج المتابعة وتقييم الصندوق المعرف للمستفيدين من مساعدة الصندوق؛

∴ المنشور الوزاري رقم 2001/12/12)وزارات الصناعة و المالية(المحدد لقائمة المصاريف و مدا خيل الصندوق؛

∴ اتفاقية التعهّد convention d'engagementوتشكل الأساس القانوني للعلاقة التعاقدية بين وزارة الصناعة من جهة والمؤسسة المختارة للاستفادة من مساعدة الصندوق من جهة أخرى.

[20] أ.زواري فرحات سليمان- أ.بن موسى بشير " استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل والبيئة" - الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06/05 ماي 2013 جامعة الوادي .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

✓ **الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل:** يتم تطبيق برنامج التأهيل وفق مجموعة من الهيئات أهمها:

1-الصندوق الوطني للتأهيل:و هو تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ممثلي غرف التجارة و الصناعة و الحرف الفلاحية و وأرباب العمل والنقابات و من مهامه:[21]

- وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات.
- تسيير الاعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- تقديم الاعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء القرارات الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة.
- الاشراف و المتابعة لأنشطة و اعوان الجهوية.
- المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي.

2-اللجان الجهوية للقيادة: تتكون من مكتب التسهيلات و التدعيم و مكتب التأهيل و تحتوي على خبراء ومتخصصين ممن لديهم القدرة الفنية و المهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل ،و تتوزع اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تضم جميع الولايات حيث أن أهم مهمة لها تنحصر في مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل و تحديد أفضل طرق التمويل بما فيها مهمة تقديم قرارات التأهيل.

✓ **الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

1) **التشخيص القبلي والتشخيص(Diagnostic et Pré diagnostic)** :وهي نقطة انطلاق كل عملية تأهيل ويمس جرد وجمع وتحليل البيانات عن خصائص وأداء المؤسسة، هذا الإجراء يسمح بتحديد عمليات التحسين وتكييف مخطط التأهيل ويحدد الأهداف المطلوبة والنتائج المتوقعة ووسائل تنفيذ ذلك.

2) **الاستثمارات اللامادية :**

أ) تأهيل الموارد البشرية :تسبقه مراجعة حسابات الموارد البشرية، وهذا الإجراء يهدف إلى دعم التكوين في التسيير وتقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيات الإعلام؛ ووضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة.

ب)تأهيل قدرات التسيير والتنظيم :بالتدريب والنصائح والتكوين في التسيير لتعلم ثقافة المؤسسة المعرضة للإخطار لاتخاذ القرار والمنافسة؛

ت)تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار :لتطوير قدرات استقطاب التكنولوجيات وذلك للحصول على خدمات الإعلام والذكاء الاقتصادي وإنشاء مخبر البحث والتنمية وإنشاء بنوك معلومات ووحدات اليقظة التكنولوجية

[21] وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة،برنامج التأهيل المؤسسات ،جانفي، 2002،ص8.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

ومراقبة الأسواق ولاسيما بالنسبة للمؤسسات الكبرى؛

ث) تأهيل نوعية المؤسسة :عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث لوضع مخابر التحاليل والتجارب.

3) **الاستثمارات المادية:** ينبغي التركيز على الاستثمارات التي تزيد من الكثافات التكنولوجية للعمليات وتكثف من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وهي عمليات تكنولوجية للإنتاج وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والأجهزة المستخدمة في البحث والتطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات[22]..

المطلب الثالث:برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة سعيا منها لتطوير بيئة أعمال المؤ الص و ا لم قامت بتبني برامج لتأهيل هذا القطاع. وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق لبرامج التأهيل الوطنية والأوروبية:

الفرع الأول:البرامـــج الوطنيـــة:

هذا الفرع سيتضمن البرامج الوطنية التي أعدتها الحكومة حتّى تستطيع هذه المؤسسات التأقلم مع الظروف التي تحيط بها سواء منها الداخلية أو الخارجية.

❖ **برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2002-2006):**

إنّ برنامج التأهيل هذا هو محفز لتحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير ،بالإضافة إلى تحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات التي تستجيب لمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل سوى 10مؤسسات من القطاعين العام والخاص، و قد انطلق فعليا في سنة 2002؛ و في شهر مارس 2003 ، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها14مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

* تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي: - عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا ؛

[22] بن لكحل محمد أمين ، "دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،12/11 مارس 2013 ،مدارس الدكتوراه،جامعة سطيف1، ص14/13 .

-تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة ؛

- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.[23]

فيما يخصّ حصيلة البرنامج من سنة 2003 و حتّى نهاية 2010 فهي كما يلي:

أ)مرحلة التشخيص: **الجدول رقم (44):حصيلة ترشّح المؤسسات للتأهيل (مرحلة التشخيص):**

طلبات المؤسسات	2003			2006			2007			2008			2009			2010		
	المجموع	عامة	خاصة	المجموع	عامة	خاصة	المجموع	عامة	خاصة	المجموع	عامة	خاصة	المجموع	عامة	خاصة	المجموع	عامة	خاصة
المقبوضة recues	245	148	97	406	235	171	426	240	187	435	240	195	462	247	215	499	254	245
المعالجة traitées	223	134	89	401	232	169	425	239	185	435	240	195	459	248	211	491	254	237
المحتفظ بها RETENUES	150	91	59	290	155	135	308	159	149	313	159	154	332	163	169	355	168	187
المرفوضة rejetées	71	50	21	106	75	31	117	80	37	122	81	41	127	85	42	136	86	50

المصدر:اعتمادا على تقارير وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ 50,90% من مجموع الملفات المودعة لدى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية هي المؤسسات عمومية و ما نسبته 49,09% هي المؤسسات خاصة ،أي بنسب متقاربة تمّت معالجة جميع ملفات المؤسسات العمومية و 96,73% من ملفات المؤسسات الخاصة، فيما يخصّ الرفض فإنّ ما نسبته 51,19% من إجمالي الملفات المعالجة تمّ رفضه بالنسبة للمؤسسات العمومية و ما نسبته 26,73% بالنسبة للمؤسسات الخاصة وكما هو مبيّن في الجدول و يعود سبب الرفض لكون المؤسسة مهيكلة أوغير المرتبطة بقطاع الصناعة.

ب) مرحلة التأهيل:

الجدول رقم(45):حصيلة ترشيح المؤسسات للتأهيل (مرحلة مخطّط التأهيل)

وضعية الملفات	2003			2006			2007			2008			2009			2010		
	مجموع	عامة	خاصة	مجموع	عامة	خاصة	مجموع	عامة	خاصة	مجموع	عامة	خاصة	مجموع	عامة	خاصة	مجموع	عامة	خاصة
المقبولة soumi	49	27	22	143	89	54	150	94	56	162	96	66	172	97	75	204	107	97
المعالجة traitée	39	27	22	142	89	53	150	94	56	161	95	66	166	96	70	204	107	97
المؤسسات المستفيدة Etps bénéficiaires	34	16	18	137	85	52	145	90	55	158	93	65	163	94	69	199	102	97

المصدر:اعتمادا على تقارير وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور في عدد الملفات المقبولة و حتّى نهاية سنة 2010 في مرحلة مخطط التأهيل فقد تمّ استقبال 204 ملف من أصل 355 مؤسسة أي بنسبة 57,45% مرت بمرحلة التشخيص (منها 107

[23]/غدير أحمد سليمة- أ / كيحلي عائشة سلمى-مرجع سبق ذكره،ص09.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

لمؤسسات عمومية و 97 مؤسسة خاصة) تمّ معالجتها جميعا، يمكن إرجاع النقص في الملفات المقبولةSoumis إلى آجال تشكيل الملفات التي تبدو طويلة بالنسبة للمؤسسات سواء تعلق الأمر بالشهادات البنكية (تعهد البنك بالتمويل) أو بسبب تأخر الايجابيات المقدمة عند طلبهم للقرض من طرف البنوك. وكنتيجة نهائية (نهاية2010) فقد تمّ الموافقة على 199 مؤسسة للاستفادة من الدعم المالي للصندوق في مخطّط التأهيل منها 175 في طريق إنجاز مخطط التأهيل و 24 تمّ إقصائها بعد مرحلة التشخيص. بالنسبة للمؤسسات التي لم تكمل مرحلة مخطط التأهيل سبب ذلك رفض مسيّري هذه المؤسسات المواصلة ،بالإضافة لغياب التأطير فيما يخص عملية التأهيل و أحيانا أخرى يعود للصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات. وفيما يلي توضيح لمستوى الاستثمارات بمخطط التأهيل:

الجدول رقم(46): مقارنة بين استثمارات مخططات التأهيل المنجزة و المقدرة:

الاستثمارات	المقدرة	المحققة			النسبة % المنجزة/المقدرة
		المنجزة	قيد	المجموع	
المادية	862	397	110	507	%59
غير المادية	1238	427	220	647	%52
المجموع	2100	284	330	1154	%55

المصدر: MIPI « rapport d'évaluation afin décembre 2010 » Alger P04

تنفيذ مخطط التأهيل يمسّ الاستثمارات المادية و غير المادية للمؤسسة،ومن خلال الجدول نلاحظ وإلى غاية نهاية 2010 أنّ نسبة ما تحقق من هذه التدخلات بلغ نسبة 55% فقط. و الشكل الموالي يوضّح ذلك:

الشكل رقم (25):مقارنة بين استثمارات مخططات التأهيل المنجزة و المقدرة:

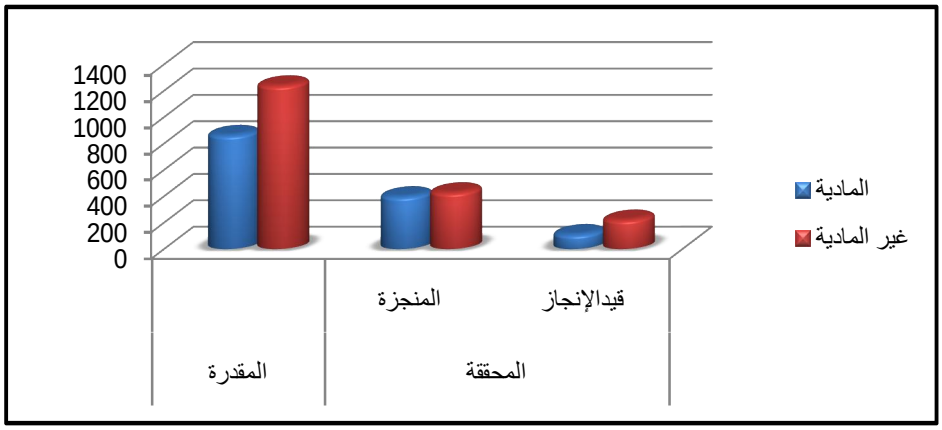

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

و فيما يلي يمكن تلخيص أهمّ النتائج المحققة في ظلّ برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و ذلك حتّى نهاية 2006 :

الاستثمارات الكلية	40 مليار دج، منها 11% في الاستثمارات غير المادية
عدد العمليات المنجزة	1864 منها 1102 أعمال غير مادية
عدد المستخدمين الإجمالي	42602 (متوسط المستخدمين للمؤسسة 311 عامل)
عدد العمال	42500 مليون دج (6640 دج لكل مؤسسة)
مجموع الاستثمارات	15,8 مليار دج أي ما يعادل 115 مليون دج لكل مؤسسة
مبلغ مساعدات المؤسسة	22,78 مليار دج
مبلغ مساعدات الاحتياطي	2,69 مليار دج أي ما يعادل 17% من مجموع الاستثمارات.

❖ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة انطلق سنة 2001 يهدف إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية،جبائية واجتماعية .وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج،ضمن البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.[24] ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل [25]:

-أن تكون المؤسسة جزائرية.

-أن تنتمي إلى قطاع الانتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.

-أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.

-أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.

-تحقق نتيجة استغلال موجبة

-أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.

---

[24] د. رايس حدة /أ. نوي فطيمة الزهرة - دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر- الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 -ص10

* بعد انتهاء المؤسسات من إعداد التشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطّط التأهيل و الحصول على موافقة البنك بالتمويل تودع ملفاتها لدى الأمانة التقنية بوزارة الصناعة و ليتمّ تحليل الملف و إيداعه لدى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية التي بعد المداولات تقوم بالردّ على المؤسسة بالموافقة، التأجيل أو الرفض .

[25] WWW.Pmeart-dz.org

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

➢ **أهداف البرنامج:** تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط الاتية:[26]

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية.
- تطوير و ترقية الصناعات الاكثر قدرة على المنافسة .
- تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية .
- تدعيم قدرات هيئات الدعم.

و فيما يلي حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي منذ سنة 2001 و إلى غاية 2010/06/30: [27]

* **مرحلة التشخيص الاستراتيجي** :تقدمت 492 مؤسسة (منها 253 مؤسسة عمومية و239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (منها 86 مؤسسة عمومية و 50 مؤسسة خاصة) ،بينما تم قبول 355 مؤسسة (منها 168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة) ،ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

* **مرحلة - تنفيذ مخطط التأهيل :** فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (منها 97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، ويمكن تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة و هي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة و التي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل و إتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، و بالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

البيان	إجمالي المؤسسات		المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤسسات الطالبة للانخراط	492	100	253	51,42	239	48,57
المؤسسات المرفوضة	136	100	86	63,23	50	36,77
المؤسسات المقبولة	355	100	168	47,32	187	52,68

المصدر: اعتمادا على المعلومات السابقة.

[26] أ.قوريش نصيرة،"آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربي،يومي 17 و 18 أفريل2006 ،ص153.

[27] Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, Juin 2010,p 02.

الشكل رقم(26): حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي منذ 2001 إلى غاية 2010/06/30

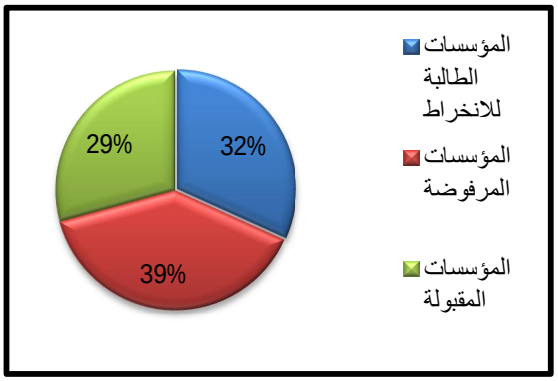

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الاستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية) ،أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية في قلة قبول المؤسسات إلى شروط الاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية ،حيث نجد بعض الشروط المعرقلة للانخراط لبعض المؤسسات خاصة المؤسسات التي تعاني من العجز المالي فهي غير معنية ببرنامج التأهيل هذا رغم عمليات التعديل التي قامت بها وزارة الصناعة سنة 2005، بالإضافة إلى تحمّل جزء من تكاليف عمليات برنامج التأهيل غير مستحب لدى المؤسسات المعنية بالتأهيل.

الجدول رقم(47):المساعدات المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية :

المســـاعدات الماليـــة		
المتعلقـة بتكـاليف الدراسـة (عامـة أو مخفّفة)	المتعلقة بالاستثمارات المادية و غير المادية	المتعلقة بتنفيذ مخطّط التأهيل
تتمثّـل المسـاعدات الماليـة المقدمـة للمؤسسـة نسـبة 80% مـن تكلفـة الدراسـة الإسـتراتيجية: 1.500.000 دج في حالـة الدراسـة العامـة و 75.000دج في حالـة الدراسـة المخففة .	قـام الصـندوق بتقـديم مـا نسـبته 30% كتسـبيقات مـن إجمـالي مبلـغ المسـاعدات المحـددة في الاتفاقيـة الموقعـة بـين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية.	سواء كانـت الدراسـة عامـة أو مخفّفـة تمثّـل المسـاعدات الماليـة المقدمـة للمؤسسـة 80% مـن الاسـتثمارات غـير الماديـة (تكـوين ، دراسـات؛ بـرامج...) في حالـة الدراسـة العامـة تضـاف نسـبة 10% مـن مبلـغ الاسـتثمارات الماديـة في حـدود 20 مليون دج.

المصدر: Manuel des procédures :nouveau dispositif ,Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, Ministére de l’industrie,p06

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

أمّا بالنسبة لهيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية هناك عدة هيئات ومؤسسات تسهر على تنفيذ هذا البرنامج بطريقة منظمة ومنسقة وفقا للأهداف المسطرة له، يمكن حصر هذه الهيئات فيما يلي:[28]

1. وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية)
2. اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
3. صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
4. البنوك و المؤسسات المالية؛
5. مصالح ومكاتب الدعم، بالأخص المراكز التقنية المتخصصة، و مكاتب الدراسات والاستشارات الفنية،...

و فيما يلي تقديم لأحد أهم هذه الهيئات صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI):

يعد هذا الصندوق الآلية العملية لتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية الذي تقوده وزارة الصناعة، تمّ انشاء هذا الصندوق لتمويل جزء من عمليات تنفيذ البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات و ذلك بموجب المادة92 من قانون المالية لسنة1999 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل،ويقدم صندوق ترقية تنافسية المؤسسات دعمه المالي على مرحلتين:[29]

مرحلة التشخيص: تختار المؤسسة مكتب دراسات أو استشاري خارجي للقيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة ووضع مخطط تأهيل للمؤسسة، يرافقه وضع ملف للحصول على التمويل من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ويقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق بما نسبته 80% من تكلفة التشغيل الشامل لكن في حدود 1.5 مليار دج.

الطلبات المقدمة:	الطلبات المدروسة:	الطلبات المقبولة:	الطلبات المرفوضة
324طلبا	**317 طلبا.**	**218 طلبا.**	**99 طلبا**

مرحلة المخطط (وتكون المساعدات المالية موزعة على 24 شهرا) وتكون كالآتي:

- 80% من إجمالي الاستثمارات غير المادية (تكوين، دراسات، برامج معلوماتية..).
- 10% من الاستثمارات المادية لكن في حدود 20 مليون دج كحد أقصى.

وقد كانت نتائج هذا البرنامج ما بين جانفي 2002 و 31 ديسمبر 2005 كالآتي:

الملفات المودعة	الملفات المدروسة	المؤسسات المستفيدة من الدعم
110	96	93

[28] Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Projet :Dispositif de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000, Alger, p14.

[29] د. عبد الحق بوعتروس - أ. محمد دهان-مرجع سبق ذكره،ص15

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

عمليات الحصول على شهادة الجودة (ISO 9000 Version 2000):

عدد العمليات	عدد المؤسسات المسجلة	عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الجودة (ISO 9000 Version 2000)	عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الجودة (ISO 14000)
06	370	177	4

❖ **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2007-2010):**

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بقيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييم والابتكار التكنولوجي. ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج[30].

➢ **أهداف البرنامج:** يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في السعي الى ضمان ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق و ضمان حصة في السوق الدولية ظل محيط تنافسي من خلال:[31]

- تحسين التمويل (من حيث التنظيم و حجم القروض).
- ازالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- ازالة الحواجز امام التعاون بين المؤسسات و مراكز البحث و الجامعات.

منذ انطلاق البرنامج و إلى غاية 2010 تمّ تسجيل النتائج التالية:

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة و متوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، و تقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج، تم قبول 351 مؤسسة ،ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وقد شملت عمليات التأهيل

[30] المرجع السابق.

[31] أ. بوشويط بتسام ،"اليات تمويل برامج تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تاهيل المؤسسات الجزائرية"،رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة،2010،ص53.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

مجموعة من الميادين أهمها : التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية[32]

- أهمّ الإنجازات المسجّلة للفترة 2007-2010 هي كالتالي[33]:
- 1700 طلب تأهيل؛
- 352 عملية لصالح 341 مؤسسة من مختلف القطاعات؛
- 20 عملية تكوين؛
- 22 اتفاقية تمّ إبرامها بين الوكالة و الجمعيات المهنية؛
- تنظيم 13 يوم إعلامي؛
- إعداد دليل لمخطط الأعمال موجّه للبنوك و المؤسسات "concevoir son business plan "؛
- العديد من الملتقيات حول "الجودة،الإبداع؛ الموارد البشرية؛الاستثمار اللامادي و الإنتاجية"؛
- إعداد دليل لمكاتب الدراسة و الخبرة المتواجدة عبر الولايات؛
- دعم الهيئات المهمة بالجودة والتقييس (ALGERAC,IANOR,INAPI,ONML)؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME وهيئة التعاون التقني الألماني GTZ لصالح 10 مؤسسات لإعداد برنامج نموذجي خلال الفترة الممتدة من 4 أفريل إلى 21 جويلية 2010؛
- ومضات إشهارية في الإذاعة و التلفزيون لمدة 8 دقائق حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات؛
- اتفاقية شراكة مع بورصة الجزائر (COSOB)؛
- التعاون مع ايطاليا لإعداد دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية؛
- شراكة بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطةANDPME وهيئة التعاون التقني الألماني GTZ لإنجاز عمليات مرتبطة بالتسيير الاستراتيجي.

- و بالنسبة لمنح المساعدات المالية في إطار البرنامج فإنّها تتمثّل في:
- تغطية كلية لتكلفة التشخيص الاستراتيجي 100% في حدود 600.000دج؛
- تغطية كلية لتكلفة الاستثمارات غير المادية 100% ؛
- تغطية جزئية لتكلفة الاستثمارات المادية 20%.

[32] سهام عبد الكريم، " سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا2 "،مرجع سبق ذكره، ص146.

[33] اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

و تمّ تقديم المبلغ الأقصى لتمويل خطّة التأهيل ب 05مليون دج خاصة بالاستثمارات المادية و غير المادية مع قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بتحمّل تكلفة أجر عامل متخصّص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسات و هذا الأجر يخصّ بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.[34]

❖ **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME(2010-2014) :**

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة 05 سنوات ويمكن لكل مؤسسة صغيرة و متوسطة التي تحتوي على05 مستخدمين دائمين أو أكثر، بميزانية تقدر ب385.736.000.000 دج والتي تتحملها الدولة،حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة تصل إلى 19.287.000دج ويتم التمويل من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 تحت عنوان :" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005. الفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة و الفندقة والخدمات والنقل مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج .و يجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية ؛

-أن تكون في النشاط منذ عامين؛

-أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

كما قررت السلطات العمومية الجزائرية توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بتمويل النشاطات المحددة ضمن البرنامج دون الاضطرار إلى التوجه إلى الإدارة المركزية. كما قررت الحكومة "توحيد" جميع النصوص المسيرة لبرنامج التأهيل و تشجيع إنشاء وحدات جهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تمس أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في مختلف مناطق الجزائر فيما يخص عدد طالبي الاستفادة من البرنامج فإنه ما بين جانفي 2010 وأواخر سنة 2011 أودعت حوالي 1500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة طلبا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في هذا الترتيب.

من جهة أخرى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ في أواخر سنة 2011: 659660 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقابل 619000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2010 أي تقدم بنسبة 6,55 مضيفا أن عدد

[34] Le programme national de la mise à niveau, Ministére de la PME et de l'artisanat,2009,Algérie,p8

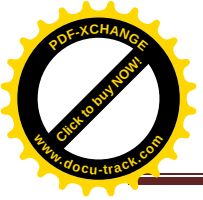
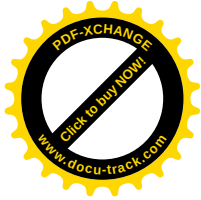

مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات قد فاق1,7 مليون منصب، وقد تم خلال سنة 2011 تسجيل إنشاء 27000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية والري والخدمات والصناعات الغذائية الفلاحية كما شهدت نفس الفترة اختفاء 9500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في عدة مجالات أخرى[35].

الجدول رقم (48): دعم الدولة لعملية التشخيص . الوحدة:دج

التكلفة	القيمة الأعلى	دعم الدولة	تمويل المؤسسة
التشخيص القبلي	500.000	400.000	100.000
التشخيص	2.500.000	2.000.000	500.0000

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الدولة تدعم مرحلة التشخيص بنسبة 80% من التكلفة المقدرة في كلا المرحلتين (التشخيص القبلي و التشخيص) في حين تبقى مساهمة المؤسسة تساوي 20%.

الجدول رقم(49):دعم الدولة للاستثمارات اللامادية:

التكلفة	تدعيم الدولة(مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
3.000.000دج	80% بالنسبة للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج. 50%بالنسبة للمؤسسات التي رقم أعمالها يتراوح ما بين 100 و 500 مليون دج.	1,5 مليون دج 2,4 مليون دج	*رقم الأعمال 500 مليون دج: 6% *رقم الأعمال ما بين 500 و 1000 مليون دج:4% *رقم الأعمال ما بين 1000 و 2000 مليون دج: 2%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(50):دعم الدولة للاستثمارات المادية الإنتاجية:

التكلفة	تدعيم الدولة(مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
15.000.000دج	10 % بالنسبة للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.	13,5 مليون دج	*رقم الأعمال 100 مليون دج: 3,5%. *رقم الأعمال ما بين 100 و 500 مليون دج: 3%. *رقم الأعمال ما بين 500 و 1000مليون دج: 2%. *رقم الأعمال ما بين 1000 و2000 مليون دج: 1%.

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[35] http://www.nuqudy.com/11541-/شمال افريقيا/الجزائر_تخصيص_م، تاريخ التحميل 2015/02/01 السوق العربية

الجدول رقم(51):دعم الدولة للاستثمارات التكنولوجية:

التكلفة	تدعيم الدولة(مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
15.000.000 دج	6.000.000 دج	9.000.000 دج	%4

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **إلى غاية تاريخ** 2014/10/15 وصل استهلاك الميزانية المخصصة للبرنامج 136.120.200 دج أي ما يناسب 63% ؛

* كما سجّل البرنامج استقبال 2081 ملف للتأهيل ؛
* عدد الاتفاقيات المبرمة و الملفات (التشخيص و التأهيل) 900 ؛
* الهدف :تأهيل 1000 مؤسسة في السنة.

و فيما يلي المعطيات الحالية حول البرنامج:

الجدول رقم(52): حصيلة ترشّح المؤسسات للتأهيل:

حالـة الملفات	عدد المؤ ص و م
Ajournés مؤجّلة	**535**
Eligible المؤهلة	**2081**
Non eligible غير المؤهلة	**1407**
المجمـــوع	**4023**

Source:programme national de mise à niveau andpme ;21/10/2014 ;P14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ العدد الإجمالي لحصيلة ترشّح المؤسسات للتأهيل وإلى غاية أكتوبر 2104 بلغ 4023 ملف تمّ الاحتفاظ ب2081 منها و رفض 1407 ملف في حين أخّر أجلت 535 ملف.

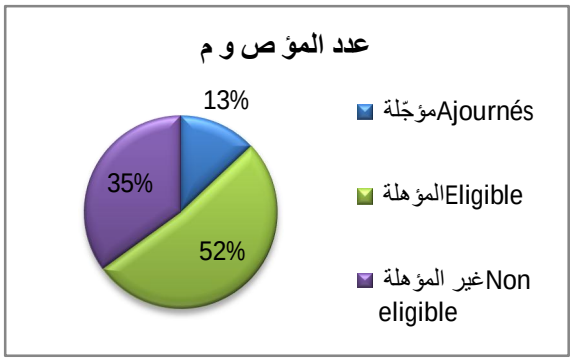

*الجدول رقم (53): حصيلة الملفات حسب الجهات:

الملاحق	عدد المؤ ص وم	بالنسبة%
سطيف	1437	%36
عنابة	1017	%23
الجزائر العاصمة	926	%25
وهران	505	%13
غرداية	138	%03
المجموع	4023	

Source: PROGRAMME NATIONAL DE MISE à NIVEAU ANDPME ;21/10/2014 ;P14.

نرى أنّ الملفات المستقبلة موزعة على 05 ملاحق وطنية تابعة للوكالة الوطنية للاستثمار ANDPME حيث كانت نسب الاستقبال بنسب متقاربة أكبر حصيلة سجلت في ملحق ولاية سطيف بنسبة 36% تلاه ملحق الجزائر العاصمة و عنابة بنسب 25%،23% على التوالي أقل نسبة سجلت في ملحق غرداية. والشكل البياني يظهر ذلك:

الشكل رقم(27):حصيلة الملفات حسب الجهات:

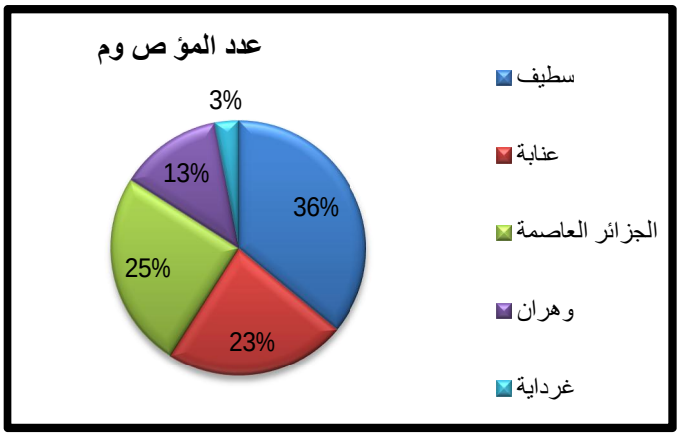

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الجدول رقم(54): حصيلة الملفات حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاط	عدد المؤ ص وم	بالنسبة%
الصناعة الغذائية	197	%5
البناء، الأشغال العمومية	2475	%62
الصناعة	648	%16
الخدمات	411	%10
النقل	92	%02
الصيد البحري	73	%02
السياحة و الفندقة	57	%01
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	06	%0
أخرى	64	%2
المجموع	4023	

الشكل رقم(28):حصيلة الملفات حسب القطاعات:

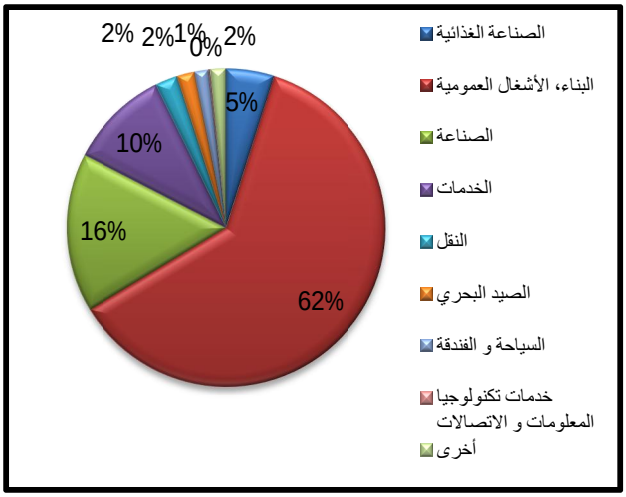

الملاحظ أنّ قطاع البناء و الأشغال العمومية يستحوذ على الحصة الأكبر فيما يخص الملفات المستقبلة الباقي 38% موزّع على باقي القطاعات الصناعة 16% و الخدمات 10% وما تبقى بنسب متقاربة، أقل نسبة سجلت على مستوى قطاع السياحة لم تتجاوز 1%.

الفرع الثاني:البرامج الأوروبية:

وفيما يتعلق بتمويل برامج التأهيل فقد نتجت عن عمليات الشراكة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بهدف خلق منطقة تبادل حر على مشارف سنة 2017 ،وانصب التمويل المتعلق بالتأهيل في الإعانات و القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة بشروط مخفضة من طرف البنوك المحلية والأجنبية خاصة من الاستثمار الأوروبي، وكانت هذه القروض تمنح قبل سنة 1995 للدول المستفيدة دون فرض شروط كتلك المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية و التحرير الاقتصادي، وبعد أن أبرمت الجزائر الاتفاق الثالث مع صندوق النقد الدولي، اشترطت الجهات الداعمة تحقيق شروط للاستفادة من عمليات التأهيل، منها ما يتعلق بالمؤسسة، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد الكلي كإلغاء

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الحواجز الجمركية في مرحلة العمل بالاتفاق، مع إمكانية تعديل مخطط التحرير بالنسبة للمنتوجات التي تعاني من بعض الصعوبات، على أن لا تتعدى مهلة التمديد فترة 12 سنة .

❖ برنامج"**MEDA 1**":و هو ساري المفعول من(**1995 -1999**) و من بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج:

-المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق لأجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع2010 ؛

-تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود وبلغت المساعدات المقدمة من طرف دول الإتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون أورو، 90 % منها مقدمة في إطار التعاون الثنائي و 10 % خصصت للتعاون الجهوي و 18 %من القيمة الكلية للبرنامج استخدمت في نطاق التصحيح الهيكلي للاقتصاديات [36].

ميـــدا ①: 1995-1999			
السنوات	الالتزامات(مليون €)	الدفع(مليون €)	الدفع:الالتزام %
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	41	-	0
1998	95	30	31,6
1999	28	0,2	0,7
المجموع	**164**	**30,2**	**18,4**

Source : INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT, ALGERIE /DOCUMENT DE STRATÉGIE 2007 – 2013& PROGRAMME INDICATIF NATIONAL, 2007 – 2010 ,P180

❖ برنامج " **MEDA 2**" **(2000-2006)**: يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي، وقد شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002 مدته 05 سنوات، بغلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو، ساهم فيه الإتحاد الأوروبي ب 57 مليون أورو، والحكومة الجزائرية ب 3.4 مليون أورو، و 2.5 مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج[37].

[36] أ.د /سليمان ناصر،أ /عواطف محسن ،"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول " ،الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر 2014،ص19.

[37] أ.د /سليمان ناصر،أ /عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول "، مرجع سبق ذكره،ص16.

يخص 1456 عملية، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون أورو، ويتمثل الهدف العام لهذا البرنامج، في تطوير القدرة التنافسية للم ص م الخاصة من خلال تقديم الاستشارة والتكوين، وذلك لضمان مشاركتها أكثر في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي ،تقود برنامج الميدا وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤ ص و م وهدفه هو الاستشارة، والدراسة، والتكوين لتلك المؤسسات. وفي برنامج الميدا، تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، كما تم إنجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية بقيمة 20 مليون أورو هدفه تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض[38].

ميـــدا②:2000-2006			
السنوات	الالتزامات(مليون €)	الدفع(مليون €)	الدفع:الالتزام %
2000	30,2	0,4	1,3
2001	60	5,5	9
2002	50	11	22
2003	41,6	15,8	38
2004	51	42	82,4
2005	40	39,4	98,5
*2006	66		
المجموع	**338,8**		

Source : INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT ALGERIE /DOCUMENT DE STRATÉGIE 2007 – 2013& PROGRAMME INDICATIF NATIONAL 2007 – 2010 .P18

يهدف هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا إلى[39]:

- جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق.
- جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة.
- إنشاء قيم مضافة جديدة،
- خلق مناصب شغل جديدة ودائمة،
- تطوير الصادرات خارج المحروقات،
- التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

[38] أ.بن طلحة صليحة ،معوشي بوعلام،" الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"،الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر،ص9.

[39] د. عبد الحق بوعتروس ،أ. محمد دهان،" تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،بسكرة يومي 21 /22 نوفمبر2006،ص09 .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- ❖ التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي،
- ❖ وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ❖ توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة و الاقتصاد الوطني.

ويتدخل هذا البرنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات، وتشغل من 10 إلى 250 عاملا،وتملك سجلا تجاريا .وهو لا يقتصر على مؤسسات القطاع الصناعي، بل يشمل أيضا تلك التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة، كما يمكن أن يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك[40].

- ➢ نتائج البرنامج:

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، و لقد تم الدخول الفعلي لـ 455 مؤسسة ضمن اجراءات التاهيل بما يمثل 65٪ من اجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة و متوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الاولي بنسبة 26٪ من إجمالي المؤسسات المنخرطة ،اما 65 مؤسسة الباقية التي تشكل 9٪ قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج.و من الاسباب الرئيسية التي ادت الى تخلي المؤسسات عن مواصلة اجراءات البرنامج هي تردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الاجراءات إضافة الى الصعوبات المالية و سوء تنظيم هذه المؤسسات و عدم شفافية التسيير[41].

حسب تصريحات السيد olivier develp (مدير البرنامج) إلى وجود نتائج أخرى متعلقة بنوعية التسيير داخل المؤسسة أهمها [42]:

-حوالي% 50 من هذه المؤسسات أدخلت المحاسبة كأداة التسيير.

-40 %من هذه المؤسسات تحلل بصفة صحيحة حصتها السوقية.

-25 %من هذه المؤسسات أدخلت المعلوماتية في التسيير.

من جهة أخرى حيث يغطي البرنامج بنسبة % 100للضمانات المقدمة للقروض البنكية الممنوحة للمؤسسات التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل وذلك وفق العقد المبرم مع صندوق ضمان القروض (FGAR/EDPME) حيث يعتبر عرض متميز لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ضمن البرنامج EDPME ويتم ذلك وفق الآلية الموضحة في المخطط الأتي:

---

[40] بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر،"التجربة التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس،سطيف 25-2003/05/28،ص843.

[41] Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience de trasmettre.p 27.

[42] entretien avec M. olivier develp (directeur de euro développement pme) ,pme magazine, n°35, janvier – février 2006, p :22.

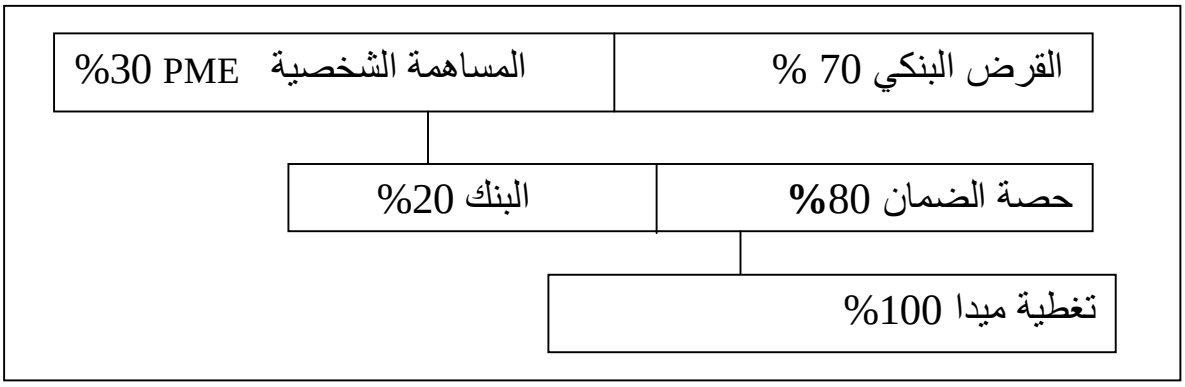

Source : Alain Daniel, Optimise ma demande de crédit, Ministère de PME et de L'Artisanat et commission européenne, p13.

✓ **النتائج المستخلصة من البرنامج[43]:**

لقد أقيمت عدة دراسات لتحليل أهم تأثيرات برنامج التأهيل وأهمها تلك الدراسة المعدة من طرف الخبيرين الأوروبيين Mr. Michel BOIDIN وMr Philippe GILLE برعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية واللجنة الأوربية والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2006والتي مست ما يقارب 609 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستها عملية التأهيل حيث تم طرح ما يقارب 716 سؤال عليها ما بين مقابلة مباشرة و أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة محدودة وغير محدودة، ولقد تمت الإجابة بنسبة 100 %بالنسبة للمقابلات المباشرة، وأما الأسئلة المتبقية فقد تم الإجابة عنها من طرف 70 % من المؤسسات و 30 %المتبقية من المؤسسات منها من لم تجب على كافة الأسئلة و منها من امتنعت عن الإجابة، وقد كان الهدف من هذا الاستبيان دراسة تأثيرات عملية التأهيل و القيام بتحليل أولي سمح بتحديد أهم الخصائص لعمليات التأهيل والمؤسسات من أجل التحضير للتصنيف العملي، وقد سمح تحليل الاستبيانات باستخلاص أهم النتائج التالية :

* التأهيل يسمح بالاختلاف، أي هناك تغيير على مستوى المؤسسات التي مسّها التأهيل؛
* هذا التأثير الإيجابي كان ملموسا أساسا في التطور التسييري، تنظيم المؤسسة، وكذلك إلزام الأفراد بقرارات التأهيل يساهم في جعل المؤسسة أكثر ديناميكية؛
* بالنسبة للعديد من رؤساء المؤسسات فإن عمليات التأهيل لازالت لم تدرك إلى حدّ كبير على مستوى المؤسسة فيما يخص الجودة الشاملة والتي من شأنها خلق قيمة مضافة للمؤسسة؛
* بالنسبة لعدد من رؤساء المؤسسات فإن تنافسية المؤسسة تبقى صعبة بربطها بفوائد التأهيل؛

[43] نزعي فاطمة الزهراء ،" آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تحليل أثر برنامج التأهيل)مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي" ، جامعة تلمسان-2010، ص236

* الإشغالين الكبيرين المعبر عنهما من طرف جميع المؤسسات يتعلقان بالآجال والتمويل بعض المؤسسات تعتبر أن برنامج التأهيل المقترح لا يلبّي أهم انشغالاتهم.

❖ **برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2):**

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة على مستوى تلك المؤسسات. و قد قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون يورو(40 مليون يورو من المفوضية الأوروبية ، و 4 مليون يورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، و يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، و قد قد تم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009[44].

✓ **نتائج البرنامج:**

بالنسبة لإجراءات العمل فقد تمّ إعداد و تنفيذ الإجراءات العملية من خلال ثلاث مستويات هي كالتالي:

[44] programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii),dossier de presse, atelier de visibilité, hôtel el djazair, algérie,24 février 2010, p .05

دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الدعم المؤسساتي	دعم الجودة
-تحديد اختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج ؛ -تحديد أكثر من **200** مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛ - دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛ -إطلاق مناقصة بقيمة **10.05** مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛	-برامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛ إستراتيجية تطوير المناولة؛ -برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية ؛ -آليات التمويل و صناديق الضمان ؛ -المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة و الاتحاد المهني لصناعة السيارات و الميكانيك.	-إعداد مشاريع محددة و خاصة لدعم وزارة الصناعة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -الهيئة الجزائرية للاعتماد ،المعهد الجزائري للتقييس،الديوان الوطني للقياسة القانونية؛ -إعداد إجراءات اختيارات هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد **17025 iso**، **Iso17020** -إعداد قائمة أولية تضم **112** هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛ -إعداد سوق الخدمات ب **7** مليون يورو من اجل الدعم التقني للجودة.

المصدر: programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii), revue de presse, algérie ,décembre 2012, p 05.

بالمقابل نجد أنه منذ مارس 2011تمّ نقل 120 ملف مؤسسة تستوفي معايير الأهلية إلى برنامج الوكالة الوطنية لتطوير المؤ ص و م للحصول على الدعم من خلاله، في حين بلغت نسبة تقدم برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2) 60%.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الثاني:التنافسية و الميزة التنافسية:

لقد أفرزت التحولات و التغيرات التي شهدها العالم و ظاهرة العولمة وضعا جديدا إذ يمكن اعتباره نظام أعمال جديد و هو المنافسة التي تعتبر التحدي الرئيسي التي تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات بدرجة غير مسبوقة لذا من الضروري انتهاج سبيل التنافسية و تحقيق مزايا تنافسية من طرف المؤسسة من أجل البقاء و الاستمرارية وتحسين موقعها في الأسواق و ذلك بالعمل الجاد و المستمر .

المطلب الأول:الإطار العام للتنافسية:

أصبح مصطلح التنافسية يشكل حلقة أساسية لدى المفكرين الاقتصاديين و المختصين في إدارة الأعمال والمؤسسات، و قد بدأ يظهر جليا في مجالات التجارة و الأعمال و الاقتصاد في الآونة الأخيرة ،وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنافسية،أهميتها ،أنواعها،مؤشراتها.

الفرع الأول:مفهوم التنافسية:يمكن تعريف التنافسية على ثلاث مستويات وذلك لاختلاف تعريفها وهي كالآتي:

أولا:التنافسية على مستوى الدولة:

"تعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها"[45]،وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية(OECD)التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني على أنها :"الدرجة التي يستطيع البلد، في ظل أسواق حرة وعادلة لإنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختيار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل"[46].

ثانيا:التنافسية على مستوى القطاع:

" فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية(العمل ورأس المال والتكنولوجيا)"[47].

وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مقاييس تتعلق بالجودة و التكلفة للمنتجات مستوى الصناعة.

---

[45] كمال رزيق، بوزعرور عمار، "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 22ماي 2002، البليدة، الجزائر ص3.

[46] طارق نوير،"دور الحكومة الداعم لتنافسية،حالة مصر"،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2002،ص5

[47] بالقاسم العباس،"التجارب الناجحة في النفاد إلى الأسواق العالمية"ندوة المعهد العربي للتخطيط، بعنوان":التنافسية العربية"، الكويت، 15 فيفري 15 -مارس 2003، ص 3.

ثالثا:التنافسية على مستوى المؤسسات:

وهي موضوع بحثنا،ويقصد بها "الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية و التطويرية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها"[48]،كم أن التعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى[49]."كما تعرف على أنها "مقدرة المؤسسة على الحفاظ أو تنمية حصصها السوقية".[50]

ومن هذه التعاريف يتضح أن العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاث (المؤسسة،القطاع،الدولة) هي علاقة تكاملية إذ لا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات لها القدرة التنافسية على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على صعيد الدولة.

-تجدر الإشارة إلى أنّ البعض يخلط بين مفهوم التنافس ،المنافسة، والقدرة التنافسية إلاّ أنّ هناك فرق مفاهيمي مهم بينهما حيث أن:

التنافس :هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في الدولة المعنية وبالتالي الشروط التي تصف السوق في هذه الدولة.

المنافسة:la concurrence :لغة هي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد من أجل التفوق، تعني "المزاحمة الحالية أو المحتملة المشترين أو البائعين بخصوص نفس المنتج، حيث يتعامل كل بائع مستقل عن باقي البائعين، وكذلك كل مشتري عن باقي المشترين"[51]

القدرة التنافسية: la compétitivité : "هي قدرة المؤسسة على مزاحمة و منافسة مؤسسات أخرى تعمل و تنشط في نفس السوق و تنتج نفس المنتجات أو منتجات بديلة تلبي نفس الحاجة حيث تختص بالفرص المستقبلية و نظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات الاستغلال"[52].

---

[48] علي سلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001 ، ص123 .

[49] دويس محمد الطيب،"براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2005،ص4.

[50] Claude Danielle échandemaison ; "dictionnaire d 'économie et des sciences sociales " ;NATHAN ; France ; 1996 ;p :71.

[51] صلاح الشناوي ،"اقتصاديات الأعمال"،مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،مصر،2000،ص29.

[52] الطيب داودي و مراد محبوب،" تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد:12، نوفمبر2007، ص39.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفرع الثاني:أهمية التنافسية وأهدافها:

يحتوي هذا الفرع على أهمية و أهداف التنافسية.

أولا:أهميتها:

تكمن أهمية التنافسية في النقاط التالية[53]:

1-تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية؛

2- خفض التكاليف والأسعار و ارتفاع العائد و منه ضمان مستوى أفضل للمؤسسة،من أجل نجاحها؛

3-اختراق الأسواق الأجنبية المختلفة بفعالية وجدارة و التمركز و التموقع فيها بقواعد راسخة و ثابتة من خلال مراكز تسويق و بيع؛

4-تعد وسيلة فعالة لتعزيز النمو الفاعل المستمر سواءا في مجال العمل و النشاط الاقتصادي الذي يمارسه هذا الفرد في إطار مجتمع؛

5-ضمان بقاء و استمرار نشاط المؤسسات و رفع مستوى أدائها من خلال استغلال أمثل و كامل لكل المجالات وميادين التنافس.

ثانيا:أهدافها:

تتمثل فيما يلي:[54]

تحقيق درجة عالية من الكفاية: معناه أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف ،وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة.

التطور والتحسين المستمر للأداء :من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات،والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيًا، إلا ان هناك صعوبة في المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.

الحصول على نمط مفيد للأرباح :حيث تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورًا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

---

[53] دويس محمد الطيب،" براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص8.

[54] صلاح الشناوي،" إقتصاديات الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2000 ، ص130.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الثاني:أنواع التنافسية ومؤشرات قياسها:

تنقسم التنافسية إلى قسمين في حين يتم قياس القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات.

الفرع الأول:

و تصنف التنافسية إلى صنفين[55]:

- التنافسية بحسب الموضوع: و هي نوعين:

أ- تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه غير كاف و كثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، و يعد ذلك أمراً غير صحيحاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة و خدمات ما بعد البيع،ولذلك يجب اختيار معايير اللتي تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

ب- تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج،حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة،الأعباء الإجمالية التي نجد من بينها تكاليف البنية، النفقات العامة ،نفقات البحث و التطوير،و المصاريف المالية من جهة أخرى.

- التنافسية وفق الزمن:تتمثل في التنافسية الملحوظة و القدرة التنافسية:

أ-التنافسية الملحوظة: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية،غير أنه يجب ألا نتفاءل بأن هذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب-القدرة التنافسية: يبين استطلاع الرأي أن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة معايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، و يبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة و لكنه لا يكفي بمفرده.و على خلاف التنافسية الملحوظة فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية و بنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية :

يمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات حيث تتضمن قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية و المتمثلة فيما يلي:

1-مؤشر الربحية: تشكل الربحية مؤشر كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة لكن لابد أن تكون ربحية المؤسسة متزايدة وهدا من أجل ضمان الاستمرار المؤسسة في السوق ويلعب مؤشر الربحية دورا كبيرا في تحديد وتطوير تنافسية

[55] عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، 2002، ص 11.

المؤسسة حيث أن ما يهم المؤسسة ليست الأرباح الحالية المحققة في لحظة معينة و إنما ما يمكن تحقيقه مستقبلا بحيث يضمن لها البقاء في السوق والاستمرار لفترة طويلة من الزمن أي" أن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها" [56]

فمؤشر الربحية أيضا مرتبط كثيرا بتدنئة التكاليف و تعتمد الأرباح المستقبلية للمؤسسة على إنتاجياتها النسبية،وتكلفة عوامل إنتاجها و كذلك الجاذبية النسبية لمنتجاتها على المدى الطويل في الأسواق،وتتم قياس القدرة التنافسية للمؤسسة انطلاقا من الربحية كمؤشر و هدا بالاعتماد على معطيات الجداول المحاسبية للمؤسسة نذكر منها النسب التالية:[57].

هامش الربح من المبيعات=(صافي الدخل/إجمالي قيمة المبيعات)*100

العائد من الاستثمار =(صافي الربح /مجموع قيمة الموجودات)*100

العائد على حق الملكية=(صافي الربح/حقوق الملكية)*100

ان ارتفاع هذه النسب مقارنة بالمنافسين يعطي مؤشر مهم على تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة،وعليه المؤسسة التي تمتلك قدرة تنافسية هي التي تحقق أرباح أكبر مقارنة بمنافسيها.

2-مؤشر تكلفة الصنع: يقصد بها "القدرة المؤسسة على الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة مقارنة مع منافسيها"[58] وهي تعتبر مؤشرا كافيا على القدرة التنافسية في فرع النشاط المتجانس أي دو منتجات متشابهة ما لم يكن دلك الانخفاض في التكاليف على حساب الربحية المستقلة كما يمكن أن تكون تكلفة وحدة العمل بديلا لتكلفة الصنع المتوسطة عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية،و تعتبر المؤسسة غير تنافسية عندما تكون تكلفة الصنع تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق و دلك إما لانخفاض إنتاجيتها ،أو أن عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا أو لسببين معا ،فالإنتاجية الضعيفة تفسيرها يكمن في آن تسييرها تسيير غير فعال وهدا في حالة قطاع دو منتجات مختلفة.[59]

ويمكن قياسها كالتالي:

تكلفة الإنتاج =(مصاريف التشغيل /رقم الأعمال)*100

3-مؤشرالانتاجية للعوامل:PTF

تعتبر الإنتاجية الكلية للعوامل كمؤشر لقياس فعالية تحويل عوامل الإنتاج الخاصة بالمؤسسة إلى منتجات ،إلا أن هدا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الانتاج ،كما أن الإنتاج إدا كان يقاس بالوحدات كالأطنان،

[56] محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية وقياسها"،جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد24،ديسمبر،2003،السنة الثانية،ص11.

[57] أحمد بلالي :الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الاستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد / 11 ماي 2007 ، ص250

[58] ثامر ياسر البكري،"استراتيجيات التسويق"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008 ، ص203

[59] كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الأول حول : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 23أفريل 2003 ، جامعة ورقلة، ص22- 202

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الكيلوغرام.....فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة في السوق.

و من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية أو الدولية المحلية، ويمكن إرجاع نموها إلى التغيرات التكنولوجية أو إلى تحقيق وفرات الحجم.

كما يتأثر نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بفر وقات الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن ربط ضعف الإنتاجية بعدم فعالية الإدارة أو عدم فعالية الاستثمار أو بالعاملين معا[60].

و الخطوة الأساسية في حساب مؤشرات الإنتاجية توفير البيانات حول مقادير المدخلات و المخرجات ويمكن التعبير عنها بالنحو التالي:

الإنتاجية الكلية= المخرجات الكلية /المدخلات الكلية

3-مؤشر الحصة من السوق :

من الممكن لأي مؤسسة أن تكون مربحة و تستحوذ على جزء هام في السوق المحلية ،دون اللجوء إلى التنافسية على المستوى الدولي، و يحصل عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الخارجية ، كما يمكن للمؤسسات أن تكون ذات ربحية آنية لكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة الخارجية ،لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها على الصعيد الدولي.

فكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة مقارنة مع تكاليف منافسيها فإن ذلك يجعلها تكسب حصة معتبرة من السوق إلى جانب اكتسابها ربحية أكبر مع افتراض تساوي الشروط الأخرى،فالحصة السوقية تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج ،وهذا في قطاع نشاط يمتاز بمنتجات متجانسة،أما في قطاع نشاط ذوي منتجات متنوعة فضعف ربحية المؤسسة بالأسباب السابقة ،إضافة إلى إمكانية أن تكون المنتجات المقدمة أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها السوقية[61].و تقاس كالآتي:

الحصة من السوق =(مبيعات المؤسسة في فترة معينة/مبيعات المؤسسات المنافسة في نفس القطاع)*100

[60] رحماني أسماء،" دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009 ، ص 18.

[61] حسين باشير،محمد نور،"سياسات الثابتة وأثرها على مناخ الاستثمار،لجنة الاستثمارالافريقي،السودان،2001،ص8.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

لقد بينت دراسة عدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج[62] :

- ✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.
- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفرات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).
- ✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.
- ✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.
- ✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.
- ✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في أيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

المطلب الثالث :الميزة التنافسية:

تعتمد الميزة التنافسية على ان يكون هناك تفوق للمنافسين أي المؤسسة المنافسة و ذلك بالحصول على مكانة في السوق و السعي للحفاظ عليها لمدة اطول و ذلك بأقل سعر ممكن او بتمييز منتجات المؤسسة.ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى تعريف الميزة التنافسية،خصائصها،أنواعها،مصادرها،محدداتها.

الفرع الاول:تعريف الميزة التنافسية و خصائصها:

- حسب M.PORTER :تنشأ الميزة التنافسية "بمجرد توصل المؤسسة لاكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا ا لاكتشاف ميداني، بمعني آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع."[63]

[62] محمد عدنان وديع ، "القدرة التنافسية و قياسها" ،مجلة جسر التنمية ،معهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 24،ديسمبر،2003،السنة الثانية،ص 15.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- وهناك من يرى ان الميزة التنافسية "ميزة او عنصر التفوق للمؤسسة الذي تحققه جراء اعتمادها استراتيجية معينة ،سواء تعلق الامر بإستراتيجية قيادة التكلفة (تحقيق ميزة التكلفة الاقل)او استراتيجية التمييز و بالتالي تحقيق الاستراتيجية الجودة الأعلى"[64]
- كما عرفها GRIFIN: بأنها"القدرات و المعارف التي تمتلكها المؤسسة و التي على المنافسين تقليدها او الحصول على مثلها"[65]

ومن هذه التعاريف يمكن القول ان المؤسسة تمتلك ميزة تنافسية اذا كانت لديها القدرة على خلق قيمة لزبائنها من خلال تبني استراتيجية تنافسية فعالة تؤكد تميزها و اختلافها عن منافسيها ، ويتجلى ذلك من خلال مستوى التكلفة و جودة المنتوج ،من اجل ضمان البقاء و الاستقرار.

خصائصها:من خلال هاته التعاريف يمكن استخلاص الخصائص التالية: [66]..

- ✓ تبنى على الاختلاف وليس التشابه؛
- ✓ يتم تأسيسها على مدى طويل باعتبارها تختص بعرض المستقبلية؛
- ✓ تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين؛
- ✓ تنتج من داخل المنظمة وتحقق قيمة لها؛
- ✓ تنعكس في كفاءة أداء المنظمة لأنشطتها ، أو في قيمة ما تقدمه إلى المشترين؛
- ✓ ينبغي أن تؤثر في سلوك المشترين و تفضيلاتهم فيما تقدمه إلى المشترين؛
- ✓ تتحقق لمدة طويلة و مستمرة و لا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها و تجديدها؛

حتى تكون الميزة التنافسية فعالة يتم الاستناد الى الشروط الاتية[67] :

- ✓ أن تكون الميزة بدرجة من الكبر بحيث تمكن المؤسسة من تحقيق مزايا أو منافع في حالة دخولها للسوق.
- ✓ أن تكون مستمرة ومتواصلة نسبيا، أي عدم إمكانية تقليدها بسهولة من جانب المنافسين.
- ✓ أن يكون أثرها ملموس أو محظوظا.

---

[63] M.PORTER,(1993) ;"L'avantage concurrentiel des nations" ,paris ,Intered,p 48.

[64] د.زغدار أحمد،"المنافسة ،التنافسية و البدائل الإستراتيجية"،دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،جامعة الجزائر،2011،ص28

[65] علاء فرحان طالب،حسين حريجة عالي،"استراتيجيات العمليات و الأسبقيات التنافسية"،دار الباروي العلمية للنشر،عمان،2011،ص 116.

[66] معموري صورية، الشيخ هجيرة،عنوان المداخلة :**محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية يومي8 و 9 نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي جامعة الشلف الجزائر،ص5.

[67] عرابة الحاج، تمجغدين نور الدين، وظيفة البحث و التطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، 28 -9 .نوفمبر 2007 ، ص8

الفرع الثاني،أنواع الميزة التنافسية ومصادرها:

سيتناول هذا الفرع أنواع و مصادر الميزة التنافسية:

أولا:أنواعها.

يوجد نوعين رئيسيين وهما التكلفة الأقل(cost leadership)،تمييز المنتج(Differentiation) وهما كالآتي:[68]

- **ميزة التكلفة الأقل** : تحقق هذه الميزة من خلال قدرتها على تصميم ، تصنيع و تسويق منتج بأقل تكلفة مقارنة مع المؤسسات المنافسة ،مما يؤدي إلى تحقيق عوائد اكبر ،ولهذا لابد من فهم الأنشطة الحرجة في حلقة أو سلسلة القيمة* للمؤسسة و التي تعد مصدرا هاما للميزة التكالفية.
- **تمييز المنتج** : معناه قدرة المؤسسة على تقديم منتوج متميز و فريد عن المنتجات التي يقدمها المنافسين و له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك بما فيها الجودة، خدمات ما بعد البيع،حجم الضمانات.

من أجل تمييز المنتج على المؤسسة فهم المصادر المحتملة من خلال الآتي [69]:

-النوعية :وتعني قدرة المؤسسة على إنتاج منتج ذي مواصفات عالية الجودة مقارنة بالمنافسين.

-التسليم :يعني حصول المشتري على المنتج عند الطلب في الوقت المناسب.

-المرونة :وهي القدرة على الاستجابة والتكييف مع التقلبات في الطلب سواء كان ذلك بالمواصفات أو الكلفة وغيرها.

- الابتكار :وتعني قدرة المؤسسة على تقديم منتجات جديدة أو التحسين فيها، ويمكن أن ينتج عن الابتكار استجابة أسرع للفرص والتهديدات .و ذلك عندما تستطيع المؤسسة استغلال قدرتها الجوهرية في المحافظة على ميزتها التنافسية.

وتوضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (29):أنواع الميزة التنافسية

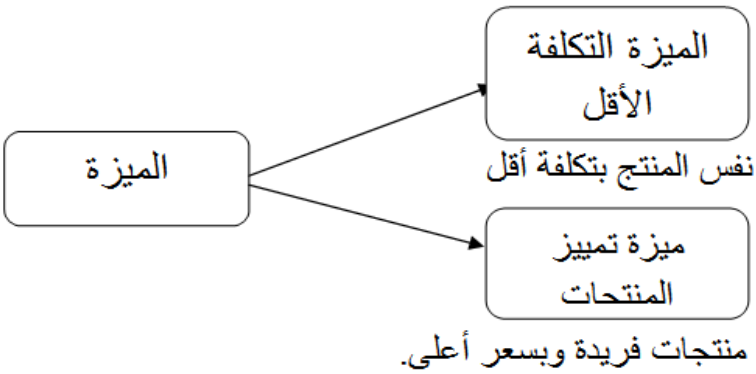

المصدر:عثمان بودحوش،"تخفيض التكاليف كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية"،مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة، 2008 ص19 .

[68] د.نبيل مرسي خليل،"الميزة التنافسية في مجال إدارة الأعمال "،كلية التجارة ،جامعتي الاسكندرية ،بيروت العربية،1996،دار الجامعية،ص85.

[69] زخروفي فيروز،كنزة سكر،"دور في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات"، مداخلة في الملتقي الدولي حول رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديث ، -جامعة الشلف ،13-14 ديسمبر2011 ،ص14،15.

*سلسلة القيمة هي طريقة نظامية للنظر في تحديد الأنشطة الرئيسية التي تتميز فيها عن منافسيها و التي تساعدها في بناء وتعزيز ميزتها التنافسية.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

ثانيا:مصادرها.

سبق القول أن الميزة التنافسية تنبع من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.إذن نلاحظ أن مصادر الميزة التنافسية هي توفر الموارد الضرورية لممارسة النشاط محل الاعتبار، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا.لذا يجب الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من أجل ضمان البقاء والاستمرار في العمل.

يمكن حصر مصادر الميزة التنافسية في ثلاثة عناصر أساسية هي الكفاءة، الجودة، المعرفة.

الاستغلال الأمثل للموارد أو ما يمكن تسميته ب**الكفاءة** ،تتجلى في تحسين الإنتاجية وتقليص تكاليف الإنتاج.لكن الكفاءة وحدها لا تكفي للحصول على نصيب من الأسواق، على اعتبار أن انخفاض سعر السلعة لا يعتبر عنصرا محددا لإقدام الزبون على اقتناء تلك السلعة، بل يتطلب الأمر من ناحية ثانية تحسين نوعية المنتج من خلال رفع جودة المنتج،ف**الجودة** العالية التي تتم من خلال عمليات البحث و التطوير تسمح للمؤسسة بالبقاء في السوق و بيع متوجاتها بسعر أعلى .

إن تحسين الكفاءة و تحقيق منتجات ذات جودة عالية لا تتم هكذا نتيجة لرغبة لدى مسيري المؤسسة ،بل تستند أساسا إلى وجود **معرفة** تتمثل في مجموع الأفكار التي تسمح للمؤسسة بتحسين فعاليتها من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين نوعية المنتجات،وتتمثل هذه المعرفة في تحقيق العلامات التجارية براءات الاختراع،و طرق التسيير.[70]

الشكل رقم(30):مصادر الميزة التنافسية:

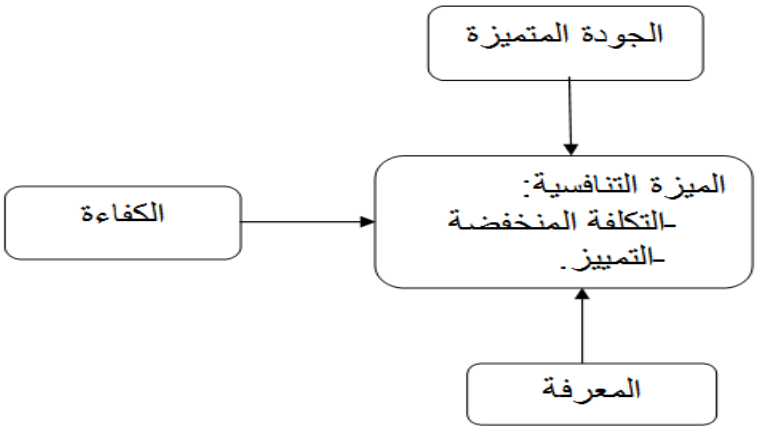

المصدر:زبير محمد :الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية "الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية "ص5.

[70] أ.د زغدار أحمد،المنافسة-التنافسية و البدائل الاستراتيجية،كلية العلوم الا قتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،دار جرجير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى،2011ص32-33.

الفرع الثالث: معايير الميزة التنافسية ومحدداتها:

للحكم على الميزة التنافسية هناك عدة معايير و محددات هي كالآتي:

أولا :معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية

للحكم على جودة الميزة التنافسية هناك عدة معايير التي تتمثل فيما يلي:

- **مصدر الميزة:** يمكن ترتيب الميزة التنافسية وفق درجتين هما[71]:

أ .مزايا تنافسية من مرتبة منخفضة: مثل التكلفة الأقل لكل من قوة العمل والمواد الخام، حيث يسهل نسبيا تقليدها ومحاكاتها من قبل المؤسسات المنافسة.

ب .مزايا تنافسية من مرتبة مرتفعة: كتمييز المنتج(التميز والتفرد في تقديم منتج أو خدمة من نوعية معينة)، تكنولوجيا عالية، السمعة الطيبة بشأن العلامة استنادا إلى مجهودات تسويقية متراكمة، أو علاقات وطيدة مع العملاء محكومة بتكاليف تحول أو تبديل مرتفعة وتتصف هذه المزايا بعدد من الخصائص من أهمها:[72]

-يتطلب تحقيقها ضرورة توافر مهارات و قدرات من مستوى مرتفع مثل الأفراد المدربين تدريبا خاصا، القدرات الفنية الداخلية، و العلاقات الوثيقة مع كبار العملاء؛

-تعتمد على تاريخ طويل من الاستثمار المستمر والتراكمي في التسهيلات المادية، التعلم المتخصص، البحوث والتطوير والتسويق.

ويترتب على هذه الأنشطة خلق مجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة وفي شكل سمعة طيبة، علاقات وثيقة مع العملاء، و حصيلة من المعرفة المتخصصة.

- **عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المنظمة:**[73]

في حالة اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة فقط مثل تصميم المنتج بأقل تكلفة أو القدرة على شراء مواد خام بأسعار منخفضة ، فإنه يمكن للمنافسين تحديد أو التغلب على آثار تلك الميزة، أما في حالة تعدد مصادر الميزة، فإنه يصعب على المنافسين تقليدها جميعا.

- **درجة التحسين و التطوير والتجديد المستمر في الميزة:**

يجب على المؤسسات أن تقوم بالتجديد الدائم والمستمر في الميزة التنافسية بشكل أسرع كي لا تقوم المؤسسات المنافسة من تقليد و محاكاة المزايا القائمة ،وهذا من خلال ادراك واكتشاف طرق جديدة أفضل للمنافسة أو تطبيقها على السوق ويكون من خلال تغيرا ت في المنتج أو العملية الإنتاجية، وأشكال جديدة للتوزيع[74].

---

[71] توابتي بن علي فاطمة ونادي مفيدة،"دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات"،الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال الغربية،جامعة الشلف ،13-14 ديسمبر 2011،ص 16.

[72] نبيل مرسي خليل،مرجع سبق ذكره،ص99.

[73] نفس المرجع السابق،ص 99.

ثانيا:محددات الميزة التنافسية:

للميزة التنافسية متغيرين أو بعدين هما : حجم الميزة التنافسية ونطاق التنافس.

- **حجم الميزة التنافسية:** تعمل المؤسسة على تحقيق الاستمرارية للميزة التنافسية، في ظل وجود المنافسة بحيث كلما كان حجم الميزة التنافسية أكبر كلما تلقت المؤسسات المنافسة صعوبة أكبر في تقليدها و القضاء عليها، كما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة وعليه فإن للميزة التنافسية دورة حياة هي الأخرى [75].وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(31):دورة حياة الميزة التنافسية:

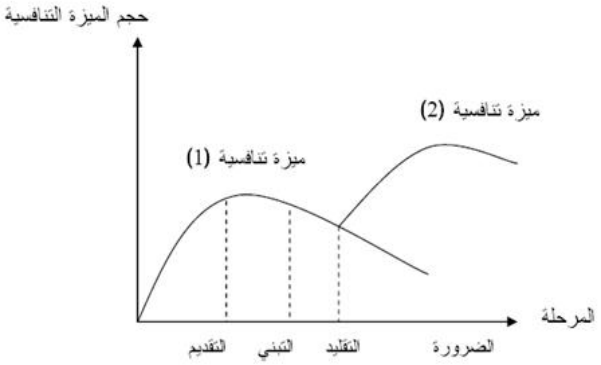

المصدر :نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال إدارة الأعمال "،كلية التجارة ،جامعتي الاسكندرية ،بيروت العربية،1996،دار الجامعة ،86.

من خلال الشكل يتبين بأن الميزة التنافسية تمر بالمراحل و هي:

مرحلة التقديم : هي المرحلة الأطول مقارنة بالمراحل الأخرى وتحتاج إلى جهود ضخمة و إمكانيات مادية، مالية وبشرية وذلك كون الميزة تقدم لأول مرة في الصناعة وكذلك يطلق على هذه المرحلة بمرحلة النمو السريع .

مرحلة التبني : في هذه المرحلة تشهد الميزة التنافسية استقرارا نسبيا من حيث الانتشار ، ويبلغ حجم الميزة التنافسية أقصاه ويبدأ المنافسين بالتحرك بسبب حجم الميزة التنافسية العالي ، وهذا للوصول إلى مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة.

مرحلة التقليد:يتضح لنا من خلال الشكل تراجع حجم الميزة التنافسية وهذا راجع لتقليد المنافسين للميزة، ومحاولة التفوق عليها.

مرحلة الضرورة: في هذه المرحلة يتواصل تراجع حجم الميزة التنافسية كون المنافسين أصبحوا يملكون نفس الميزة أوميزة أحسن منها وبالتالي من الضروري على المؤسسة تحسين ميزتها التنافسية وتطويرها.

---

[74] هلالي الوليد ،" الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية و دورها في خلق القيمة (دراسة حالة موبيليس)"،مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2009،ص32.

[75] نبيل مرسي خليل،موجع سبق ذكره،ص86.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- **نطاق التنافس أو السوق المستهدفة:**

نطاق التنافس : يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة من أجل تحقيق مزايا تنافسية،فنطاق النشاط على مدى واسع يعمل على تحقيق وفرات في التكلفة عن المؤسسات المنافسة وهذا باستعمال نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة أو صناعات مترابطة ، كما يمكن للنطاق الضيق الوصول إلى ميزة تنافسية بالتركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة ، أو تقديم منتج مميز ،وتوجد أربعة أبعاد لنطاق التنافس وهي:القطاع السوقي،النطاق الرأسي،النطاق الجغرافي،نطاق الصناعة[76]. الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(55):نطاق التنافس:

نطاق التنافس أو السوق	الشرح
نطاق القطاع السوقي Segment scope	يقصد مدى تنوع مخرجات المؤسسة و العملاء الذين يتم خدمتهم، وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.
النطاق الرأسي Vertical scope	يعبر عن مدى أداء المؤسسة لأنشطتها داخليا(قرار التصنيع)أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة(قرار الشراء). فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، و من جانب آخر يتيح التكامل درجة أقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد أو منافذ التوزيع في حالة انتهاج المؤسسة لإستراتيجية التكامل الرأسي الأمامي.
النطاق الجغرافي Geographic scope	يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تنافس فيها المؤسسة، و يسمح النطاق الجغرافي للمؤسسة تحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة ،وتبرز مدى أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي، حيث تقدم منتجاتها أو خدماتها ليس على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي.
نطاق الصناعة Industry Scope	يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المؤسسة فوجود الترابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه إتاحة فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة، فقد يمكن استخدام نفس التكنولوجيا أو أنشطة الإنتاج أو قنوات التوزيع عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي إليها المؤسسة.

المصدر:مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال إدارة الأعمال "،كلية التجارة ،جامعتي الإسكندرية ،بيروت العربية،1996،دار الجامعية ،ص88.

إن الأبعاد السابق ذكرها بنتاج سلع الإضافة إلى حجم الميزة التنافسية تعتبر كمحددات الميزة التنافسية للمؤسسة، و بالتالي يجب على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار للحفاظ على ميزتها التنافسية و تعزيز موقفها التنافسي.

[76] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره،ص ص86 -89.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و التي تمّ تدعيمها من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 استطاعت أن تحتلّ مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني . حيث أنّ الجزائر رصدت مبالغ مالية هامة ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو التي شرعت في تنفيذها سنة 2001 لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمصدر استراتيجي لتحقيق التنمية ،من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات و إنشاء هيئات عديدة لتوفير الاحتياجات الضرورية للمؤسسات، و ركزت بصفة خاصة على تدعيم تنافسيتها في ظل السعي للانفتاح على الاقتصاد العالمي لضمان بقائها و استمراريتها في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية،و كان ذلك من خلال تسطير مجموعة من برامج التأهيل استحوذت على مبالغ مالية هامة ضمن المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية ، و قد انعكس هذا الاهتمام على تطورها من خلال زيادة عددها من سنة إلى أخرى كما انعكس على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، إلّا أنّه على الرغم من هذا التطور العددي فان الواقع يوضح أنها لا تزال في تعيش في بيئة تنافسية صعبة في ظل فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية، حيث أنها لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية في ظل المشاكل التي لازالت تعانيها مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية، و لذا ينبغي على المؤسسات الجزائرية تنمية قدراتها التنافسية و السعي إلى إنتاج السلع و الخدمات بالسعر المناسب و في الوقت المناسب و ذلك بالجهود المبذولة و أيضا اكتسابها لميزة تنافسية باكتشافها لمعارف و طرق أكثر فعالية حيث لا يستطيع المنافسين تقليدها و بهذا يتم نجاح و نمو المؤسسة و اكتسابها حصة في السوق.

الفصل الرابع: الجانـب التطبيقـــــي:

آثر برامج الدعم على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة "لكسكسيز"L'EXQUISE -

إنّ برنامج التأهيل يعتبر أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، وأصبح أكثر ضرورة من أجل الاندماج في الاقتصاد التنافسي ؛فتنويع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا هاما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن.

بعد تناولنا للخلفية النظرية لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج التأهيل ومحاولتنا الإحاطة بكلّ جوانب الموضوع، سنحاول في هذا الفصل الوقوف على آثار هذه البرامج على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على حصتها في السوق المحلية و التمكن من الدخول إلى الأسواق الخارجية ،في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية الناجمة عن فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية، لقد حاولنا تسخير كلّ جهودنا لدراسة جميع البرامج المطبقة لكن للأسف تعذر علينا ذلك لصعوبة التواصل مع المؤسسات المستفيدة من هذه البرامج و تكتّم مسيري هذه المؤسسات عن التصريح بالمعلومات اللازمة للدراسة ، ولهذا السبب تمّ حصر دراستنا حول مؤسسة وحيدة في قطاع الصناعة الغذائية ؛فرع المشروبات مستفيدة من أحد برامج التأهيل، وستكون الدراسة في حدود ما تمّ التوصّل إليه من معلومات و لاعتبار أنّ البرنامج لم ينتهي في المؤسسة .

- ومن أجل وضع الفرضيات تحت الاختبار والتحقق من صحتها، نقوم في هذا الفصل بتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، هذا بعد ما نعرّف بالمؤسسة محلّ الدراسة الميدانية.سيتمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأوّل: المنهجية المتبعة في دراسة الحالة

المطلب الأول: هدف الدراسة؛ أسباب اختيار المؤسسة.

المطلب الثاني: أسلوب الدراسة.

المطلب الثالث: حدود الدراسة.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة

المطلب الأول: دراسة لقطاع المشروبات في الجزائر.

المطلب الثاني : تقديم مؤسسة "لكسكيز" ؛الهيكل التنظيمي.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لبرنامج التأهيل بالمؤسسة

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الأوّل :المنهجية المتبعة في دراسة الحالة:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث ،والمتمثلة في ثلاث فصول نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.و بما أنّه لابدّ لكلّ دراسة علمية من منهج علمي يتبعه الباحث من أجل الوصول إلى نتائج أفضل وتحقيق الأهداف المرجوة فقد اعتمدنا في هذا البحث على منهج دراسة الحالة و التي تسلط الضوء على إحدى المؤسسات بولاية **"تلمسان"** هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة **لكسكيز" .**

المطلب الأول: هدف الدراسة ؛أسباب اختيار المؤسسة:

❖ تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ برامج التأهيل، و إلى أيّ مدى يمكنه التأثير على تنافسية هذه المؤسسات لضمان بقاءها؛ و استمرار نشاطها ورفع مستوى أدائها؛ و دفعها نحو الحفاظ أو تنمية حصصها السوقية.

بالمقابل محاولة التعرف على مسار عملية التأهيل في المؤسسة لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تنافسية .

❖ من دوافع اختيار المؤسسة :

-استيفائها لشروط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ بالإضافة لاستفادتها من برنامج التأهيل؛

-تعدّ مؤسسة "لكسكيز " من بين المؤسسات المعروفة بولاية تلمسان وضواحيها، حيث تنشط منذ سنة 1928 و قد اتسعت أسواقها على المستوى الوطني و الدولي ؛

-المؤسسة مصدّرة لذا لها مستوى من المنافسة على المستوى الوطني و الدولي؛

-قبول مدير المؤسسة بإجراء الدراسة بالمؤسسة؛

لم نستطع توسيع نطاق الدراسة لأنّه لا يخفى عن أحد اليوم من وجود صعوبات للطلبة الباحثين عن المعلومة في مؤسساتنا الاقتصادية بسبب انغلاق مسيري هاته المؤسسات وتحفظهم عن التصريح بالمعلومات، نفس الشيء واجهناه عند محاولتنا التواصل مع آليات الدعم الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ ;ANGEM ; CNAC) ممّا اضطررنا لحصر عينة الدراسة و التوجّه للمؤسسات المستفيدة من برامج التأهيل دون غيرها من المؤسسات إلاّ أنّنا وللأسف لم نتمكن من التواصل مع جميع هذه المؤسسات والاكتفاء بمؤسسة واحدة من القطاع الخاص و دراسة حالتها.

المطلب الثاني: أسلوب الدراسة

يقوم منهج دراسة الحالة على أساس اختيار وحدة إدارية و اجتماعية و جمع المعلومات التفصيلية عن كلّ جانب من جوانب أنشطتها ،و من خلال هذه المعلومات و البيانات المجمعة يتم تعميم نتائجها على الحالات الأخرى المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم عليه.

❖ تضمنت أساليب الدراسة ما يلي:

1-الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الجانب النظري للموضوع؛

2-أسلوب الزيارات الميدانية للمؤسسة و هذا من أجل الحصول على أكبر كم من المعلومات من أجل تحليلها، كذلك فقد تمّ الاعتماد على المقابلة الشخصية التي تضم بعض الأسئلة بالإضافة للحصول على مجموعة من الوثائق التي ساعدتنا في الدراسة و المقدمة من طرف المؤسسة حتى يتم التعرف على كيفية تطبيق برامج التأهيل بالإضافة لموقع الانترنيت.

❖ أدوات و مصادر جمع المعلومات:

باعتبارنا اعتمدنا في بحثنا على منهج دراسة الحالة و للتغلب على إشكالية النقص في المعلومة وعدم قدرة الحصول عليها في بعض الأحيان تم اعتماد مجموعة من الأدوات المختلفة بغرض الوصول لأكبر قدر ممكن من المعطيات المرغوبة واللازمة والتي تخدم موضوع البحث وهي:

أ .**المقابلة** :تم اعتماد هذه الأداة من أجل الوصول إلى المعلومات والبيانات غير المتاحة إلّا لدى مسئولين معينين والتي يتطلب الحصول عليها بعض الإصرار، وقد تم إجراء المقابلات مع المدير العام السيّد "رحمون عثمان" و محاسب المؤسسة ومسؤولة مصلحة الجودة بالمؤسسة ،بالإضافة للعمال بورشة انتاج.

ب .**الملاحظة** :بالإضافة إلى المقابلة استخدمنا الملاحظة كأسلوب ثاني للبحث، بهدف التأكد من صحة الفرضيات المنطلق منها، وتشخيصنا المباشر لما يحدث داخل المؤسسة للتأكد من صحة المعلومة المقدمة.

ج -**وثائق المؤسسة**: زيادة على استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة المباشرة، توجد هناك وثائق المؤسسة والتي تم الحصول عليها أثناء القيام بالدراسة مثل :الهيكل التنظيمي العام، القوائم المالية وجداول حسابات النتائج؛

د-**المصادر الأخرى**: كمواقع الانترنيت و مختلف الوثائق الأخرى..

✓ **البرامج المستخدمة في علاج المعطيات:**

من خلال برنامج Microsoft Office Excel حيث تمثلت هذه الأساليب في تجميع المعطيات واستخراجها في شكل نسب مئوية ورسومات بيانية وصفية.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الثالـث: حدود الدراسـة.

- ❖ الإطار الزماني: امتدت الدراسة لحوالي شهرين (مارس/ أفريل 2015) بغرض التعرف على المؤسسة (تاريخها، نشاطها، هيكلها التنظيمي، وظائفها...) ،بالإضافة للتعرف على برنامج التأهيل بالمؤسسة و تأثيره على التنافسية؛
- ❖ الإطار المكاني: تمّ إجراء هذه الدراسة الخاصة بهذا البحث بإحدى المؤ ص و م الجزائرية، و قد وقع اختيارنا على مؤسسة "لكسكيز" للمشروبات الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية شتوان -بولاية تلمسان-، هذه المؤسسة تنتمي إلى قطاع المشروبات الذي يعدّ من القطاعات المهمة.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة:

بداية و قبل التطرق لتعريف المؤسسة محل الدراسة سيتمّ التعرف على قطاع المشروبات بالجزائر لاعتبار المؤسسة تنتمي لهذا القطاع، بعدها سيتمّ تقديم المؤسسة والتعرّض لبرنامج التأهيل المنخرطة فيه.

المطلب الأول: لمحة عن فرع المشروبات في الجزائر:

تعتبر صناعة المشروبات تابعة لقطاع الصناعات الغذائية، ولها مكانة كبيرة بين مواد الاستهلاك الواسع، فهو قطاع يولد هوامش كبيرة، ويد عاملة معتبرة،حيث تحتل المرتبة الثانية في قطاع الصناعة بالجزائر، فلقد كان منذ سنوات نشاط صناعي حكر للدولة مع وجود بعض المؤسسات الخاصة لكن بإمكانات محدودة ومع مرور الوقت وخاصة في العشر السنوات الأخيرة تطور هذا القطاع بسرعة كبيرة خاصة منذ1996 و 1998 وشمل هذا التطور دخول علامات عالمية عن طريق عقود التراخيص التي استقرت في الجزائر وظهور للمؤسسات المحلية مثل "حمود بوعلام"، "إيفري" و "روبية "و"فيتا جو" التي استطاعت التموقع في هذا السوق سواء في صناعة المشروبات الغازية أو العصائر أو المياه المعدنية، لمواجهة منافسة العلامات الكبرى، وهذا الانفتاح في الاقتصاد الجزائري وزيادة المنافسة أدى إلى تنشيط هذه السوق وتحفيز مختلف المتعاملين في هذا القطاع لتبني معايير دولية ومستوى جودة عالية سواء في الآلات المستخدمة، التسيير التعبئة والتغليف.[1]

[1] Mesbah Ahmed, Marché de la boisson gazeuse, des bulles et des enjeux, Septembre 2005, Dossier n° 56, p02

مصطلح المشروبات يتضمن المشروبات المرطبة بدون كحول (BRSA) والمشروبات الكحولية؛ حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS) يصنف الشعبة المشروبات قي المجموعة" D""المنتجات المصنعة" والتقسيم 15 "منتجات الصناعة الغذائية ".

*قدرت مساهمة هذا الفرع في إنتاج الصناعات الغذائية 7٪ بفضل تطور الاستهلاك السنوي المتوسط الذي انتقل من 19 لترا/للفرد الواحد في 1995 إلى 57,4 لتر/للفرد في2011 حسب دراسة تم تحقيقها في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتعاون مع جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات .ففي 2010 الصناعة الغذائية قي الجزائر حققت 52% من الإنتاج، 41% من القيمة المضافة، 57% من الفائض الصافي من الاستغلال للقطاع الصناعي .

و حسب الدراسة فقد تم استهلاك معدل 23,4 لتر من المياه في القارورات و 22,2 لتر من المشروبات الغازية و6 لتر من العصير للفرد الواحد في 2011. و ارتفع رقم الأعمال المتوسط لمؤسسات الفرع من 0,958مليار دج في 2009 إلى 1,217 في 2010 ،حيث كشفت الدراسة أن متعاملي هذا الفرع يتمتعون" باستقلال مالي جيد و قدرة معتبرة على التمويل الذاتي". وأن الرأسمال الأولي تضاعف ب 8,2 مرة، مضيفة أن 46٪ من المؤسسات تؤكد أنها تصدر منتجاتها؛

خلال الفترة 2005- 2010: صناعة المشروبات حققت تطورات 14% في الإنتاج، 15% الاستهلاك الوسيطي، 13% من القيمة المضافة.

ويتم تسويق منتجات فرع المشروبات بالسوق المحلية خاصة تحت 300 علامة تجارية إلى جانب العلامات الأجنبية،كما أفادت بأن آفاق تطور فرع العصير والمياه في القارورات أكيدة في حين يكاد سوق المشروبات الغازية يبلغ مرحلة النضج ،و يتوقع الخبراء بشكل عام استمرارا في نمو الفرع الذي سيبلغ مستوى الاستهلاك به 62,2 لتر/للفرد الواحد في2015 .

و اعتبر السيد محمد قاسي أحد الخبراء المكلفين بإعداد هذه الدراسة أن" فرع المشروبات يعد من بين الفروع الأكثر حركية في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية التي يكتسبها و النمو الذي تشهده و التقدم الذي تسجله على مستوى التنويع ونوعية المنتجات"[2].

تمّ إحصاء في 2012 من طرف المركز الوطني للسجل التجاري حولي 748 مؤسسة منها 695 تنشط في فرع المشروبات المرطبة غير الكحولية (BRSA) ، في حين أنّ الإحصاء الاقتصادي المعد من طرف الديوان الوطني للإحصاء ONS بيّن وجود 810 مؤسسة في فرع صناعة المشروبات .[3]

---

[2] نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي ،رقم 29 ،2013/06/30 ص 2.

[3]SYNTHESE DE L'ETUDE filiEre boissons EN AlgErie2012 Période de l'étude : Mars -juillet -2012 L'étude a été réalisée dans le cadre du programme PMEII pa r Messieurs Mohammed KACI, et Abdenour ABTROUN /JUIN 2013. P06

التقسيم الجغرافي للمؤسسات المعدّ من طرف السجل الوطني للسجل التجاري (2012) ، الإحصائيات أظهرت تمركز جهوي كما يلي:

∴ 80% من المؤسسات تتموقع في الولايات الشمالية للوطن؛

∴ ولاية الجزائر لوحدها تحوي 26% من التجمعات؛

∴ ثلاث تجمعات صناعية ذات كثافة نوعية : الجزائر العاصمة؛ بجاية؛سطيف ؛ وهران.

❖ حسب التصنيفات الدولية، فإننا نستطيع أن نصنف فرع المشروبات المرطبة غير الكحولية عموما إلى أربعة أصناف[4]:

✓ **المشروبات الغازية** les boissons Gazeuses :

عبارة عن مشروبات تصنع من الماء المعالج مع غاز ثاني أكسيد الكربون بإضافة مواد محلية وأخرى ملونة وثالثة منكهة، مع وجود أحماض مثل :حمض الفوسفوريك وحمض الستريك، وتنقسم إلى:

∴ شراب الليمون : Les Limonades

∴ مشروبات غازية بالفواكه: les boissons aux fruits carbonatées

∴ الصودا: les sodas

✓ **المشروبات غير الغازية**: les boissons plates قديما كانت تنتمي إلى صنف عصير الفواكه، لكنها الآن أصبحت تصنف وحدها لعدم احترامها لخصائص هذا الصنف، وهي تنقسم إلى عدة أقسام منها:

∴ مشروبات بالفواكه: les boissons aux fruits

∴ المشروب: sirops

∴ الشاي المجمد: thés glacés

∴ مشروبات الطاقة: boissons énergétiques

∴ مشروبات بالحليب:les boissons à base de lait

✓ **عصير الفواكه**:les jus de fruits : يضم صنف عصير الفواكه خمسة عائلات وهي:

∴ العصير الخالص المتأتي من الفواكه:les pur jus, obtenus à partir de fruits

∴ العصير الخالص المتأتي من الخلاصة (خلاصة فواكه مركزة):

les pur jus, obtenus à partir de concentré

∴ عصير فواكه مركز: les jus de fruits concentrés

∴ مشروب الفواكه: nectars de fruits

∴ عصير فواكه مجففة: les jus de fruits déshydratés

[4] Abdelkrim Boudra . Industries des boissons et des jus de fruits, unrecueil des fiches sous sectorielles, Algerie : EDPME , 2007

✓ **مياه القاورات /مياه المائدة**: les eaux de table / les eaux embouteillés : تنقسم إلى عدة أقسام منها:

∴ المياه المعدنية الطبيعية: les eaux minérales naturelles

∴ مياه المنبع: les eaux de source

∴ المياه المنكهة: les eaux aromatisées

الشكل رقم (32):الشكل العام لقطاع المشروبات و المراحل التي يمر بها:

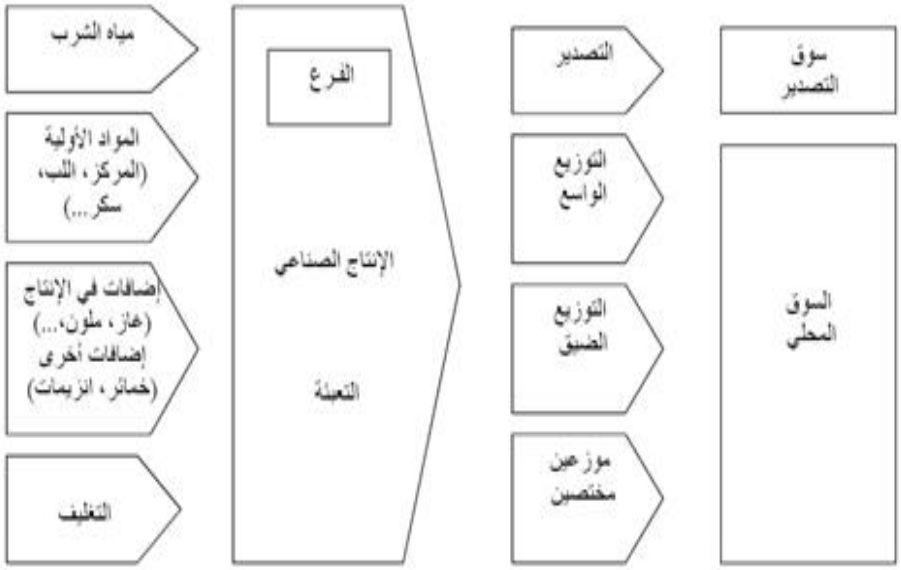

Source : Rapport général de l' APAB/euro Développement PME, Etude de la filière boissons Algérie juin 2005, p14 Apab-dz.org

❖ **تنافسية فرع المشروبات:**

المشروبات المرطبة غير الكحولية :الملاحظ في مجال صناعة المشروبات تزايد في صادرات "الصودا" و "مياه القاورات" منذ 2003 و هذا يعكس تنافسية على مستوى السعر و الجودة ؛

المشروبات الكحولية: صادرات الخمور عرفت انخفاضا شديدا ،من 779,7 مليون دج في 2003 الى 105,4 مليون دج في 2010 ، تنافسية المنتوج الجزائري تبقى مطروحة بشدة.

هذا الانخفاض يمكن تفسيره بظهور منتجين جدد(الشيلي ،استراليا، جنوب إفريقيا) ،الأسواق النامية(أسيا) تطلب منتجات ذات نوعية.

✓ **التحليل الاقتصادي و المالي**: هذا التحليل يعتمد على النتائج التالية:

الخصـــائص الأســـاسية للفـــرع	
التركز القوي	يسيطر على هذا الفرع 20 متعامل يمثلون حوالي 99% من السوق
رؤوس الأموال	حجم الاستثمارات مهم و يمثل 90%من استثمارات هذا الفرع
استغلال الأصول	احتياطات الإنتاجية يسيطر عليها المتعاملون الكبار
المر دودية	مردو دية مهمة لإنتاج الصودا و مياه القارورات متبوعة بمنتجات العصائر

✓ صناعة المشروبات يسيطر عليها القطاع الخاص بنسبة 94,6% ، و الجدول الموالي يوّضح ذلك:

الرمز	التقسيم	العامة	الخاصة	أخرى	المجموع
11	إنتاج المشروبات	19	766	25	810

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نفقات الاستهلاك الفردي للعائلات عرف تطورا في المتوسط بلغ 13,5% في السنة للفترة 2005-2010.

✓ حقّق سوق المشروبات المرطبة غير الكحولية في2011 رقم أعمال أكثر من 38 مليار دج ، الجدول الموالي يبّن رقم الأعمال لفرع المشروبات:

	المشروبات الغازية	العصائر و مشروبات الفواكه	مياه القارورات	المشروبات المرطبة غير الكحولية *
قيمة المبيعات بمليار دج	18.046	7.918	12.131	38.095

*معدل النمو BRSA للفترة 2010-2011 بلغ 5,9% ؛

تقديرات سوق المشروبات لآفاق 2015 تقدّر ب62,2 لتر/للشخص/السنة ، وحجم إجمالي ب2.394,7 مليون لتر.

✓ يلعب فرع المشروبات دور ديناميكي في التجارة الخارجية:

- فيما يخصّ واردات المشروبات مقارنة بالمواد الغذائية أقل من 1% (ل 6 سنوات)؛
- بالنسبة للصادرات هي نمو متواصل (على 5 -6 سنوات)؛

و الشكل الموالي يبين ذلك:

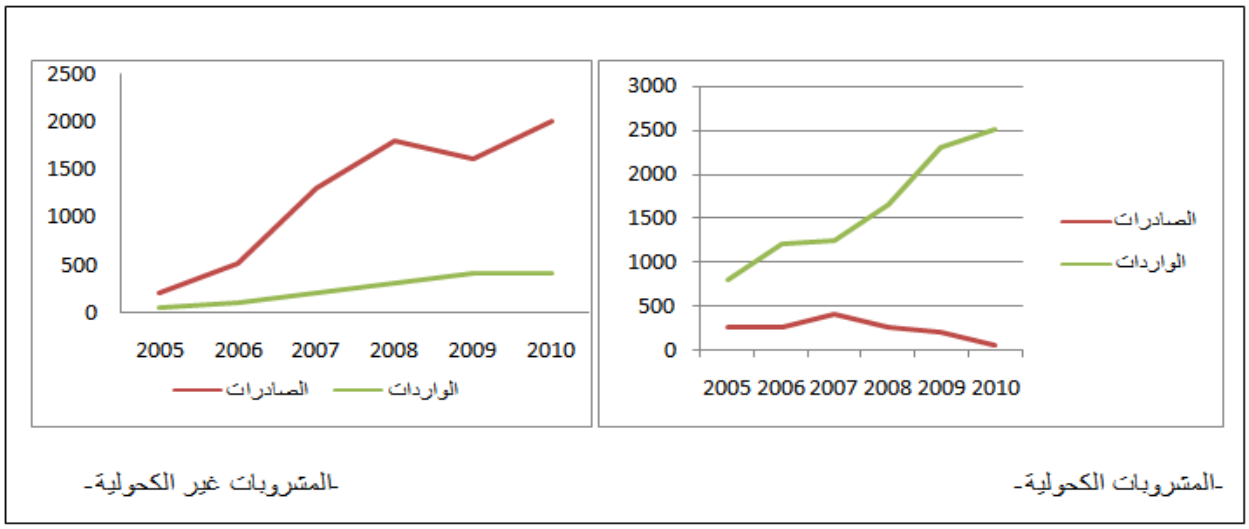

الشكل رقم (33): الميزان التجاري لفرع المشروبات:

✓ نتائج الدراسة لسنة 2012 لعينة من مؤسسات هذا الفرع أظهرت ما يلي:

* 60% من المؤسسات "ذات المسؤولية المحدودة"(SARL) و 30% "شركة مساهمة" (SPA)؛
* تتميّز المؤسسات بتشكيلة منتجات واسعة و متنوعة ؛
* مؤسسات فرع "مياه القاروارات" توجهت نحو المشروبات الغازية أو غير الغازية ،المعطرة ؛
* مؤسسات فرع الصودا توجهت نحو مياه الفواكه و/أو العصائر؛
* 46% من المؤسسات مصدرة ،بالنسبة للصودا ،العصائر ، مياه القاروارات؛
* عدد العمال الإجمالي للمؤسسات التي شملتها العينة 5217 عامل ،45% من المؤسسات تشغل 81% و 35% من المؤسسات تشغل أقل من 100 عامل؛
* ارتفاع رقم الأعمال بالنسبة ل80%من المؤسسات؛ معدل النمو المتوسط بلغ16%؛

* في المتوسط ؛الإنتاجية التجارية(la productivité commerciale) (رقم الأعمال/ عدد العمال) بلغت6.626 KDA للعامل موزّعة على827 KDA كحدّ أدنى ، و 16.421kda/ للعامل كحدّ أقصى ؛
* الإنتاجية الطبيعية (la productivité physique) (الإنتاج/ العمال) بلغت 1.675 ساعة/عامل ؛
* المؤسسات الصغيرة ضعيفة التأطير و التسيير ؛
* متوسط الدخل السنوي 604 kda ، مع تغيّر كبير من139 kda إلى 1440kda/ للعامل؛
* توزّع مؤسسات هذا الفرع يتمّ بصفة مختلفة ما بين مجمعات صناعية كبيرة و مؤسسات ذات حجم صغير؛
* المؤسسات الرائدة هي المؤسسات الكبيرة التي تستعمل الأدوات الحديثة في التسويق؛

جدول SWOT: هو جدول توضيحي يبين نقاط القوة و الضعف، التهديدات ،الفرص لفرع المشروبات بالجزائر.

الجدول رقم (56):جدول SWOT

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
كل الفروع	-تكاليف اليد العاملة منخفضة.	-عدم وجود معرفة بالسوق؛ - عدم وجود ابتكارات جديدة -ضعف استعمال	Gisement de Marché -صادرات	-قدرة شرائية منخفضة
المشروبات الغازية	-تطبيق آليات التوزيع الحديثة من طرف المؤسسات الرائدة؛	-فرض ضرائب مرتفعة على المواد الأولية المستوردة؛ - غياب المراقبة والنصوص القانونية التي تحدد حصص	- انتشار محلي	-كثافة رأسمالية متوسطة؛ -نقص في تطبيق التقنيات النوعية للماء
مشروبات غير	-سعر تنافسي؛ -هوامش ربح معتبرة.	-استقلالية الموردين؛ -عدم وجود صورة واضحة عن هذه التشكيلة	/	-كثافة رأسمالية متوسطة؛ -نقص في تطبيق

عصير الفواكه	أثبتت بعض العصائر المنتجة جودتها.	-وجود خلط في مختلف العصائر المنتجة خاصة من الناحية القانونية.	/	-كثافة رأسمالية عالية؛ -نقص في تطبيق التقنيات النوعية للماء
مياه القارورات	هوامش ربح معتبرة	-النوعية الرديئة لشبكة المياه العمومية.	/	-نقص في تطبيق التقنيات النوعية للماء بالنسبة للوحدات

Source:Michel Boidin, Abdenour Abtroun, Abdelkrim Boudra, Frank Jolibert,Alain Tirard, Hamdane Touaibia " Etude De La Fillère Boissons", dans le rapport principal, Alger : rapport général APAB/ Euro Developpment Pme, juin 2005.P 64.

✓ **المؤسسات المتنافسة في فرع المشروبات الغازية :**

يضم سوق المشروبات الجزائرية حوالي 1467 مؤسسة مسجلة في مركز السجل التجاري، وتتواجد المؤسسات المتخصصة في صناعة المشروبات الغازية في كل جهات الوطن خاصة في الشرق، الوسط والغرب، أما الجنوب فيعاني نقص كبير في هذه الصناعة، وحسب الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة يوجد 34 مؤسسة للمياه المعدنية، 44 وحدة للعصائر، 7 للكحول والخمور، و 235 للمشروبات الغازية تنتج حوالي 6 إلى 6.5 مليون هكتولتر من المشروبات الليمونية التقليدية والمشروبات الممتازة مثل بيبسي وكوكا 2.4 مليون هكتولتر سنة 2006.[5]

جدول رقم (57): أهم المؤسسات الناشطة في قطاع لمشروبات :

النشاط	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات
مشروبات	بيبسي كولا، كوكا كولا، حمود بوعلام، إفري،	GROUPE GBA	موجودة لكنها لا
مشروبات	فلاش، إفري، توجه.	Jucob	موجودة لكن
عصير الفواكه	فيتاجو (vita jus)،jutop، بانش، عصير رويال، حمود بوعلام، إفري، تشينا	GroupeENAJC	موجودة لكن بدون اسم.

[5] Rapport de présentation du secteur agro-alimentaire en Algérie, projet Emed - Commission Européenne Septembre 2006. p14 www.emed-tds.com/agrifooddocs/reports/Algeria-%20Report%20on%20Ag.doc

مياه للقارورات	إفري، سيدي الكبير، يوكوس، حياة قديلة.	Groupe GBT ( )	موجودة مثل

Source : Rapport général APAB/euro Développement PME, par des experts Européens, étude de la filière boissons Algérie, Juin2005.

✓ الجانب القانوني لفرع المشروبات في الجزائر:

فيما يخص النصوص القانونية فهناك عدة خصائص منها:

1.غياب النصوص القانونية المختصة في تصنيف المنتجات في عدة أجزاء من السوق(سوق العصائر مثلا)؛ وغياب النصوص القانونية الردعية الخاصة بمعايير وشروط النظافة في عملية التصنيع وحفظ المنتجات والذي يسبب أخطار على صحة المستهلكين؛

2.غياب معايير وطنية ومرجعيات مهنية للمنتجين في صناعة المشروبات(خاصة في مشروبات الفواكه الغازية وغير الغازية والمياه الثمرية) والذي يؤثر على عمل المنتجين الحقيقيين في القطاع؛

3عدم احترام عدد كبير من المؤسسات للمعايير الغذائية(في عملية الإنتاج ونوعية المنتجات)وكذا المعايير الدنيا للنظافة والأمن الغذائي؛

4- التعريفات الجمركية ارتفعت منذ 2005،الهيكل التنظيمي للتعريفات الجمركية مقسمة لثلاث فئات 5%،15%،30% للمخرجات و الإنتاج النهائي للإشارة فقد تمّ حذف La DAP (droit additionnel provisoire) في جانفي 2006.

المطلب الثاني:تقديم مؤسسة "لكسكيز":

الفرع الأوّل: نبذة تاريخية :

نشأت في مارس 1928 من طرف السيد "العربي رحمون" و السيد "جيلالي خديم "؛ و بعد رحيل السيد "خديم" تمّ تأسيس الشركة باسم العربي رحمون و أبنائه سنة 1951 ،حيث تمّ تقسيم المهام بين:

- مصطفى :المدير؛
- جيلالي:المعالج؛
- عبد الكريم: مسئول عن المشتريات (التموين)؛

و في عام 1956 تمّ اقتناء أول آلة أوتوماتيكية يمكنها إنتاج 8000 زجاجات / ساعة، بعد الاستقلال، تواصل تطور المؤسسة من خلال إضافة إلى قائمة مجموعتها من مياه الفواكه الطبيعية بمركز البرتقال

L'eau fruitée à base d'orange naturelle. للأسف،جاءت فترة احتكار كبح هذا النمو وأجبرت الشركة على التخلي عن تصنيعها وتسليمها في ظروف ملائمة،بعد الفترة الصعبة تمّ إعادة شراء أسهم عبد الكريم ومصطفى من طرف جيلا لي وأنشأت شركة جيلا لي رحمون و أبنائه من خلال إعطاء ابنه :

-رحمون عثمان :الإشراف؛

-رحمون رضا: الإعداد؛

- رحمون أمين : الخدمة التجارية.

الفريق الجديد من الشباب المبتكر قام بتحديث الزجاجات و التغليف، و تمّ الانتقال للمنطقة الصناعية بحيث ارتفع عدد العمال من 11 إلى 150 عامل. بالإضافة للاستثمار في المعدات التكنولوجية الحديثة .

المصدر: WWW.L'EXQUISE1928.COM

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة "لكسكيز":

مؤسسة "**لكسكيز**" L'EXQUISE مؤسسة خاصة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) برأس مال اجتماعي قدره **41.436.000 دج** يقع مقرّها الرئيسي في المنطقة الصناعية شتوان تجزئة رقم 05– تلمسان-، تنشط في قطاع الصناعة الغذائية مختصة في المشروبات الغازية؛ العصائر و شراب ،حاليا المؤسسة تضمّ مساهمين (02)، تتربّع على مساحة مقدرة ب5400 م^2، لها قدرة إنتاج ب125.000 لتر/يوم ،لها قدرة تخزين تقدّر ب3000 م^2 تستخدم في ذلك 03 مخازن،فيما يخصّ التوزيع فهي تعتمد على 21 شاحنة .

* تقوم المؤسسة بالتصدير خارج الوطن: فرنسا كبلد رئيسي، و هناك مشروع تصدير "لتونس"، و بلدان من "إفريقيا"، كما أنّها كانت تصدر إلى "كندا" و"انجلترا" في وقت مضى.

❖ تشكيلة المنتجات: عرفت تنوع كبير و جهود معتبرة من حيث جودة المنتجات و نوعية التكنولوجيا المستخدمة وهي تتمثل فيما يلي:

- قارورات زجاجية 1 لتر(07 أذواق)؛

- قارورات زجاجية 25 سل صودا ؛ و عصير (08 أذواق)؛
- قارورات بلاستيكية PET[6] 1 لتر و 2لتر (07 أذواق)؛
- قارورات شراب (Sirop) (08 أذواق).
- عوامل تنافسية المؤسسة:

الخبرة: حيث تنشط المؤسسة في الميدان منذ أكثر من 80 سنة؛

جودة المنتوج: تولي الشركة اهتماما كبيرا لزبائنها ومستهلكيها وتسعى لضمان ولائهم لعلاماتها وهذا يشكل نقطة قوة لها. ، تعدد الأذواق، وتنوع الأحجام التي توافق كل الاحتياجات

الهيكل التنظيمي:

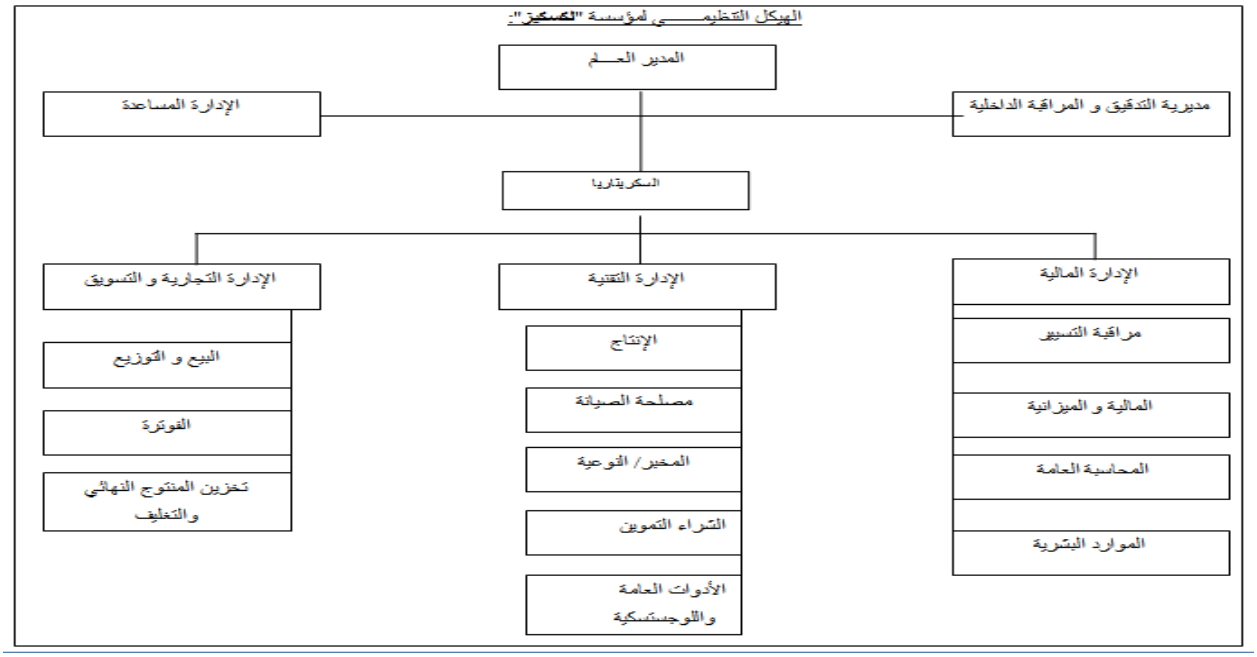

المصدر: وثائق المؤسسة.

- **المديرية العامة**: يتمثل دورها في تحديد الغايات الإستراتيجية الهامة؛ ووضع الوسائل المادية قيد التوظيف، الاستماع إلى رأي الزبائن ،تشجيع تنمية شركة تجارية ،تأمين المنافسة التجارية في السوق ،وضع هيكل تسيير النوعية ،تطوير باستمرار مؤهلات العمال أمانة سر الإدارة و صورها قراءة و تصنيف الملفات و البريد؛ التنسيق أو مراقبة نشاطات الإدارة.
- **السكرتارية**: تتكون من سكرتيرة المدير العام وهي المكلفة بكل ما يتعلق بالمدير من اتصالات وتحديد مواعيد وكتابة تقرير.

[6] PET :POLY ETHYL2NE TéRéPHTALATE هي عبارة عن مادة بلاستيكية تستعمل كثيرا في تنظيف السوائل الغذائية و يعاد تأهيلها مخبريا بنسبة 72%

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- **مصلحة التدقيق و المراقبة الداخلية:** و يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية،و ذلك أجل حماية أموال المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمشروع و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.
- **مديرية التجارة و التسويق** : مكلفة بكيفية القيام بالعمليات التجارية للمنتجات" شراء ،بيع "وطريقة عرضها في الأسواق.

***التجارية** : الهدف منها:

-مراقبة الحالة اليومية للفواتير؛

-تجميع الأعمال المرتبطة بتوصيل المنتوج إلى الزبائن و العملية التي تتبع في مرحلة البيع؛

-بيع المنتجات إلى مختلف الزبائن؛

-تنمية السياسة التجارية للمؤسس؛.

-دراسة وتقدير المبيعات من خلال دراسة الأسواق وتقدير الطلب على منتجات المؤسسة واتجاه تطوره مستقبلا؛

-دراسة وتحليل المركز التنافسي للمؤسسة من أجل تحديد هدف إنتاجي لها؛

-القيام بالبحوث وإعطاء الاقتراحات التي تمكن من زيادة مبيعات المؤسسة.

***التسويق** : هي من أجل:

-القيام بدراسات السوق ووضع مكان للإستراتيجية للحصول على أغلب الحصص في السوق؛

-إتباع إستراتجية تحديد الطلب للمنتجات داخل السوق؛

-وضع و توفير الإمكانيات اللازمة التي تساعدها على عرض منتجاتها داخل السوق.

***مصلحة البيع و التوزيع:** يهتم بالتموين الدائم لزبائن المؤسسة على المستوى الوطني و الدولي، و تقوم بتوزيع منتجاتها محليا بمساعدة عدد من الشاحنات و عددها 21 شاحنة.

- **مديرية المالية و المحاسبة** :حيث يقوم بالمهام التالية:

-تحديد السياسة المالية بتحقيق التوازن المالي والاستعمال العقلاني للموارد المالية وتهيئة المخطط المالي؛

-تأمين الحفاظ على التمويل الضروري لتحقيق الأهداف المسطرة؛

-تأمين وإصدار الإجراءات المالية والمحاسبية كإعداد أجور العمال والموظفين ومتابعة ما يطرأ من تعديلات.

-إعداد جميع الاستمارات والكشوف التي تطلبها مؤسسة الضمان الاجتماعي؛

-دفع كل التكاليف الأخرى :تكاليف النقل....الخ؛

-مراجعة كل الحسابات والتكاليف؛

-تقدير الميزانيات؛

-بالنسبة للمحاسبة التحليلية تهدف إلى تحديد تكلفة المدخلات و المخرجات بمتابعة العمليات التي تتم على مستوى المخزن ،القيام بعملية الجرد السنوي و الشهري للمواد الأولية للمنتجات.

*مصلحة مراقبة التسيير: مهمة هذا القسم الرئيسية السهر على احترام و تطبيق عمليات التسيير داخل المؤسسة ومراقبتها سواءا في المصنع من جهة التعبئة و التغليف و كيفية خروج المنتج النهائي ،كذلك تقييم الأداء و توفير المعلومات للأطراف الداخلة في المؤسسة.

*مصلحة الموارد البشرية:

تهتم هذه المديرية بتسيير المورد البشري الخاص بالمؤسسة، وهي مكلفة بالمهام التالية:

-الإشراف على عملية الحضور والغياب ودراسة تطوره وأسبابه؛

-تنفيذ القرارات والتعليمات الخاصة بالشغل أو التأكد من مطابقتها مع الشروط المحددة؛

-الإشراف على حساب الإجازات مع تحديد وتنفيذ العقوبات لمن يرتكب مخالفات أثناء العمل؛

-القيام ببحوث تبسيط العمل وإجراءاته وبالبحوث التنظيمية؛

-دراسة المشاكل الخاصة بالعمال مع الاشتراك في وضع مقاييس الترقية وقياس الكفاءة.

المديرية التقنية:

*قسم الإنتاج :مسؤول عن مختلف منتجات المؤسسة، وذلك بتحديد الكميات الواجب إنتاجها بالتنسيق مع المصلحة التجارية التي تقوم بدورها بتحديد هذه الكميات على أساس الطلبيات الواردة إلى المؤسسة.

*مصلحة الصيانة :يقوم بالمهام التالية:

-صيانة وسائل الإنتاج لضمان استمرارية العمل؛

-ضمان تجديد الآلات القديمة وبرمجتها؛

-القيام بالدراسات التقنية؛

-متابعة وصيانة وسائل نقل البضائع؛

-تصليح الكهرباء.

*المخبر/النوعية: تحسين نوعية المنتج من خلال المراقبة النوعية إضافة إلى السهر على تطوير النكهات الصادرة أساسا من مخبر البحوث:

تحليل المواد الأولية عند استقبالها وبعد تخزينها؛

-متابعة عمل معاينة المواد الأولية؛

-تحليل التكاليف المتعلقة بها؛

-تركيز المواد الأولية والمواد الاستهلاكية؛

-تحديد معمل الجودة؛

-مراقبة المنتجات التامة الصنع قبل وبعد تكيفها في عبوات؛

-مسؤولية مراقبة الجودة وتسيير المنتجات؛

-مراقبة معايير الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وعملية البحث.

*قسم الشراء و التموين :حيث يقوم بالمهام التالية:

-وضع برنامج التموين حسب حالات الإنتاج؛

-تنفيذ برنامج توزيع الحصص والتخزين؛

-شراء المواد المستعملة في عملية الإنتاج وقطع الغيار؛

-القيام بكل البحوث المتعلقة بتخطيط مباني المخازن، تحسين ظروف العمل داخل المخازن، تحقيق الفعالية والمرونة القصوى للمناولة داخل المخازن؛

-القيام بعملية الجرد وفحص المواد المشتراة للتأكد من مدى موافقتها للمواصفات المطلوبة.

*مصلحة الأدوات العامة و اللوجستيكية: و تضمّ كلّ من الأمن(تضمن الأمن الدائم للمؤسسة، بما في ذلك مراقبة مختلف الأفراد الواردين إلى المؤسسة، ومراقبة الكميات الصادرة من المؤسسة.)و حظيرة و السيارات.

❖ **أهداف المؤسسة:** تسعى هاته المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- استعمال الآلات العالية التقنية في عملية الإنتاج.
- إيصال المنتج للمستهلك بأعلى جودة وأقل تكلفة.
- كسب رضا ووفاء العملاء.
- الرفع من ربحية المؤسسة عن طريق تخفيض السعر وتحسين الجودة.
- التحسين المستمر لجودة المنتجات.
- تنظيم دورات تكوينية لرفع القدرات المهنية للعمال وتجهيزهم لرفع الكفاءة داخل المؤسسة.
- زيادة الحصة السوقية وإيصال المنتج على كل المناطق الجزائرية.
- اختراق المحيط من خلال تحقيق منافسة عالية تضمن لها حصة سوقية مناسبة.
- التواجد على المستوى الوطني و الدولي بتوسيع وتوفير منتج أكثر وبسعر ملائم.

المطلب الثالث: برنامج التأهيل في مؤسسة "لكسكيز":

قامت المؤسسة بعملية التأهيل من أجل الرفع من تنافسيتها خاصة و أنّ الجزائر أصبحت منفتحة على العالم الاقتصادي و قصد تحسين مستوى تسيير المؤسسة من أجل تنميتها و رفع مستواها لضمان استمراريتها. و حسب تصريح المدير العام إنّ التأهيل يعني "النظام" يبدأ من الأساس من أبسط الأشياء كالاستقبال، كما أكّد على طريقة التواصل بين الموظفين فيما بينهم وبين الموظفين و المدير و التي يجب أن تبنى على التنسيق و العمل الجماعي، كما أشار

إلى "ثقافة المؤسسة" باعتبارها من أهم المفاهيم التي تحافظ عليها المؤسسات المختلفة وتعتني بها كثيرا، فتولي المؤسسة صياغة الثقافة العامة ، كما وتحرص على تعريف العاملين في المؤسسة بهذه الثقافة فتغرس في نفوسهم انطباعا عاما عن مكان عملهم، والإطار العام لأجواء العمل داخل المؤسسة.

كبداية و كأيّ مؤسسة أخرى قامت المؤسسة قبل تبني برنامج التأهيل بعملية التشخيص الشامل الذي مسّ جميع الوظائف و هذا نظرا لأهميته داخل المؤسسة و دوره في سير برنامج التأهيل ،و يعتبر التشخيص دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، أي تقدير نشاط المؤسسة، المكانة التنافسية، نقاط قوتها وضعفها، يسمح هذا التشخيص بوضع إستراتيجية مستقبلية للمؤسسة. كما يمثل مخطّط التأهيل بالنسبة للمؤسسة عملية تطوير مستمرة تسمح لها بعملية التقدم و تحسين التسيير والجودة.

الشكل رقم (34): مسار التشخيص الاستراتيجي العام:

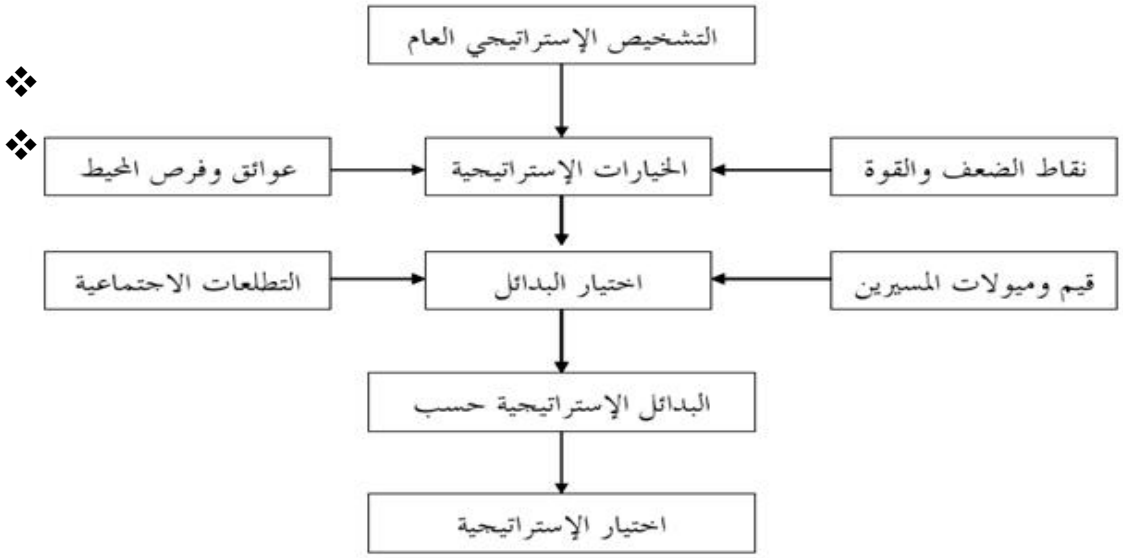

❖ بطاقة فنية حول برنامج التأهيل في المؤسسة:

- البرنامج المطبق في المؤسسة: برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة EDPME
- السنة : 2009؛
- مبلغ استثمار: أقل من مليون دج في إطار برنامج التأهيل ؛
- بلغت حصة الاستثمارات اللامادية : أقلّ من 5%من إجمالي مبلغ الاستثمار؛
- شملت الاستثمارات اللامادية :

∴ التشخيص " ما قبل التأهيل"؛

∴. الدراسة و الاستكشاف؛

✓ برنامج دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة EDPME* :

تبنته المؤسسة سنة 2009 يعمل البرنامج على تحسين النوعية و مطابقة المعايير وإدراج تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة كعوامل للتنافسية؛ لجعل المؤسسات قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية،و جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص وم الجزائرية وقد أخذ اسم :أورو _تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية EURO_ Développante PME. Algérienne

أهداف البرنامج[7]:

مقسّمة إلى جزئين: أهداف إجمالية وأهداف خاصة :

*الأهدف الإجمالية :ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؛

* الأهداف الخاصة :وتمثلت فيما يلي:

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛

-تطوير طرق الحص ول على المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛

-المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية ل م ص و م؛

-تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات ص و م..

مجالات وأدوات تدخل البرنامج :	
مجالات تدخل البرنامج	أدوات تدخل البرنامج

[7] غدير أحمد سليمة، "تأهيل المؤ ص و م في الجزائر (دراسة تقييمية لبرنامج ميدا)". مرجع سبق ذكره.ص72

* لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص وم الجزائرية وقد أخذ اسم :أورو _تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية EURO_ Développante PME. Algérienne

-التطوير الإستراتيجي. -التسويق. -الإدارة والتنظيم. -تسيير الموارد البشرية. -الإنتاج(التحكم في التكاليف ,النوعية ,التنظيم , الصيانة ,التموين ,المخزون)؛ -المالية والمحاسبة. -مراقبة التسيير.	-التشخيص الأولي والتشخيص. -عمليات إعادة التأهيل. -مخطط الأعمال. -عمليات التكوين -دعم المعلومة. -البحث عن الشركاء. -دعم مخطط التمويل. -الحث على خلق صناديق لضمان القروض وتسييرها.

شروط الاستفادة من البرنامج :

كي تستطيع أي مؤسسة ص و م أن تستفيد من هذا البرنامج إذا توفرت فيها الشروط التالية:

أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛

عدد العمال أكثر من 20 عاملا دائما؛

يجب أن يكون على الأقل 60 % من رأس مالها الإجمالي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛

أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛

الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل)الباقي 80 % يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.(

✓ مراحل برنامج التأهيل داخل المؤسسة:

في البداية فرضت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فريق فرنسي لتشخيص المؤسسة والذي تمّ رفضه من قبل هذه الأخيرة، حيث طلبت المؤسسة فريقا آخر ليأتي فريق جزائري الذي قام بالتشخيص لمدة أسبوعين تقريبا و ذلك سنة 2009، و قد تمّ إعداده وفق المراحل التالية:

➢ مرحلة الاجتماع التحضيري :

ويتم بين مسئولي المؤسسة والمشخص ، حيث يقوم مسؤول المؤسسة بعرض المشاكل وذلك ليعرف المشخص بطبيعة المهمة الموكلة إليه كما يتم الاتفاق حول أمور أخرى.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- مرحلة تخطيط العمل ووضع البرنامج:

بعد الاجتماع التحضيري يقوم المشخص بتسطير الخطوط العريضة لعمله والبرنامج المتبع ، حيث يختار المنهجية التي يجري بها التشخيص ويحدد مجالات ذلك.

- مرحلة جمع المعلومات :

للحصول على أكثر معلومات ممكنة يستخدم المشخص تقنيات تسمح له بذلك وهي الاستبيانات، المقابلات، الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- مرحلة التحليل الإنتقادي :

وذلك من خلال مقارنة الوضعية الحالية للمؤسسة مع التقديرات المخططة ومع المحيط الخارجي وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشكل.

- مرحلة التوصيات :

بعد التحليل الذي يقوم به المشخص يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتفادي تكرار المشكل، وما يجب القيام به مستقبلا.

- مرحلة تقديم التقرير :

وهـي المرحلة الحاسمة حيث يتم:

. إعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير .

. الاتفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير .

. القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة والمفاضلة بينها بانتقاء الأمثل منها .

. إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموما .

✓ فيما يخصّ النتيجة النهائية للتشخيص فحسب تصريح المدير العام للمؤسسة فكانت مقبولة.

❖ تحليل لنتائج البرنامج في المؤسسة:

✓ الجانب الوظيفي:

- **الجودة:** :بعد استحداث هذه المصلحة في إطار برنامج التأهيل أصبحت المؤسسة تنتج منتجها بمواصفات ومعايير دقيقة خاصة، كما تمّ إضافة نكهات جديدة ؛ بالإضافة لتبني المؤسسة لنظام الجودة "HACCP" و الذي يهدف لتحليل المخاطر و التحكّم في النقاط الحرجة؛
- **الإنتاج:** حيث تمّ إدخال تعديلات على طريقة الإنتاج، بالإضافة لشراء آلات جديدة:

- في سنة 2014 تمّ شراء (laveuse) لغسل القارورات بالإضافة لآلة لحمل القارورات كذلك آلة لنزع (Dévisseuse) و تركيب غطاء القارورات (visseuse) مع تحديث لآلة وضع الملصقات(étiqueteuse)و التاريخ على القارورات ؛
- في سنة 2015 تمّ تحديث الآلات الخاصة بالقارورات البلاستيكية؛

- ظهر تحكم في سعر تكاليف المنتوج أدى إلى التحكم في أسعار البيع؛
- وضع نظام الصيانة الوقائية أدى بدوره إلى نقص الخسائر المادية في المؤسسة للإشارة فإنّ فريق الصيانة مكوّن من 06 عمّال؛
- تحديث نظام معالجة المياه "système traitement d'eau" سنة 2013 بما يتناسب مع المقاييس العالمية التي تمر بعدة مراحل للحصول في الأخير على مياه صافية و نقية ،بحيث تمّ استبدال تركيبها الحديدي بال"inox" و حسب تصريحات أحد العمال بورشة معالجة المياه فقد بلغت قيمته حوالي1,400 مليار سنتيم[8]؛
  - بخصوص الموارد البشرية فقد قدمت المؤسسة لعمّالها تكوينا و تدريبا أسهم في تقديم منتوجات ذات جودة عالية؛

✓ **الجانب المحاسبي والمالي:**

بالنسبة للسنوات المعتمدة للتقييم و هي 07 سنوات (03 سنوات قبل عملية التأهيل؛ سنة التأهيل؛ و 03 سنوات بعد التأهيل) لم يكن اعتباطيا و أنّما تمّ على أساس عدد من الدراسات، كذلك الأمر بالنسبة لاختيار مؤشرات الدراسة. [9]

من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زيادة كفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية إمّا في شكل زيادة الإنتاج باستخدام نفس القدر من المورد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر أو في شكل تحسين نوعية الإنتاج

[8] تصريحات محاسب المؤسسة 28-04-2014

[9] *Azouaou lamia. et Belouard nabil. (2010), « la politique de mise à niveau des PME algériennes : enlisement ou nouveau départ ? », Colloque international ; *Stratégies de développement : Quel chemin parcouru ? Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques ?* , 21 & 23 juin, Hammamet, Tunisie.
*Azouaou lamia.(2009), « La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébines : Analyse a partir d'une approche multidimensionnelle », Revue Économie & Management, n° 03, Université de Tlemcen, Mars , pp 193-211.
* F E M I S E R E S E A R C H P R O G R A M M E (2006-2007)- *Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie December 2007*

الجدول رقم (58):يبين أهمّ مؤشرات التنافسية لدى مؤسسة " لكسكيز":

المبالغ							
السنوات / المؤشرات	س- 3 (2006)	س-2 (2007)	س-1 (2008)	سنة التأهيل	س+1 (2010)	س+2 (2011)	س+3 (2012)
رقم الأعمال	220.41	195.74	252.59	329.68	432.17	346.43	462.00
القيمة المضافة	85.741	79.811	63.116	77.461	150.98	114.37	144.21
الإنتاجية التجارية:	2.302.	2.410.	3.046.	4.334.	4.909.	355,55	499,77
ربح العامل: الربح	53.740	46.235	26.366	53.416	480.41	80.798	201.53
الإنتاجية: القيمة	755.54	840.11	650.67	870.34	1.465.	1.003.	1.386.
النسب %							
المرد ودية التجارية:	%2,73	%2,24	%1,01	%1,44	11,45 %	%2,66	%4,54
مردو دية الأصول: النتيجة الصافية÷	%2,22	%1,55	%0,93	%1,82	18,12 %	%2,99	%7,78
مرد ودية رؤوس الأموال الخاصة:	11,22 %	%6,68	%3,38	%6,28	60,68 %	%7,36	15,60 %
معدل الاستثمار:	18,62	20,75	11,35	10,41	19,53	12,70	11,36
معدل المديونية:	%75	%74	%71	%69	%54	%56	%42

المصدر:تمّ إعداده اعتمادا على الوثائق المالية و المحاسبية للمؤسسة.

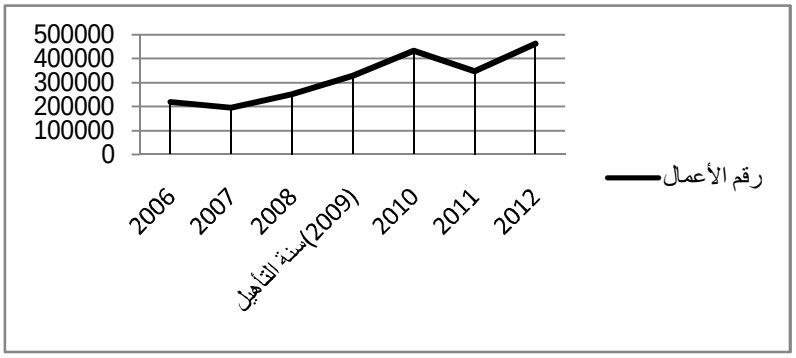

رقم الأعمال:

الملاحظ أنّ رقم الأعمال يتّخذ منحى تصاعدي و هذا ما تسعى إليه المؤسسة دائما وذلك لضمان استمراريتها و بقائها، حيث حقّقت المؤسسة أعلى رقم أعمال سنة 2102 بقيمة 462.009.000دج و يعود هذا الارتفاع إلى تحسين و تطوير المنتجات بإدخال أذواق جديدة و العمل على تحسين الجودة باستمرار ،مع المحافظة على أصالة المكونات، إنّ هذا التحسّن في الجودة يعود لاستحداث مصلحة الجودة بعد الدخول في برنامج التأهيل.بالنسبة لسنة 2011 انخفض رقم الأعمال بسبب انخفاض المبيعات.

القيمة المضافة:

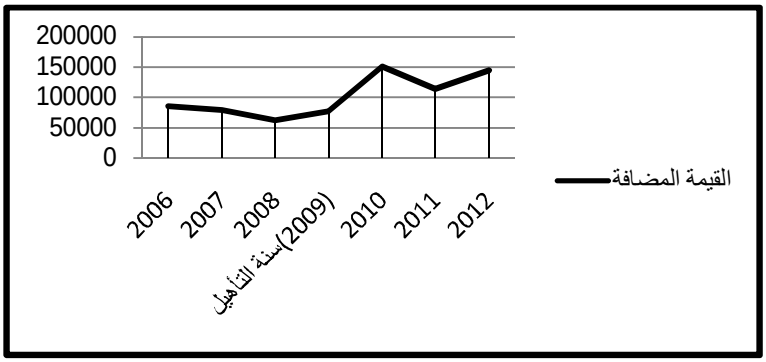

إنّ القيمة المضافة في ظلّ المنافسة تظهر قدرة المؤسسة وكفاءتها الفعلية على خلق النتائج و بهذا تعطينا نظرة حقيقية و شاملة على إمكانيات المؤسسة و مدى تحكمها في عملية الإنتاج ،ومن هنا يصبح الشغل الشاغل للمؤسسة هو الزيادة في رقم مبيعاتها و التخفيض من التكاليف.نلاحظ أن القيمة المضافة بعد التأهيل مرتفعة هذا ما يعني أن المؤسسة تحتوي على وسائل هامة المتمثلة في زيادة عدد العمال.

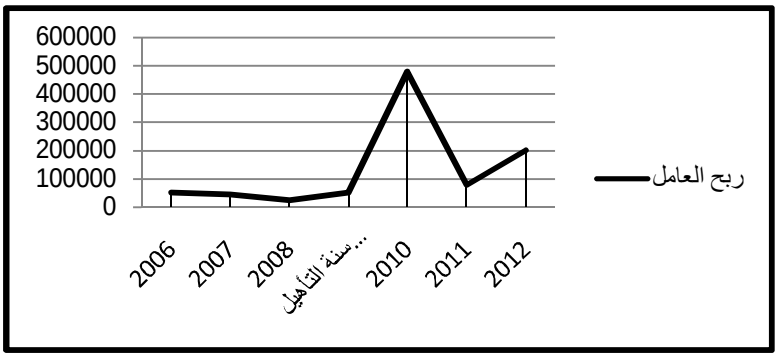

ربح العامل

خلال السنوات ما قبل التأهيل كان ربح العامل ضعيفا،حيث بلغ 53.416 kda سنة 2009، لكن بعد سنة التأهيل يوجد ارتفاع ملحوظ

حيث بلغ 480.412 kda سنة 2010، و الانخفاض راجع إلى انخفاض رقم الأعمال و تدهور قيم المبيعات.

الإنتاجية:

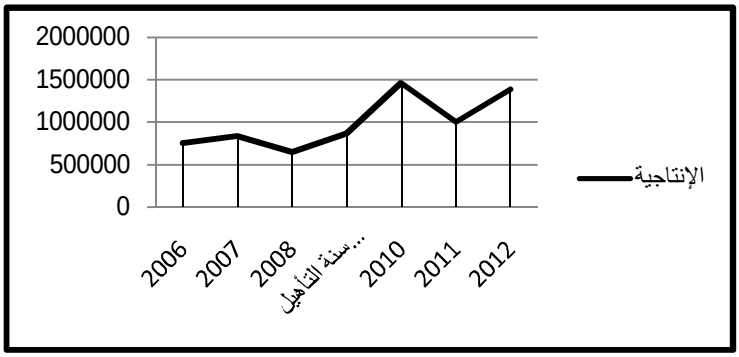

هناك ارتفاع في الإنتاجية و لكن بنسب ضئيلة ، بالنسبة للانخفاض الموجود في سنة 2008 يعود لتخلّف مورّد المؤسسة عن توريدها بالقارورات الزجاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج و تدهور في الإنتاجية،بعدها نلاحظ ارتفاع في الإنتاج و هذا راجع لتغيير طريقة الإنتاج وشراء آلات متطورة، لأنها محور النشاط الاقتصادي و تساهم بقسط وافر في خلق القيمة المضافة. و بخصوص الانخفاض سنة 2011 راجع لانخفاض في رقم الأعمال الناتج عن انخفاض المبيعات.

الإنتاجية التجارية:

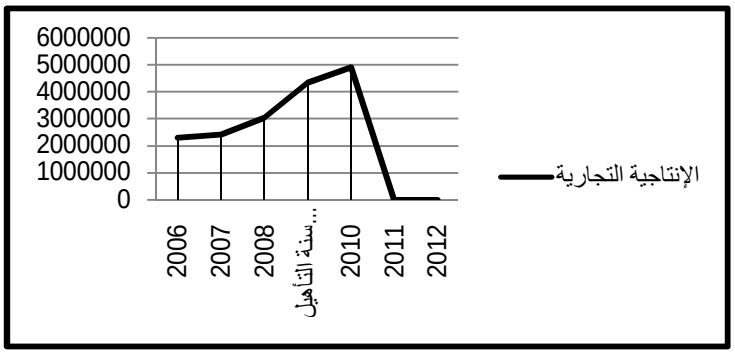

نلاحظ انّ هناك ارتفاع من سنة 2006 إلى سنة 2010 حيث قدرت ب 4.909.196 kda لكن بنسب ضعيفة لتنخفض سنة 2011 بمبلغ 355,55 kda وهذا نتيجة انخفاض في رقم الأعمال الناتج عن تدهور في المبيعات و السبب الرئيسي حسب محاسب المؤسسة يعود إلى زوال الوظيفة التسويقية للمؤسسة.

المردودية التجارية:

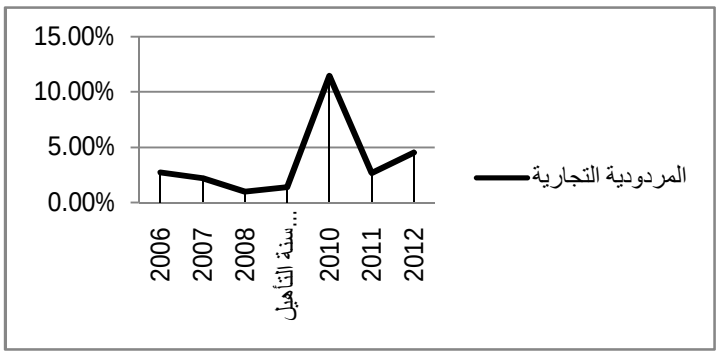

قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي التجارية،لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة. الملاحظ انخفاض حادّ سنة 2011 بنسبة تفوق 70% نتيجة الانخفاض في رقم الأعمال الناتج عن انخفاض المبيعات.

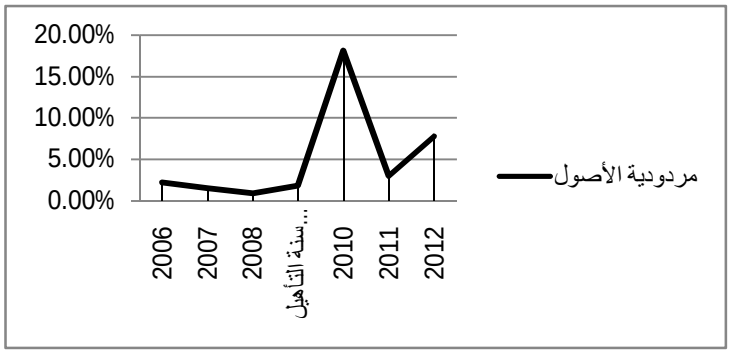

مردودية الأصول:

وتعتبر المردودية معيارا أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة

نلاحظ أن مرد ودية الأصول قبل التأهيل ضئيلة حيث بلغت 0,93% سنة 2008 ثم ارتفعت الى نسبة 18,12% سنة 2010، مع انخفاض سنة 2011 نتيجة الانخفاض في رقم الأعمال الناتج عن انخفاض المبيعات. في العموم تبقى هذه النسبة ضعيفة تبيّن محدودية مساهمة الأصول في تحسين أداء المؤسسة.

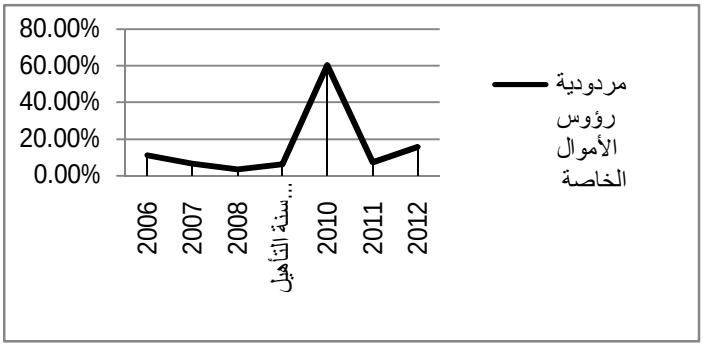

مردودية رؤوس الأموال الخاصة: (المردودية المالية)

هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة،فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

بخصوص الثلاث السنوات الأولى نلاحظ انخفاض في نسبة مردودية رؤوس الأموال الخاصة يعود السبب لتوزيع الأرباح على المساهمين، ما بعد التأهيل ارتفعت المردودية بسبب استثمار جزء كبير من الأرباح من أجل النمو و التوسّع. الانخفاض الشديد سنة 2011 راجع للانخفاض في رقم الأعمال الناتج عن انخفاض المبيعات.

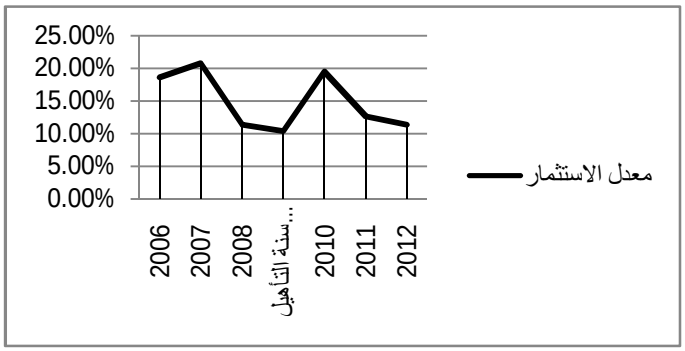

معدل الاستثمار:

انخفاض في معدل الاستثمار من 2007 إلى 2008 راجع إلى تقسيم الأرباح (أي لم يعد استثمارها)

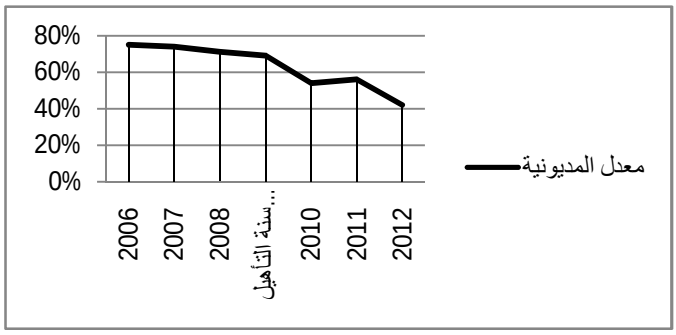

معدل المديونية:

يلاحظ أنّ هذا المعدّل في انخفاض من سنة لأخرى و هذا بالنسبة للديون قصيرة الأجل و هذا ما تعمل عليه كلّ مؤسسة لأجل استقلاليتها المالية.

حاليا تضمّ المؤسسة حوالي105 عامل دائم منهم 22 إداري و 83 عامل إنتاج؛ بالإضافة لأنّها توظّف ما بين 80 إلى 100 عامل في موسم الصيف و ذلك لارتفاع استهلاك المشروبات في هذه الفترة.

الجدول رقم(59): عدد العمال بالمؤسسة:

السنوات	س- 3 (2006)	س-2 (2007)	س-1 (2008)	سنة التأهيل (2009)	س+1 (2010)	س+2 (2011)	س+3 (2012)
عدد العمال الإجمالي	112	95	97	89	103	114	104

الملاحظ أنّ عدد العمال منذ سنة 2006 و إلى غاية سنة 2012 عرف انخفاضا نسبيا، يمكن إرجاعه لاقتناء المؤسسة الآلات جديدة متطورة تكنولوجيا ساعدت على اختصار الوقت و الجهد مثل ما هو الحال بالنسبة للآلة الخاصة بنزع و تركيب غطاء القارورات، و نظام معالجة المياه الذي سابقا كان يتمّ يدويا .

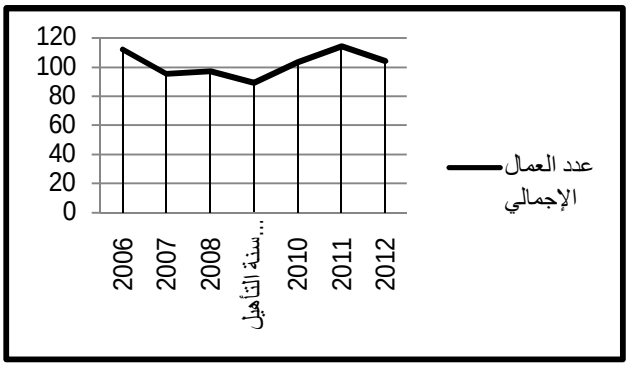

❖ أهمّ النتائج الموصّل إليها:

- ساهم برنامج التأهيل في تحسين بعض الوظائف في المؤسسة كالجودة؛ الإنتاج؛ الصيانة لكنه لم يحسّن من تنافسية المؤسسة بالشكل المطلوب؛
- الملاحظ غياب المعلومات الخاصة بالبرنامج داخل المؤسسة منها التقرير الخاص بعملية التشخيص ومخطّط التأهيل، بالإضافة إلى عدم وجود شخص مكلّف بسير هذه العملية؛
- انخفاض المؤشّرات المدروسة (خاصة من سنة 2010 إلى 2011) راجع إلى انخفاض رقم الأعمال والسبب الرئيسي لذلك زوال الوظيفة التسويقية بالمؤسسة سنة 2010 و هذا يظهر جليّا بالنسبة للمخزون حيث تتراوح مدّة تخزينه من 03 أشهر إلى 06 أشهر، بالرغم من أنّ المؤسسة تخصّص ميزانية لا بأس بها للإشهار؛
- بعد حساب نسبة التوازن المالي للمؤسسة اتضّح أنّها لا تحقّق توازن مالي و تبيّن وضعية غير سليمة للمؤسسة تدفعها للاستدانة؛
- بعد حساب المؤشرات أعلاه لوحظ انخفاض في المؤشرات سنة 2008 سببه تخلّف المورّد عن تزويد المؤسسة بالقارورات الزجاجية ممّا تسبّب في خسائر للمؤسسة ، لتعود المؤشرات للارتفاع فكانت هناك زيادة نسبية في سنة 2009 ثمّ يلاحظ أنّ سنة 2010 كانت أحسن سنة للمؤسسة (سنة بعد عملية التأهيل) حيث حقّقت زيادة ب30% في رقم الأعمال و زيادة تفوق90% في القيمة المضافة، و أكثر من 60% بالنسبة للإنتاجية و المردودية التجارية، أمّا سنة 2011 فكانت العكس تماما حيث انخفضت كلّ المؤشرات و بشكل ملحوظ و ذلك بسبب انخفاض رقم الأعمال الناتج عن تدهور المبيعات و السبب فقدان المؤسسة لوظيفة التسويق، بالنسبة للسنة الموالية هناك تحسّن نسبي في بعض المؤشرات وانخفاض في البعض الآخر، يمكن القول أنّ المؤسسة استطاعت أن تحقّق نتيجة ايجابية على المدى القصير و لكن لم تستطع المحافظة عليها في المدى الطويل؛

- بالنسبة للديون البنكية قامت المؤسسة بسحب قرض من البنك بغرض اقتناء الآلات الجديدة و ذلك سنة 2014؛
- ملاحظة وجود تضارب للمعلومات المتداولة داخل المؤسسة؛
- تعتبر المؤسسة مصدرة لكن عدم حصولها على شهادة الإيزو (ISO) لم يمكنها من توسيع مجال تصديرها ؛
- في الأخير يمكن القول بما أنّ المؤسسة لم تطبّق البرنامج بالشكل المطلوب فإنّه لم يتمّ التوصّل إلى النتائج المنشودة.

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الخاتمة العامة

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الخاتمة العامة:

في ظلّ التطورات الاقتصادية الحاصلة في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن ، سعت الجزائر وكغيرها من الدول إلى إتباع إستراتيجية وطنية قائمة على تنمية الصادرات المحلية خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال العمل على ترقية المؤ ص و م و تجسّد ذلك من خلال آليات التمويل و الدعم التي تمّ استحداثها لهذا النوع من المؤسسات إلاّ أنّ هذه الأخيرة لازالت تعاني من عقبات حادّة خصوصا الجانب التمويلي.

لذا و من أجل التعرف أكثر على أبعاد هذا الموضوع تناولت هذه الدراسة موضوع آليات التمويل والدعم الموجّهة للمؤ ص و م في الجزائر و أثرها في ترقية التنافسية ، و قد تمثّلت الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:**ما هو أثر آليات التمويل والدعم في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟**

و لمعالجة هذه الإشكالية تمّ الاعتماد على جانب نظري و آخر تطبيقي تمّ من خلالهما التوصل إلى عدّة نتائج سمحت بتقديم بعض التوصيات نوردها ضمن هذه الخاتمة ، و ذلك بعد القيام باختبار الفرضيات المحدّدة في المقدمة العامة، أمّا في الأخير سنعرض أهمّ الآفاق الناتجة عن هذه الدراسة.

النتائج المتوصّل إليها:

1. لا يوجد تعريف موحّد للمؤ ص و م في الدول ، بالنسبة للجزائر فقد وضعت تعريفا لها بموجب القانون التوجيهي للمؤ ص و م و الذي اعتمد على نفس المعايير المعتمدة من خلال الاتحاد الأوروبي؛
2. لا يمكن اعتبار المؤ ص و م بديلا عن المؤسسات الكبيرة ،و إنّما تمثّل عنصرا متمّما ومعزّزا لها ؛
3. لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظلّ التوجه الاشتراكي بالشكل الذي يمكنها من أن تلعب دورا ملحوظا في إطار مساعي التنمية المعلنة منذ الاستقلال؛ حيث تمّ الاعتماد على الصناعات الكبيرة بشكل تام، فخلال المرحلة الأولى و الثانية لم تولي الدولة اهتماما بالقطاع الخاص، كما أنّه لم يتمّ تخصيص وزارة خاصة بهذه المؤسسات إلاّ بعد المرحلة الثالثة التي عرفت إصلاحات جذرية خاصة بعد التحوّل إلى اقتصاد السوق، أمّا حاليا فهي تحظى بنصيب أكبر من الاهتمام في سياسة التنمية في الجزائر في إطار البرامج التنموية المعلنة خاصة خلال العشرية الأخيرة بحيث أصبحت تحتلّ مكانة متنامية في الاقتصاد الوطني. **(هذا ما يثبت صحّة الفرضية الأولى)**؛
4. إنّ مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بما كرسته الدولة لهذا النوع من المؤسسات، كذلك الملاحظ من خلال الدراسة أنّ تعداد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة عرف نمواً كبيراً و متسارعاً، بالنسبة للقطاع الخاص و الصناعات التقليدية، و هذا راجع لزيادة الاهتمام بهذه المؤسسات من خلال توفير الإطار التشريعي و التنظيمي والمؤسساتي لها، فيما يخص القطاع العمومي فالانخفاض راجع لعملية الخوصصة؛

5. أغلب المؤسسات مصغرة و صغيرة في غالبها مؤسسات عائلية تضمّ أقّل من 10 عمّال، كذلك الملاحظ تركّز هذه المؤسسات في الشّمال على حساب الجنوب؛
6. كما يلاحظ حوالي 50% من المؤسسات تشتغل في قطاعي البناء و الأشغال العمومية والخدمات، مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة، ، فبالرغم من التطور الضئيل للصادرات خارج نطاق المحروقات لم تكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعلي لترقية الصادرات الجزائرية مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بأغلبية كاملة ، بحيث تستحوذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2012بنسبة % 97.04 وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.
7. تعاني المؤ ص و م من مشاكل و قيود كثيرة تحدّ من تطورها؛ نموّها واستمراريتها، و تكمن أهمّ هذه الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم لاستمرارها خاصّة أنّها تفتقد الضمانات اللازمة للحصول على التمويل ، إضافة إلى الصعوبات التسويقية و ضعف القدرات التسييرية و التنظيمية، ومشكل نقص المعلومات؛ و كذا المشاكل المتعلقة بالعقار اللازم لإقامة المشاريع؛ و كذلك وجود عوائق إدارية و إجراءات إدارية معقّدة، و أخرى جبائية و جمركية؛ ومن جهة أخرى ضعف تنافسية المؤسسة و عدم حماية المنتوج الجزائري . إذ أشارت عدّة دراسات أنّ 50% من المؤسسات لا تتجاوز الخمس سنوات الأولى من نشاطها بسبب هذه المشاكل و على رأسها التمويل والذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما. (**هذا ما يثبت صحّة الفرضية الثانية**)؛
8. إنّ اهتمام الجزائر بهذا القطاع جسّد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات (تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية....). وفي نفس الوقت هي تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل ولذلك فإنّ الدولة سعت جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموّ هذه المؤسسات وتطورها بالشكل المطلوب، و قد تجلّى ذلك من خلال إنشاء العديد من

هياكل و آليات الدعم كإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تفعيل دور مختلف الوكالات الوطنية و الصناديق المساهمة بحيث أنّ لكل هيئة خاصية معينة وهذا حسب طريقة التمويل المعتمدة و الأموال المخصّصة بالإضافة إلى اهتمام كلّ هيئة بفئة أو شريحة معينة . لكن ورغم كل المجهودات المبذولة لتطوير المؤ ص و م لتفعيل دورها في التنمية والقضاء على البطالة، تبقى النتائج المحقّقة من طرف هاته الوكالات محدودة لا تزال دون المستوى المنشود ، لكن ذلك لا ينفي الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في توفير مناصب العمل والتقليل من حدّة البطالة، إلّا أنّ هذه الأعداد لم ترقى إلى التطلعات ومحاولة تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير تبقى دون مستوى الآمال. **(هذا ما ينفي صحّة الفرضية الثالثة)**؛

9. في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و التي تمّ تدعيمها من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 و التي ركزت بصفة خاصة على تدعيم تنافسية هذه المؤسسات في ظلّ السعي للانفتاح على الاقتصاد العالمي لضمان بقائها واستمراريتها في ظل تزايد حدّة المنافسة الدولية استطاعت أن تحتلّ هذه المؤسسات مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني بزيادة معدلات النموّ و انخفاض معدلات البطالة من 27,3% سنة 2003 إلى 9,7% سنة 2012؛

10. إنّ برامج تأهيل المؤ ص و م تدخل ضمن إطار إستراتيجية شاملة لترقية تنافسية هذه المؤسسات و العمل على تحسين كفاءتها و تأهيل محيطها لإعدادها للاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا و الجزائر مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إلّا أنّ حصيلة هذه البرامج لم ترقى إلى الأهداف المنشودة بالرغم من التطور العددي لهذه المؤسسات فانّ الواقع يوضح أنها لا تزال في تعيش في بيئة تنافسية صعبة في ظل فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية، حيث أنها لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية في ظلّ المشاكل التي لازالت تعانيها مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية و بالتالي عدم القدرة على خلق ميزة تنافسية للقطاع ؛

11. إنّ الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية يمرّ عبر وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب قدرة تنافسية على الصعيد الدولي، إلاّ أنّه و بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين والاستثمارات العامة، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلّا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية الخاصة بمناخ الأعمال للدول، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري.**(هذا ما يثبت صحّة الفرضية الرابعة)**؛

12. برنامج EDPME بذاته يعاني من مشاكل بدليل تأخّره في الانطلاق لعدم وجود تشخيص دقيق للمؤ ص و م ، مع قلّة نسبة استجابة المؤسسات؛

13. ثقافة مسيّر المؤسسة و خبرته في مجال عمله تلعب دورا كبيرا في درجة التجاوب مع البرنامج ودرجة تقدمه؛

14. مرافقة المؤسسة المنخرطة في البرنامج من طرف الهيئة القائمة عليه أمر ضروري لنجاح عملية التأهيل ؛

15. ترجع أسباب عزوف أصحاب المؤسسات عن الانخراط في برامج التأهيل لعدم قدرة المؤسسة على تمويل العملية هذا من جهة، و من جهة أخرى طول الآجال و كثرة الإجراءات ؛
16. برامج التأهيل تقدّم إضافة للمؤسسة و لكن نقص اليد العاملة المؤهلة لا يمكّن من الاستفادة بشكل جيّد من البرنامج؛
17. ساهم برنامج التأهيل في تحسين بعض الوظائف في مؤسسة "لكسكيز" كالجودة؛ الإنتاج؛ الصيانة.. ولكن بما أنّ المؤسسة لم تطبّق البرنامج بالشكل المطلوب فإنّه لم يتمّ التوصّل إلى النتائج المنشودة و لم تتحسّن تنافسية المؤسسة بالشكل المطلوب يمكن القول أنّ المؤسسة استطاعت أن تحقّق نتيجة ايجابية على المدى القصير و لكن لم تستطع المحافظة عليها في المدى الطويل .

توصيات الدراسة:

- لابدّ من أن يكون هنالك تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة والوزارة الوصية مع الاعتماد على أدوات و كفاءات عالية لتأهيل هذا القطاع لأجل الوصول للأهداف المنشودة وتحسين تنافسية هذه المؤسسات؛
- تنويع مصادر التمويل و استحداث آليات تمويل جديدة بما يتلاءم ووضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتركيز بالخصوص على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة للمؤسسة، خاصة تعزيز صيغ التمويل الإسلامي الأصغر بمختلف صيغه (المشاركة؛ المرابحة...) ؛
- فيما يخصّ سياسة دعم المقاولاتية تخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بتقديم الدعم لإنشاء المؤ ص و م، و دعم انتشار المناولة (التعاقد من الباطن)؛
- تفعيل دور مشاتل المؤسسات (حاضنات الأعمال)، لما لها من مساهمة في تخطّي أعباء و أخطار مراحل تأسيس و إنشاء المؤ ص و م مع تفعيل لدور العناقيد الصناعية للاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة؛
- فتح مجالات أوسع للاستثمار خاصة للمنتوجات الاستهلاكية للتقليل من فاتورة الاستيراد؛
- التأكيد على ضرورة المرافقة لمشاريع المؤ ص و م فالكثير من أصحاب المشاريع يشتكون من عدم مرافقة الهيئات الحكومية المانحة للدعم ؛
- الإكثار من الحملات التحسيسية التي تقوم بها الدولة للتعريف ببرنامج الدعم من أجل إقناع أصحاب المؤ الص الم بالانضمام لهذه البرامج و كذا القيام بدراسات ميدانية استطلاعية دورية لهذه المؤسسات ، بالإضافة لإنشاء مرصد لدراسات البحث والتطوير خاص بالمؤ ص و م؛
- يجب على المؤسسة أن تقوم بتأهيل عمالها و تكوينهم من فترة إلى أخرى من أجل خلق عنصر التجديد والابتكار لدى عمالها وهذا ما سيجعلها في تطور مع إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتّصال في عملية التسيير؛
- مساعدة المؤ ص و م في تسويق منتجاتها من خلال إنشاء مؤسسات مختصّة في التسويق تقدّم الدعم لهذه المؤسسات في دراسة السوق؛
- العمل على توفير الشفافية أكثر بالنسبة للجهات الحكومية في توفير المعلومات و محاربة البيروقراطية الإدارية، و تكثيف رقابة الأجهزة الحكومية لسوق سلع المؤ ص و م من حيث الجودة ، السعر...؛

- تأسيس مراكز للمعلومات لتوثيق كلّ ما يتعلّق بالمؤ ص و م ، مع تقديم إحصاء شامل لهذه المؤسسات على المستوى الوطني في جميع المجالات، بالإضافة لإعداد بطاقات تعريفية لهذه المؤسسات تشتمل على كلّ المعلومات اللازمة (الشكل القانوني ؛ نوع النشاط؛ تاريخ الإنشاء؛ عدد العمال....) ؛

-توطيد العلاقة و توسيع مجالات التعاون بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة ومراكز البحث العلمي لاستقبال الطلبة لأنها مصادر هامة لاستقطاب الأفكار و المعلومات من أجل تسهيل مهمة البحث و هذا من بين الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا خلال الدراسة.

آفاق الدراسة:

قد حاولت هذه الدراسة معالجة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات و المعطيات المتوفرة، و لكن يبقى للتواصل العلمي و المعرفة إثارة العديد من القضايا المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و عليه نودّ أن نورد بعض الجوانب كي تكون موضوع دراسات علمية مستقبلية:

-تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج التأهيل.

-دراسة تقييمية لكل برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلّي أو الجزئي.

-مساهمات برامج واليات الدعم الحكومي في تمويل المؤسسات المصغرة.

تمّ بعون الله

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

قائمة المراجع

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

قائمة المراجع:

❖ باللغة العربية:

❖ الكتب:

1) أحمد بوراس " تمويل المنشآت الاقتصادية" دار العلوم للنشر،عنابة، الجزائر،2008 .

2) أحمد سعد عبد اللطيف،"الإجار التمويلي"،الطبعة الأولى،2000،؛جهاد عبد الله عفانة،قاسم موسى أبو عبيدة،"إدارة المشاريع الصغيرة"،دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2004.

3) خبابة عبد اللّه،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة "-كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،جامعة المسيلة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2013.

4) رفيق حسن،" قرارات الاستثمار و سياسات التمويل في المشروع" ،دمشق،1989.

5) زغدار أحمد،"المنافسة ،التنافسية و البدائل الإستراتيجية"،دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،جامعة الجزائر،2011.

6) زغدار أحمد،المنافسة-التنافسية و البدائل الاستراتيجية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،دار جرجير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى،2011.

7) سعيد مقدم ،"أخلاقيات الوظيفة العمومية" ،الطبعة الرابعة ،الجزائر:،دار الأمة،1997.

8) سمير علام، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،ط1 ،2001.

9) صلاح الدين حسن السيسي، "استراتيجيات و آليات دعم و تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة'، دار الفكر العربي ،القاهرة،2009.

10) صلاح الشناوي ،"اقتصاديات الأعمال"،مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،مصر،2000.

11) صموائيل عبود،"اقتصاد المؤسسة" ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،(بدون سنة نشر).

12) عادل أحمد حشيش" أصول الاقتصاد السياسي :مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد" ،دار النهضة العربية، بيروت 1992 .

13) علاء فرحان طالب،حسين حريجة عالي،"استراتيجيات العمليات و الأسبقيات التنافسية"،دار الباروي العلمية للنشر،عمان،2011.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

14) علي سلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة،2001 .

15) فتحي السيد عبده أبو السيد احمد،الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،2005 .

16) ليث عبد الله الفقهيوي،أ.بلال محمود الوادي-"المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية " دار الجامد للنشر و التوزيع،عمان،2012.

17) ماجد أحمد عطا الله ،" إدارة الاستثمار" ،الطبعة الاولى ،دار الصفاء للنشر،2010.

18) ناصر دادي عدون،"اقتصاد المؤسسة،دار المحمدية"،الجزائر ،1998.

19) نبيل مرسي خليل،"الميزة التنافسية في مجال إدارة الأعمال "،كلية التجارة ،جامعتي الاسكندرية ،بيروت العربية، 1996،دار الجامعية.

20) هيثم محمد الزغبي، "الادارة المالية و التحليل المالي"، دار الفكر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.

21) يحي حداد وآخرون" مؤسسات الأعمال :الوظائف والأشكال القانونية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،(بدون سنة نشر).

❖ **الأطروحات و الرسائل الجامعية:**

22) أوبختي نصيرة ،"تقييم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحويل الى اقتصاد السوق "، دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان ، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2013-2014.

23) بن حراث حياة-"سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"- اطروحة دكتوراه-جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان-2012/ 2013 .

24) حسين يحي "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي"- أطروحة دكتوراه-جامعة تلمسان 2013/2012.

25) العايب ياسين ،"إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "- أطروحة الدكتورة ،جامعة منتوري قسنطينة -2010 -2011 .

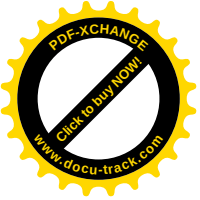
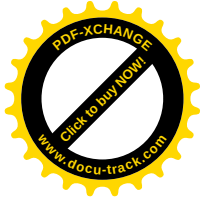

26) يوسف قريشى،"سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.

27) برجي شهرزاد، "إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"-مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2011-2012.

28) بن حراث حياة،"تقييم الاستثمار على مستوى المؤسسات و البنوك" ،رسالة ماجستير، مستغانم، الجزائر،2006.

29) بن حمو عبد الله ،" تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مذكرة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص تسويق دولي، جامعة تلمسان ، الجزائر،2010.

30) بن نعمان محمد" مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا"،مذكرة ماجستير ،تخصص تسيير عمومي،دراسة حالة ولاية بومرادس (2009-2011)جامعة الجزائر، 2011-2012.

31) بوشويط ابتسام ،"آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية"،رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة،2010.

32) دويس محمد الطيب،"براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2005.

33) رحماني أسماء،" دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

34) زويتة محمد الصالح،"أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006.

35) عثمان بودحوش،"تخفيض التكاليف كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية"،مذكرة ماجستير، جامعة سكيكدة،2008 .

36) عمار بوشناف،" الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، 2002.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

37) عواطف محسن، "إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2008.

38) مشري عبد الناصر "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"-مذكرة ماجستر- جامعة فرحات عباس (سطيف)-2011/2008.

39) نزعي فاطمة الزهراء ،" آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تحليل أثر برنامج التأهيل)مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي" ، جامعة تلمسان-2010.

❖ **الملتقيات و الدوريات:**

40) بالرقي تيجاني ، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة2001 -2011 "، دراسة تحليلية تقييميه- أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1.

41) بربيش السعيد- ا.طبيب سارة " دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييميه"- الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- يومي 18 و 19 أفريل 2011.

42) بن طلحة صليحة ،معوشي بوعلام،" الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"،الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

43) بن لكحل محمد أمين ، "دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،11 /12 مارس 2013 ،مدارس الدكتوراه،جامعة سطيف1،

44) بوخاوة إسماعيل،عطوي عبد القادر،"التجربة التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس، سطيف 25-2003/05/28.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

45) بوزيان عثمان،"قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية 18/17أفريل 2006- المركز الجامعي سعيدة.

46) بولعيد بعلوج ،" تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر،8-9 أفريل،2002،

47) توابتي بن علي فاطمة ونادي مفيدة،"دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات"،الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال الغريبة،جامعة الشلف ،13-14 ديسمبر 2011 .

48) جمال بالخياط،"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،17و18 أفريل2006

49) خوني رابح أ .حساني رقية " واقع و آفاق التمويل التأجيري في الجزائرو أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر.

50) رايس حدة/ نوي فطيمة الزهرة،دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة،دراسة حالة الجزائر،الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي17 18أفريل2006.

51) زبير محمد: "الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية "،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

52) زخروفي فيروز،كنزة سكر،"دور في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات"، مداخلة في الملتقي الدولي حول رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديث ، -جامعة الشلف ،13-14 ديسمبر2011 .

53) زكرياء مسعودي /-حميداتو صالح /-زلاسي رياض- عنوان المداخلة :دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر- ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19أفريل 2012 .

54) زلاسي رياض أ.مرزوقي نوال أ.مجيلي خليصة-" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"- الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-05-2013/05/06 -جامعة الوادي.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

55) زواري فرحات سليمان- بن موسى بشير " استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كآلية لدعم التنمية المستدامة على مستوى التشغيل والبيئة" - الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06/05 ماي 2013 جامعة الوادي.

56) سحنون سمير ،بنوة شعيب،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة شلف،يومي 17-18 افريل 2006.

57) سليمان ناصر،عواطف محسن ،"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول " ،الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 28 و 29 أكتوبر2014 .

58) السيد طاهر سليم "استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية وتطوير المناولة الصناعية " المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية 12/15-09-2006

59) صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي،الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي : 18/17 أفريل 2006.

60) طبايبية سليمة – عناني ساسية "آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي(2001-2014) " جامعة قالمة- أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1.

61) عبد الحق بوعتروس، محمد دهان،" تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،دراسة حالة الجزائر والدول النامية،بسكرة يومي 21و22 نوفمبر2006.

62) عبد الرحمان بن عنتر و آخرون ،مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة وأساليب دعمها ودعم القدرة التنافسية،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية،جامعة سطيف ،أيام 25-28 ماي 2003.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

63) عبد اللاوي مفيد د .جميلة الجوزي ناجية صالحي-"الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر"- الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-2013/05/06- جامعة الوادي.

64) عبد اللطيف بلغرسة،" تطوير دور المشروعات الصغيرة .و المتوسطة و تفعيل أدائها"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية،سطيف،2003 .

65) عرابة الحاج، تمجغدين نور الدين، وظيفة البحث و التطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، . 28 -9نوفمبر 2007 .

66) العيد قريشي،عمر قريد، "متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولاتية تحت عنوان" :فرص و حدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد و والتنفيذ"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،أفريل 18/17/16-أفريل/2012.

67) غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق "، ملتقى وطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2006.

68) قلش عبد الله –مطاي عبد القادر "الأهمية التنافسية للمناولة الصناعية و أثرها في المنافسة"- مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

69) قوريش نصيرة، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربي،يومي 17 و 18 أفريل2006 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

70) كمال رزيق، بوزعرور عمار، "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، 22 ماي 2002، البليدة، الجزائر.

71) كمال رزيق،فارس مسدور،تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الأول حول : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي 23أفريل 2003 ، جامعة ورقلة.

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

72) محمد الناصر حميداتو- العيد غربي،"إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، للملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18-19 أفريل 2012،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

73) محمد زيدان "الهياكل و الآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي حول:"تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية"،جامعة الشلف-17/16 أفريل 2006.

74) محمد يعقوبي ،"مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة بن بوعلي،الشلف،17-18 أفريل2006

75) مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

76) معطى الله وبزازي، "البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر "، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. 12/11 مارس 2013 مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف1 .

77) معموري صورية، الشيخ هجيرة،عنوان المداخلة :محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية يومي 8 و9نوفمبر 2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي جامعة الشلف الجزائر.

❖ **المجلات والنشريات:**

78) أحمد بلالي،"الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الاستراتيجية"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 11 ماي 2007.

79) بالقاسم العباس،"التجارب الناجحة في النفاد إلى الأسواق العالمية"ندوة المعهد العربي للتخطيط، بعنوان":التنافسية العربية"، الكويت، 15 فيفري 15 -مارس2003 .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

80) بريبش السعيد" رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر راسة حالة شركة sofinance، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،2007 ماي ، عدد 5.

81) حسين باشير،محمد نور،"سياسات الثابتة وأثرها على مناخ الاستثمار،لجنة الاستثمار الافريقي، السودان،2001.

82) الديوان الوطني للإحصاء(ons)، السلسلة الإحصائية رقم 55.لسنة 1984-1987.

83) صالح صالحي، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري "،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير،العدد 03-جامعة سطيف.

84) طارق نوير،"دور الحكومة الداعم لتنافسية،حالة مصر"،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2002،

85) الطيب داودي و مراد محبوب،" تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد:12، نوفمبر2007.

86) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير في الاقتصاد الجزائري،"أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"-العدد 03 (2004).

87) محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية وقياسها"،جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد24، ديسمبر، 2003 ، السنة الثانية.

88) نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمارات الصناعية بالوطن العربي ،رقم29 ،2013/06/30

89) نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنوات 2004-2010 (الاعداد 1،12،10،8).

90) نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لسنة 2013 السداسي الأول،العدد23.

91) نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لسنة 2012،العدد 22.

92) نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،للسنوات 2006-2009و 2012.

93) نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةلسنة 2010،العدد 17 .

94) نشرية المعلومات الإحصائية، معطيات2005 -2011 ، الموقع الإلكتروني لوزارة الم الص الم.

95) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،برنامج التأهيل المؤسسات ،جانفي 2002.

96) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-نشاطات الوزارة –مجلة فضاءات العدد 02 –جانفي 2002

❖ **التقارير والمنشورات:**

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

97) بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010.

98) دليل استثمر، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ولاية معسكر، 2011.

99) المجلس الوطني الاجتماعي :CNES مشروع تقرير – من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،2002.

100) المجلس الوطني الاستشاري و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20.

101) المكتب الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المختارة،أفريل 2008 .

102) منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME .

103) منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

❖ **القوانين و المراسيم:**

104) الجريدة الرسمية ،الامر 75-59 المؤرخ في 1975/09/25 المتضمن القانون التجاري.

105) الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 11/103 و 11/104 المؤرخين في 06 مارس 2011.

106) الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم03/80إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،العدد 13،2003.

107) القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية عدد 77،الصادر في 2001/12/12.

108) القانون 88-01 المؤرخ في1988/01/12يعدل و يتمم الأمر 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 والمتضمن القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات الاقتصادية.الجريدة الرسمية عدد 2 الصادر ب 1988/01/13.

109) لمادة 09- 11 من الأمر 01/03 الصادر في 20 أوت 2001 ،المتعلق تطوير الاستثمار.

110) المرسوم التنفيذي رقم00 - 190المؤرخ في 11 جويلية 2000 ،المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد.42

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

111) المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/23 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائر 2004، المادة 02.

112) المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08.

113) المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المادة 04.

114) المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الصادر في 2004/01/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر، المواد2-5-6-7.

❖ **باللغة الفرنسية:**

❖ **LES OUVRAGE** :

115) Claude Danielle échandemaison ;(1996)"،dictionnaire d'économie et des sciences sociales " ;NATHAN ; France.

116) COHEN .E,(1999), "Gestion financière de l'entreprise" ,9éme édition, DUDON, Paris,France .

117) LAURENT.P, BOUARD.F,(1997) ," Economie d'entreprise", Tome 2, Les editions d'organisation, Paris.

❖ **Séminaires , revues, étude** :

118) ALGERIE /DOCUMENT DE STRATÉGIE 2007 – 2013& PROGRAMME INDICATIF NATIONAL, 2007 – 2010.

119) BOUTABA Miloud .(2005) ," Nouveaux Instruments de Financement de la PME/PMI", Acts de Séminaire International de financement de LA PME ,27-28 Septembre

120) SYNTHESE DE L'ETUDE filières boissons EN AlgErie2012 Période de l'étude : Mars -juillet -2012 L'étude a été réalisée dans le cadre du programme

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com
PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

PMEII par Messieurs Mohammed KACI, et Abdenour ABTROUN /JUIN 2013.

121) Abdelkrim Boudra . Industries des boissons et des jus de fruits, unrecueil des fiches sous sectorielles, Algerie : EDPME , 2007.

122) Michel Boidin, Abdenour Abtroun, Abdelkrim Boudra, Frank Jolibert,Alain Tirard, Hamdane Touaibia " Etude De La Fillère Boissons", dans le rapport principal, Alger : rapport général APAB/ Euro Developpment Pme, juin 2005.

123) Azouaou lamia. et Belouard nabil. (2010), « la politique de mise à niveau des PME algériennes : enlisement ou nouveau départ ? », Colloque international ; Stratégies de développement : Quel chemin parcouru ? Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques ? , 21 & 23 juin, Hammamet, Tunisie.

124) Dr. KADI Mohamed ,« relation entre pme et emploi en Algérie. Quelle réalité ? » ,Les communications du colloque international université Sétif 1.

125) Mesbah Ahmed،Marché de la boisson gazeuse, des bulles et des enjeux, Septembre 2005, Dossier n° 56

126) Rapport de présentation du secteur agro-alimentaire en Algérie, projet Emed - Commission Européenne Septembre 2006.

127) Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, Juin 2010

128) GHARBI Samia",les pme/pmi en Algerie: ETAT DES LIEUX -cahier du LAB.RII- Université du LITTORAL(mars 2011)n°238.

129) Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Projet : Dispositif de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000, Alger

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com
PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

130) Manuel des procédures:nouveau dispositif ,Fonds de promotion de la competitive industrielle, Ministére de l'industrie

131) Le programme national de la mise à niveau, Ministére de la PME et de l'artisanat,2009,Algérie

132) MIPI « rapport d'évaluation afin décembre 2010 » Alger

133) programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii), revue de presse, algérie ,décembre 2012

134) Azouaou lamia.(2009), « La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébines : Analyse a partir d'une approche multidimensionnelle », Revue Économie & Management, n° 03, Université de Tlemcen, Mars , pp 193-211.

135) programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii),dossier de presse, atelier de visibilité, hôtel el djazair, algérie,24 février 2010.

136) Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience de trasmettre.

137) PROGRAMME NATIONAL DE MISE à NIVEAU ANDPME ;21/10/2014

138) Alain Daniel, Optimise ma demande de crédit, Ministère de PME et de L'Artisanat et commission européenne.

139) Ce qu'il Faut Savoir Sur La mise à niveau ", Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement- PME.2006

140) Conseil nationale économique et social,

141) entretien avec M. olivier develp (directeur de euro développement pme) ,pme magazine, n°35, janvier –février 2006.

142) F em is eresearch pr ogramme (2006-2007)- Evaluation Des Politiques De Mise À Niveau Des Entreprises De La Rive Sud De La Méditerranée : Les Cas De L'algérie, L'egypte, Le Maroc Et La Tunisie December 2007

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

143) INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT,

❖ مواقع الأنترنيت:

144) http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

145) http://www.andi.dz

146) http://www.elmouwatin.dz/?Fiche-CNAC

147) http://www.fgar.dz/

148) http://www.mipmepi.gov.dz/

149) http://www.nuqudy.com/11541-م_تخصيص_الجزائر/شمال افريقيا/ السوق العربية

150) WWW.andi.dz

151) www.angem.Dz

152) WWW.ANGEM.DZ/DISPOSITIF

153) www.ansej.org.dz

154) WWW.CGCI.DZ

155) WWW.CNAC.DZ/Dispositif

156) WWW.CNAC.DZ/Dispositif http://www.elmouwatin.dz/?Fiche-CNAC

157) www.culture-dz.com/article/a213216.html

158) www.culture-dz.com/article/a213216.html

159) www.emed-tds.com/agrifooddocs/reports/Algeria-%20Report%20on%20Ag.doc

160) WWW.FGAR:DZ/EL MOUWATIN

161) WWW.L'EXQUISE1928.COM

162) WWW.Pmeart-dz.org

163) تقرير البنك العالمي 2010، أنظر

http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

164) الوكالة الوطنية لتطوير الصناعات الصغيرة المتوسطة

http://www.fgar.dz/http://www.mipmepi.gov.dz/

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الفهرس

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

فهرس المحتويـــات	الصفحة
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأوّل:الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصـل	01
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	02
المطلب الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها	02
الفرع الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	02
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:	02
المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	03
الفرع الأول: خصائصها	03
الفرع الثاني:أهدافها	04
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	04
أوّلا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية	06
ثانيا:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة التوجيه	06
ثالثا:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات	06
رابعا:تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها	07
المبحـث الثانـي: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	08
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تطورها التاريخي	08
المرحلة الأولى(1962-1983)	09
المرحلة الثانية:(1984-1986)	10
المرحلة الثالثة:(1988-1999)	12
المرحلة الرابعة: (2000-2013)	13
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	18
أ-المساهمة في التشغيل	19
ب-المساهمة في القيمة المضافة	20
ج) المساهمة في الناتج الداخلي الخام	22
ت-المساهمة في التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: مشكلات و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
1-المشاكل التمويلية	27
2-مشاكل تنظيمية و إدارية	28
3- المشاكل المتعلقة بالعقار	28
4-مشكل نقص المعلومات	28
5-المشاكل التسويقية	29

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

6-مشاكل جبائية و جمركية	29
7-ضعف تنافسية المؤسسة و عدم حماية المنتوج الجزائري	29
خلاصـــة الفصـل	31
الفصل الثاني: سياسات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل	32
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التمويل	33
المطلب الأول:تعريف التمويل وأهميته	33
الفرع الأول:تعريف التمويل	33
الفرع الثاني:أهمية التمويل	33
المطلب الثاني: أنواع التمويل	34
المطلب الثالث: مصادر التمويل	34
① التمويل الداخلي	34
1.مفهوم التمويل الذاتي	35
2. مصادر التمويل الذاتي	35
②التمويل الخارجي	36
1)الاقتراض من الأصدقاء و الأقارب	36
2)الائتمان التجاري	36
3)الائتمان المصرفي	37
③المصادر المستحدثة	37
أولا:التمويل ألإيجاري	37
ثانيا: التمويل بشركات رأس المال المخاطر	39
④التمويل الإسلامي	40
1)المضاربة	40
2)المرابحة	40
3)المشاركة	40
4)عقد الإجارة	41
5)عقد السلم	41
6)القرض الحسن	41
المبحث الثـاني:الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
المطلب الأوّل: تدابير دعم الاستثمار	42
الفرع الأوّل: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	42
أولا: المشاتل و حاضنات الأعمال	43
ثانيا: مراكز التسهيل	46
ثالثا:المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003)	48
الفرع الثاني: وكالات الدعم الحكومي	48
أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	49

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	53
ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM	55
رابعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	57
خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME	60
المطلب الثاني: تدابير دعم التمويل	64
صندوق ضمان القروض FGAR	64
صندوق ضمان القروض للاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI	67
صندوق رأس المال المخاطر:(FCR)	67
شركات القروض ألإيجاري	68
التمويل البنكي	69
المطلب الثالث:تقييم حصيلة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	70
الفرع الأوّل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	70
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	73
الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	77
الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	82
الفرع الخامس: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR	84
الفرع السادس: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME	87
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: تمويل برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية التنافسية	
تمهيد	89
المبحث الأول :برامج الدعم	90
المطلب الأول:أثر البرامج الاستثمارية العامة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	90
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	90
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النموّ (PCSC) (2005-2009)	94
الفرع الثالث: برنامج توطيد النموّ الاقتصادي أو التنمية الخماسي (2010 -2014)	96
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	99
أهداف برنامج التأهيل	101
متطلبات تأهيل برنامج التأهيل	102
دوافع عملية التأهيل	103
الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	104
الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل	104
المطلب الثالث:برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	105
الفرع الأول:البرامج الوطنية	105
برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(2002-2006	105
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية	108
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2007- 2010	112

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2010-2014	114
الفرع الثاني:البرامج الأوروبية	119
برنامج"MEDA 1 (1995-1999)	119
برنامج " MEDA 2" (2000-2006)	120
برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2)	123
المبحث الثاني:التنافسية و الميزة التنافسية	125
المطلب الأول:الإطار العام للتنافسية	125
الفرع الأول:مفهوم التنافسية	125
الفرع الثاني:أهمية التنافسية وأهدافها	127
أولا:أهميتها	127
ثانيا:أهدافها	127
المطلب الثاني:أنواع التنافسية ومؤشرات قياسها	127
أولا:أنواعها	127
ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية	128
المطلب الثالث:الميزة التنافسية	131
الفرع الاول:تعريف الميزة التنافسية و خصائصها	131
الفرع الثاني: أنواع الميزة التنافسية ومصادرها	132
أولا:أنواعها	132
ثانيا:مصادرها	134
الفرع الثالث: معايير الميزة التنافسية ومحدداتها	135
أولا :معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية	135
ثانيا:محددات الميزة التنافسية	136
خلاصة الفصل	138
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي:آثر برامج الدعم على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة "لكسكسيز"L'EXQUISE"	
تمهيد	140
المبحث الأوّل: المنهجية المتبعة في دراسة الحالة	141
المطلب الأول: هدف الدراسة؛ أسباب اختيار المؤسسة	141
المطلب الثاني: أسلوب الدراسة	142
المطلب الثالث: حدود الدراسة	143
المبحث الثاني: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة	143
المطلب الأول: لمحة عن فرع المشروبا ت في الجزائر	143
المطلب الثاني : تقديم مؤسسة "لكسكيز" ؛الهيكل التنظيمي	151
الفرع الأوّل: نبذة تاريخية :	151
الفرع الثاني: تعريف مؤسسة "لكسكيز":	152
المطلب الثالث: برنامج التأهيل في مؤسسة "لكسكيز"	156

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

خاتمة عامة	170
قائمة المراجع	176
الملاحق	192
الفهرس	201
قائمة الأشكال و الجداول	
الملخص	

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

قـائـــمـــة الجـداول و الأشكـــال

الرقـم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصـــل الأوّل	
1	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	9
2	الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع ا م ص و م (1967-1979)	10
3	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤ ص و م العمومية (1980-1984)	11
4	توزيع المشاريع بالنسبة للمؤ ص و م الخاصة(1983-1987)	11
5	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفروع النشاط خلال الفترة 1984-1987	11
6	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفروع النشاط خلال الفترة 1989-1991	13
7	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2000-2010	14
8	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2011-2012)	15
9	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة(2001-2009):	16
10	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	17
11	تطور عدد المستخدمين للفترة 2003-2012	19
12	معدل نمو المؤ الص وا م و معدل التوظيف في الجزائر خلال الفترة 2002-2011	20
13	تطور القيمة المضافة لكل فروع النشاط بمليارات دج خلال الفترة(2001-2010)	21
14	مساهمة المؤ الص و ا م و المصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بمليار دج وتطور هذه المساهمة خلال الفترة2000-2011	22
15	تطور حجم الصادرات للفترة(2004-2010)	23
16	أهـمّ المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة(2011-2012)	24
17	تطورحجم الواردات للفترة(2004-2010) بمليون الدولار الأمريكي	25
18	تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات (2011-2012)	26
19	تطور الميزان التجاري	26
	الفصـل الثـانـــــــي	
20	عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات	45

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

21	نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	47
22	ANSEJ:شهادات الجدارة الموزعة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30	700
23	ANSEJ:عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30	71
24	ANSEJ:توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط إلى غاية:2013/06/30	72
25	إحصائيات منذ إنشاء الوكالة ANGEM إلى غاية 30.09.2014	73
26	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويلANGEM	75
27	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحةANGEM	76
28	ANDI: تطور عدد المشاريع المصرح بها.	77
29	ANDI: توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط	78
30	ANDI: تصنيف المشاريع المنجزة	79
31	توزيع المشاريع حسب الشكل القانونيANDI	80
32	CNACالمشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30	82
33	CNACالمشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط و الجنس إلى غاية 2013/06/30	83
34	FGAR الملفات المعالجة منذ 2004 إلى غاية 2013/06/30	84
35	FGAR الملفات المعالجة حسب نوع المشاريع منذ 2004 إلى غاية 2013/06/30	85
36	FGAR الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية30 /2013/06	86
37	FGAR الملفات المعالجة حسب الجهة منذ 2004 إلى غاية2013/06/30	86
38	الوضعية العامة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2013/06/30	87
39	الوضعية العامة حسب الجهات إلى غاية 2013/06/30	87
	الفصـــل الثـالـث	
40	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	90
41	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	91
42	حجم التمويل المقدّم من طرف البنوك العمومية للمؤ ص و م في الفترة(2000-2004)	43
43	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النموّ (2005-2009)	94
44	حصيلة ترشّح المؤسسات للتأهيل (مرحلة التشخيص)برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة	106
45	حصيلة ترشيح المؤسسات للتأهيل (مرحلة مخطّط التأهيل) برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة	106
46	مقارنة بين استثمارات مخططات التأهيل المنجزة و المقدرة	107

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com
PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

47	المساعدات المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية	110
48	دعم الدولة لعملية التشخيصالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
49	دعم الدولة للاستثمارات اللامادية:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
50	دعم الدولة للاستثمارات المادية الإنتاجيةالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
51	دعم الدولة للاستثمارات التكنولوجيةالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	116
52	حصيلة ترشّح المؤسسات للتأهيلالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	116
53	حصيلة الملفات حسب الجهات:	117
54	حصيلة الملفات حسب قطاع النشاط	118
55	نطاق التنافس	137
56	نقاط القوة و الضعف،التهديدات ،الفرص لفرع المشروبات بالجزائر.	149
57	أهم المؤسسات الناشطة في قطاع لمشروبات	150
58	يبين أهمّ مؤشرات التنافسية لدى مؤسسة " لكسكيز"	162
59	عدد العمال بالمؤسسة	166

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصـــــــل الأوّل	
1	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	07
2	منحنى تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	17
3	الدائرة النسبية لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات (2012)	18
4	منحنى تطور معدل نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدل التوظيف المصرح به للفترة(2002-2010)	20
5	مدرج تطور القيمة المضافة للقطاعات بمليارات الدولارات للفترة 2001-2011	21
6	العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر	30
	الفصـــــل الثـــانـــــي	
7	صيغ تمويل البيع ثمّ الاستئجار	38
8	مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر	39
9	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDPME	62
10	عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2013/06/30ANSEJ	72
11	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط ANGEM	74
12	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس ANGEM	75
13	تطور عدد الوظائف المنشأة منذ نشأة الوكالة ANGEM	75
14	ANDI: تطور عدد المشاريع المصرح بها.	78
15	ANDI: توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط	79
16	ANDI: تصنيف المشاريع المنجزة	80
	الفصـل الثـــالـــث	
17	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	91
18	التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	92
19	توزيع المخصصات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النموّ	95
20	مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010-2014 بقطاع المؤ ص و م في الجزائر	98
21	مسار عملية التأهيل	100

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com
PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

22	مخطط يوضّح مراحل عملية تأهيل المؤ ص و م	100
23	مخطط يوضّح أهداف عملية تأهيل المؤ ص و م	101
24	مخطط يوضّح متطلبات عملية تأهيل المؤ ص و م	102
25	مقارنة بين استثمارات مخططات التأهيل المنجزة و المقدرة	107
26	حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي منذ 2001 إلى غاية 2010/06/30	110
27	حصيلة الملفات حسب الجهات:	117
28	حصيلة الملفات حسب قطاع النشاط	118
29	أنواع الميزة التنافسية	133
31	دورة حياة الميزة التنافسية	136
30	مصادر الميزة التنافسية	134
	الفصـــــل التطبـــيـــقي	
32	الشكل العام لقطاع المشروبات و المراحل التي يمر بها	146
33	الميزان التجاري لفرع المشروبات	148
34	مسار التشخيص الاستراتيجي العام	157

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الملاحق

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001

المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجريدة الرسمية رقم 77 ليوم 15 ديسمبر 2001

قانون رقم 01 - 18 مؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمّن القانون التّوجيهيّ لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لاسيّما المواد 37 و 83 و119 و122 و126منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966والمتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاري، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76 - 105 المؤرّخ في17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمّن قانون التّسجيل، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمّن قانون الجمارك، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلّق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرّخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 05 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلّق بحماية الصحّة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلّق بالقواعد العامّة لحماية المستهلك،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 23 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتعلّق بالتّقييس، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلديّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالنّقد والقرض، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 11 المؤرّخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمّن التّوجيه العقاري، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالتهيئة والتعمير، المعدّل،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 31 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 36 المؤرّخ في 14جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون المالية لسنة 1991، لاسيّما المادّتين 38 و 65 منه،

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

– وبمقتضى المرسوم التّشريعي رقم 94 – 01 المؤرّخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلّق بالمنظومة الإحصائية،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالتأمينات،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 01 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الّذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 03 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 04 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم المؤسّسات العموميّة الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

مبادئ عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

المادّة 2 : ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات.

تسخّر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك.

المادّة 3 : يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر، طبقا لمهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادّة 4 : تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

– تشغل من 1 إلى 250 شخصا،

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ،

– تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بالمصطلحات الآتية :

1 – الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل،

2 – الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر(12) شهرا،

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

3 - المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 ٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادّة 5 : تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

المادّة 6 : تعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

المادّة 7 : تعرّف المؤسسة المصغّرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أويتجاوزمجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

المادّة 8 : عندما تبتعد مؤسسة، عند تاريخ قفل حصيلتها، عن الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذه الحالة لا تكسبها، كما لا تفقدها ، صفة المؤسسة طبقا للمواد 5 و6 و7 أعلاه، إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين.

المادّة 9 : يمكن، وبصفة استثنائية ، مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 10 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في هذا القانون مرجعا في :

- كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات،

- إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية ظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي محددة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 11 : تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي :

- إنعاش النمو الاقتصادي،

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطوّر والتكيف التكنولوجي،

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها،

- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلّقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،

- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- ترقية إطارتشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضّل وتشجّع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول،

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم،

- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادّة 12: تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأوّل

الإنشاء

المادّة 13 : تتم إجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.

تحدد الطبيعة القانونية لهذه المراكز ومهامها وتنظيمها عن طريق التنظيم.

المادّة 14 : تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به، لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 15 : تسهر الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، على جلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي، من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

الفصل الثاني

الاستفلال

المادّة 16 : يجب على السلطات العمومية في إطار تحسين الخدمات العمومية، تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تسهر على توسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 17 : يجب على المصالح المعنية في الدولة والهيئات التابعة لها، في مجال إبرام الصفقات العمومية، السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادّة 18 : تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : تقتضي الاستفادة من أحكام هذا القانون تقديم تصريح تشخيصي من طرف المؤسسات المعنية، لدى مصالح الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

ترقية المناولة

المادّة 20 : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

المادّة 21 : يؤسس مجلس وطني مكلّف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة.

تتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يأتي :

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق إندماج أحسن للاقتصاد الوطني،

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

– تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة،

– ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب،

– تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها،

– تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

تحدد تشكيلة هذا المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع

تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادة 22 : يجب على الهيئات والمؤسسات والإدارات المذكورة أدناه، تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقيات التي تحوزها :

ويتعلّق الأمر، على وجه الخصوص، ببطاقيات :

– المركز الوطني للسجل التجاري،

– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

– الصندوق الوطني لتأمين غير الأجراء،

– الإدارة الجبائية،

– الديوان الوطني للإحصائيات،

– إدارة الجمارك،

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل هيئة أخرى يمكن أن تساهم في تزويد هذا الجهاز بالمعطيات اللاّزمة.

المادّة 23 : تتعلق المعطيات المذكورة في المادة 22 أعلاه على الخصوص بما يأتي :

– تعريف المؤسسات وتحديد موقعها،

– حجمها وفق المعايير المحددة في المادة 4 أعلاه،

– قطاع النشاط الذي تنتمي إليه وفق القائمة المعمول بها،

– ديموغرافيتها بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره،

– مختلف المكونات الاقتصادية التي تميزها.

تحدّد كيفيات الحصول على المعلومات الواردة في هذه البطاقيات ووضعها تحت التصرّف، بالاشتراك بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والإدارات والهيئات المذكورة في المادة 22 أعلاه.

المادّة 24 : يؤسس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 25 : في إطار الإعلام والتشاور، وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تتكوّن من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث

أحكام ختامية

المادّة 26 : تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، موضوع هذا القانون، من الامتيازات والتحفيزات الأخرى المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادّة 27 : تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون :

– البنوك والمؤسسات المالية،

– شركات التأمين،

– الشركات المسعّرة في البورصة،

– الوكالات العقارية،

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

- شركات الاستيراد والتصدير، ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني ، عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن ثلثي ($\frac{2}{3}$) رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه.

المادّة 28 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001.

عبد العزيز بوتفليقة

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

بطاقة تعريفية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنخرطة في برنامج التأهيل:

Entreprise :		EP	SNC	EURL	SARL	SPA	ASS	AUTRES
Siège social						W :		
Tél. :		Fax :						
E-mail :		Site Web :						
Usine :						W :		
Tél. :		Fax :						
Dirigeant :		Fonction :			GSM :			
Reçu Par :		Fonction :			GSM :			
CS :		Répartition		Famille :		Autres :		
RC :		IF :		CNAS :				
Date de création :		Date de démarrage :						
Membre d'une association : Syndicale :		Sectorielle : Autres :						
Origine du contact								
Origine du contact			Demande PME					
Recommandations			Séminaire/journées d'info/formation					
Presse/Pub			Etude de filière/Questionnaire					
Secteur d'Activité :			Activité Principale :		Secondaire :			
Nombre de Salariés :	Dont cadres :		Nombre Equipes :		Saisonnalité :			
CA en MDA : Année								
Infrastructures : **En pleine propriété :** **En location :**								
Certification ISO :.....		Exportation :.....						
Autres :								
Avez-vous un/des partenaire(s) ?								

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.docu-track.com

بطاقة تعريفية بالمؤسسات الصناعية المنخرطة في برنامج التأهيل:

Raison sociale			
Adresse du Siège Social			
Objet social			
Téléphone			
Fax			
Dirigeant Principal	Nom Prénom		Fonction
Date de création			
Date d'entrée en activité			
Capital social en milliers de DA			
Forme juridique			
Banque de l'entreprise (Nom, et adresse			
N° du compte bancaire			
Activité Principale			
Chiffre d'affaires en KDA		Total	Date exportations
	Année n-3	-	-
	Année n-2	-	-
	Année n-1		-
Localisation du marché			
Investissements en KDA			
Emploi année n-1			
Evolution de l'actif net en KDA	Année n-3	-	
	Année n-2	-	
	Année n-1		
Liste des unités de production	Localisation		Effectif
	U.C.C Hussein Dey		
	U.C.M.L Laghouat		